وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة د. مولاي الطاهر – سعيدة
كلية العلوم السياسية

تقرير تربص لنيل شهادة ماستر
تخصص دراسات مغاربية

# تأثير القبيلة على العملية السياسية في ليبيا الليبـــــــــــيا

*إعداد الطالبة:*
بلعباس مديحة

*إشراف:*
د. ولد الصديق ميلود

الموسم الجامعي
2015/2014

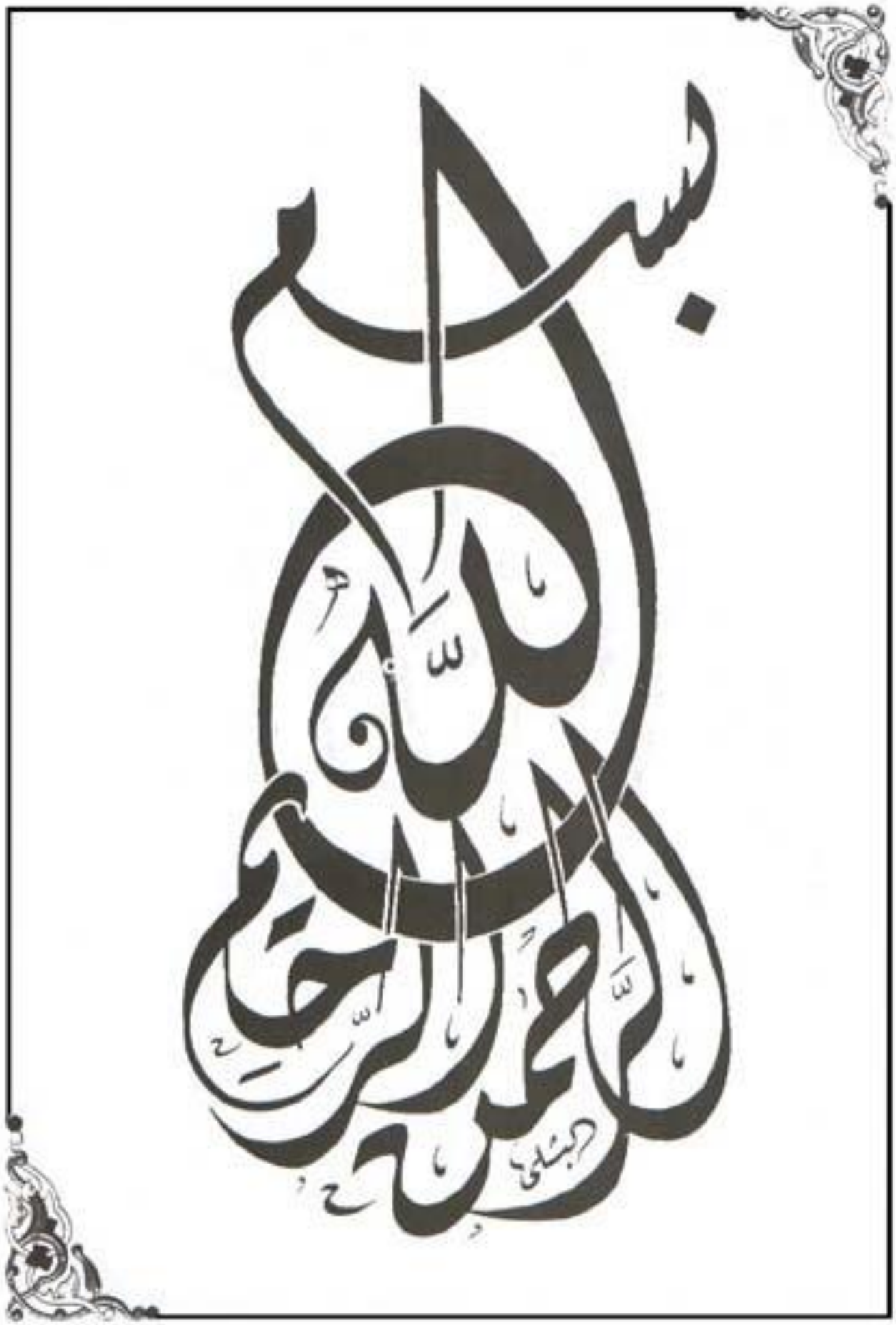
بسم الله الرحمن الرحيم

# تشكرات

لابد لنا ونحن نخطو خطواتنا الأخيرة في الحياة الجامعية من وقفة

نعود إلى أعوام قضيناها في رحاب الجامعة مع أستاذتنا الكرام الذين قدموا لنا الكثير باذلين بذلك جهودا كبيرة في بناء جيل الغد لتبعث الأمة من جديد ... وقبل أن نمضي أقدم أسمى آيات الشكر والامتنان والتقدير والمحبة إلى الذين حملو أقدس رسالة في الحياة ...

إلى الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة ...

إلى جميع أساتذتنا الأفاضل ....

إلى من زرعوا التفاؤل في دربنا وقدموا لنا المساعدات والتسهيلات والأفكار والمعلومات، ربما دون أن يشعروا بدورهم بذلك فلهم منا كل الشكر.

أتقدم بالشكر الخاص إلى الدكتور: ولد الصديق ميلود

الذي تفضل بالإشراف على هذا البحث فجزاه الله عنا كل خير، ونقول له بشراك بحديث رسولك و مصطفاك، حيث قال: (إن الله وملائكته حتى النملة في جحرها، وحتى الحوت في البحر، ليصلون على معلم الناس الخير.)

رواه الطبراني

وأحسبك أنك منهم إن شاء الله تعالى بصدق نيتك وإخلاصك لله تعالى.

" كن عالما ..فإن لم تستطيع فكن متعلما، فإن لم تستطع فأحب العلماء، فإن لم تستطع فلا تبغضهم

# إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى:

معلم البشرية ومنبع العلم نبينا محمد ( صلى الله عليه وسلم)

إلى من أرضعتني الحب والحنان

إلى رمز الحب وبلسم الشفاء

إلى القلب الناصع بالبياض ..... والدتي الحبيبة.

إلى ينبوع العطاء الذي زرع في نفسي الطموح والمثابرة..... والدي العزيز.

إلى من كانت تضيء لي الطريق وتساندني، إلى القلب الطاهر الرقيق والنفس البريئة أختي مليكة.

إلى من يحملون في عيونهم ذكريات طفولتي وشبابي ..... إخوتي وأخواتي.

إلى من ضاقت السطور من ذكرهم فوسعهم قلبي ..... صديقاتي.

إلى كل محبي العلم والمعرفة.

هديـــــة

# المقدمة

تتناول هذه الدراسة القبيلة ومدى تأثيرها وحضورها على الساحة السياسية في ليبيا، فقد كانت القبيلة العربية كبناء اجتماعي، وسياسي واقتصادي تمثل السلطة السياسية الرسمية التي تقوم بتسيير أمور القبيلة عن طريق مجلس قبلي، يتألف من مشايخ القبيلة وأعيانها

ووجهائها، إلى أن أصبح لها دور بارز في الحياة السياسية، حيث أصبحت هي من يصنع الدولة ويتسلم السلطة، لقد كان النظام القبلي هيكل المجتمعات العربية المختلفة بحيث كانت القبيلة تشغل نظامًا اجتماعيًا شاملا يؤدي دور الدولة في حماية أفراد القبيلة هذا الدور القبلي اتسع إلى تأسيس الدول العربية بصورتها الحالية، وذابت القبيلة في السياسة وأّلفت الأنظمة السياسية التي حّلت محل القبيلة.

ليبيا مجتمع غني بتركيبته الديمغرافية وما هو ملاحظ على هذه التركيبة شدة انتماء الفرد للقبيلة إذ تشير الإحصائيات إلى أن 90%من الليبيين يشعرون بالانتماء إلى القبيلة وتصل عدد القبائل الليبية إلى ما يقارب 140 قبيلة، لقد عانت الساحة السياسية في ليبيا طوال حكم القذافي فراغا دستوريا وقانونيا وحزبيا ونقابيا وتشريعيا وسياسيا حقيقيا، حيث تمكنت القبائل من ملئه وشغله طوال تلك الفترة، ففي ظل غياب القانون والدستور قامت القبائل بتشكيل الأعراف الاجتماعية لتسيير كافة أوجه الحياة، ومن بين معالم هذا العرف فيما عرف بـ " دربة أولاد علي "، أو ما يسمى " شريعة الصحراء " والتي تقضي بين أبناء القبائل في كل مشاكلهم وأحوالهم المدنية والشخصية من جنح وجنايات، وكذا "الميعاد أو المسار" وهو المجلس العرفي الذي يجتمع فيه حشد قبلي ويتم فيه النطق في الحكم بعد مقايضة ومساومة بين القبائل لإنهاء النزاع بين الجاني والمجني عليه بشهادة القبائل.

**مشكلة الدراسة وأسئلتها:**

تكمن مشكلة الدراسة في بيان دور القبيلة في الحياة السياسية في الدولة الليبية مع توضيح الآثار الناجمة عن هذا الدور ومدى حضورها في العملية السياسية قبل وبعد ثورة 17 فبراير 2011.

وعليه فقد استوجبت هذه المشكلة عدة أسئلة للوصول إلى حلها:

- ما العلاقة بين القبيلة والدولة خلال مسارها التاريخي؟

- أين موقع القبيلة في خريطة القوى السياسية؟
- فيما يتمثل دور القبيلة في العملية السياسية الليبية؟
- كيف تم التوظيف السياسي للمعطى القبلي في الثورة الليبية؟
- ماهو دور القبيلة في الثورة الليبية؟
- كيف كان الوضع القبلي وما مدى تأثيره على المشهد العام في ليبيا؟

وللإجابة عن هذه الأسئلة الفرعية لابد من صياغة الفرضيات التالية:

**الفرضية الأولى:** على طول التاريخ الليبي كانت القضية القبلية حاضرة وبشدة في الحياة السياسية، سواء في الكفاح ضد المستعمر الإيطالي، أو في عصر الملكية، أو حتى في عهد حكم معمر القذافي، فأول دستور للبلاد بعد جلاء الإيطاليين وضعه رؤساء القبائل 1949 لتؤسس بمقتضاه وعلى أساسه أول ملكية دستورية، هناك علاقة وطيدة بين الدولة والقبيلة.

**الفرضية الثانية:** كان للقبيلة موقع في خريطة القوى السياسية في ليبيا، من خلال تأسيس ما يعرف بـ "القيادات الشعبية الاجتماعية" وهي مؤسسة تجمع زعماء القبائل في منظمة واحدة، فقد كان للقبيلة موقع في خريطة القوى السياسية حتى بعد الإطاحة بنظام القذافي.

**الفرضية الثالثة:** لعبت القبائل الليبية الدور الأكثر أهمية في التاريخ الليبي وفي تشكيل المجتمع الليبي، خاصة بعد الفتح الإسلامي لليبيا وتوافد القبائل العربية إليها، وكان لها دور في العملية السياسية سواء في الانتخابات أو الأحزاب السياسية التي تمثل قبائل معينة.

**الفرضية الرابعة:** فقد كانت القبيلة حاضرة وبشدة في الحياة السياسية في ليبيا سواء قبل الثورة أو بعدها، فقد عمل القذافي على تزكية دور القبيلة عن طريق توظيفها لمآرب النظام السياسية في ترسيخ سلطته، وبعد الثورة أيضا ما زالت القبلية تشكل المحرك الرئيسي في تشكيل وتكوين الحياة السياسية، فقد اعترضت بعض القبائل على القانون الانتخابي.

**منهج البحث:** اعتمدنا في هذه الدراسة على المناهج التالية:

**منهج دراسة الحالة** وهو"البحث المتعمق الذي يهتم بجميع الجوانب المتعلقة بموقف معين أو موضوع واحد وبصورة مفصلة و دقيقة، ويعد هذا المنهج الأسلوب المناسب لجمع معلومات تفصيلية وشاملة عن حالة محددة ومحاولة دراسة و تحليل ما تم جمعه من هذه المعلومات و البيانات دراسة عميقة وشاملة تفصيلية للوصول إلى النتائج الأفضل لتلك الحالة[1]." وقد اخترنا هذا المنهج لأننا نريد البحث عن معلومات بخصوص العملية السياسية في ليبيا ككل، كما نريد معرفة مدى تأثير القبيلة على العملية السياسية في ليبيا فالبحوث التي اعتمدت على دراسة الحالة تكون متعمقة وشاملة لجميع جوانب الحالات موضوع البحث حيث تغطي كل أو معظم المتغيرات وهي الخصائص المتوفر في منهج دراسة الحالة، وهو يربط الحاضر بالماضي وتكشف عن المسببات و تربطها بأسباب كما تدرس العادات الجزئية في إطارها الكمي.

و **المنهج التاريخي** الذي يعرف أنه "بحث علمي يقوم على تتبع ظواهر تاريخية انعكست من خلال أحداث و وقائع مثبتة في التاريخ و مسجلة في المصادر المختلفة، و الغرض من الدراسة التاريخية هو التعرف على جزئياتها و تحليلها لمعرفة مدى تناسقها مع حركة التاريخ."[2]

فالباحث مطالب بإتباع هذا المنهج ما دامت مادته البحثية فيها تأريخ، فعلى حد تعبير "خير الدين علي عويس" : " يستخدم المنهج التاريخي في دراسة الظواهر والأحداث و المواقف التي مضى عليها زمن قصير أو طويل فهو مرتبط بدراسة الماضي و أحداثه و مستمد من دراسة التاريخ، بحيث يحاول الباحث فهم الحاضر و التنبؤ بالمستقبل من خلال دراسته للأحداث الماضية و التغيرات التي مرت عليه.[3] "

**أهداف الدراسة:** – إبراز المفاهيم المتعلقة بالقبيلة وتتبع المراحل التاريخية التي مر بها هذا المفهوم وأهم التيارات الفكرية التي تناولت موضوع القبيلة.

---

[1] دلال القاضي محمود البياتي، **منهجية وأساليب البحث العلمي وتحليل البيانات باستخدام البرنامج الاحصائي** (عمان: دار حامد،2008)، ص66.

[2] عثمان حسن عثمان، **المنهجية في كتابة البحوث والرسائل الجامعية، سلسلة الطالب**(الجزائر: الشهاب، 1998)، ص28.

[3] خير الدين علي عويس، **دليل البحث العلمي**(مصر: دار الفكر العربي، ط1، 1997)، ص82.

- الكشف عن العلاقة بين القبيلة والسياسة ومدى تأثيرها على العملية السياسية.
- دراسة وتحليل العملية السياسية في ليبيا وعلاقتها مع القبيلة.
- الوصول من خلال الدراسة إلى معرفة دور القبيلة في ثورة فبراير في ليبيا ومدى تأثيرها حتى بعد الثورة.

**أدبيات الدراسة:** اعتمدت دراستنا على العديد من المصادر والمراجع أهمها: "القبيلة والسلطة تطور البنيات الاجتماعية في شمال المغرب" لـ المختار الهراس، "القبيلة والقبائلية أو هويات مابعد الحداثة" لـ الغذامي عبد الله، "القبيلة والإقطاع والمخزن مقاربة سوسيولوجية للمجتمع المغربي الحديث 1844-1934 إفريقيا الشرق" لـ الهادي الهروي، "صراع القبلية والديمقراطية: حالة الكويت" لـ خلدون النقيب، "القبيلة والدولة في اليمن" لـ فضل أبو غانم ، "الشخصية الليبية: ثالوث القبيلة والغنيمة والغلبة" لـ المنصف وناس.

**صعوبات الدراسة:** إن أي بحث لا يخلو من الصعوبات، حيث يتفاوت حجمها ومدى تأثيرها على مسار البحث وقيمته، وما كان منها في هذا البحث جزء يتعلق بطبيعة الموضوع نفسه، فالقبيلة التي تعتبر ظاهرة اجتماعية يختلف النظر إليها من باحث لآخر وكذا ارتباطها بالعملية السياسية التي تعتبر شاملة للعديد من الظواهر الأحزاب السياسية والسلوك الانتخابي والمشاركة السياسية مما يصعب على الباحث معرفة مدى تأثير القبيلة على العملية السياسية وأما الجزء الآخر فيرجع إلى قلة المراجع.

تتضمن الدراسة ثلاث فصول، يتعلق الفصل الأول بالجانب النظري المفاهيمي للدراسة ويحتوي هذا الفصل ثلاث مباحث، المبحث الأول يتناول ماهية القبيلة ( مفهومها، القبيلة من منظور التيارات الفكرية، القبيلة والمفاهيم المرتبطة بها )، أما المبحث الثاني فيتطرق إلى مفهوم العملية السياسية (المشاركة السياسية، الأحزاب السياسية، السلوك الانتخابي)

المبحث الثالث التعريف بالدولة الليبية(نبذة تاريخية، الموقع الجغرافي والمقومات الجغرافية، المقومات البشرية في ليبيا).

أما الفصل الثاني فقد تم تخصيصه للقبيلة ودورها في العمل السياسي، فقد قسم هو الآخر إلى ثلاثة مباحث تناول المبحث الأول علاقة القبيلة بالسياسة ( وظيفة القبيلة

وتحولها السياسي، السلوك السياسي للفرد والجماعة في التنظيم القبلي، القبيلة وحدة اجتماعية سياسية )، أما المبحث الثاني فقد عالج القبيلة في المجتمع العربي (دور القبيلة في الحراك السياسي في المنطقة العربية خلال الفترة المعاصرة، التنظيمات الاجتماعية الأولية والثقافة السياسية في الدول العربية ما بعد الاستقلال)، وفي المبحث الأخير من هذا الفصل تم التعرض للقبائل الليبية ودورها التاريخي ( تاريخ القبائل الليبية، دور القبائل الليبية في التاريخ الليبي، صراع القبيلة والدولة في ليبيا).

أما الفصل الثالث فقد خصص لدراسة القبيلة وتأثيرها على العملية السياسية في ليبيا قبل وبعد الثورة وتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، تطرق المبحث الأول إلى القبيلة ومدى تأثيرها على العملية السياسية قبل الثورة(المشهد السياسي الليبي قبل الثورة، قضية الشرق الليبي، التوجهات القبلية ومدى حضورها في العملية السياسية قبل الثورة)، أما المبحث الثاني فقد تناول تأثير القبيلة على العملية السياسية أثناء الثورة(التطور السياسي في ليبيا الثورة، التوظيف السياسي للمعطى القبلي وخريطة القوى القبلية في الثورة، دور القبيلة في الثورة الليبية)، أما المبحث الثالث والأخير فقد عالج تأثير القبيلة على العملية السياسية بعد الثورة ( خارطة القوى السياسية الجديدة في ليبيا بعد الثورة، القبلية و تأثيرها على العملية السياسية بعد ثورة فبراير والتحديات التي واجهتها، اتجاهات المشهد السياسي والسيناريوهات الممكنة) وأخيرا الخاتمة.

# الفصل الأول

## الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة

## الفصل الأول:الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة

تعددت المفاهيم التي وضعها الباحثون لمفهوم القبيلة،بحيث أن هذه الأخيرة تتقاطع مع العديد من المصطلحات، لذا خصصت المبحث الأول لـ مفهوم القبيلة اللغوي والاصطلاحي والتيارات الفكرية التي اختلفت في تحديد مفهوم القبيلة(الفكر العربي ،الرؤية السوسيولوجية الاستعمارية ،النظرية الانقسامية)وكذا المفاهيم المشابهة لها.

أما المبحث الثاني فتناولت فيه العملية السياسية (المشاركة السياسية، الأحزاب السياسية الانتخابات)، أما المبحث الأخير فتطرقت فيه إلى التعريف بالدولة الليبية بداية بنبذة تاريخية ثم المقومات الجغرافية وأخيرا المقومات البشرية.

## المبحث الأول: ماهية القبيلة

نستهل هذا المبحث بالتعاريف اللغوية والاصطلاحية للقبيلة ،وتحديد هذا المفهوم حسب ما جاء في القواميس والمعاجم ، كما سنتعرض إلى التيارات الفكرية التي اختلفت في تعريف هذا المفهوم حسب اختلاف الفترات التاريخية ، بالإضافة إلى التطرق إلى بعض المفاهيم المشابهة لها(الإثنية ،الطائفية ،الأقلية ،الجهوية ).

### المطلب الأول: مفهوم القبيلة

**لغة:** القبيلة جمع قبائل: وهي جماعة من الناس تنسب إلى أب واحد أو جد واحد[1].

جاء في لسان العرب لابن منظور :القبيلة من الناس بنو أب واحد، يقال لكل جماعة من واحد قبيلة، ويقال لكل جمع من شيء قبيل.[2]

وقيل أيضا القبيلة جمع قبائل مفردها القبيل :الزوج، والجماعة من الثلاثة فصاعدا من أقوام شتى وقد يكونون من نجرٍ واحد وربما كانوا بني أب واحد.[3]

---

[1] مجموعة من المؤلفين، **المعجم العربي الأساسي**، بتكليف المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم،1989 ، ص966.

[2] ابن منظور، **لسان العرب**، دار المعارف، ج4 ، ص3519 .

[3] الفيروز أبادي، **القاموس المحيط** (بيروت : مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، ط 6 ، 1998 )، ص1045.

**اصطلاحا:** القبيلة **Tribalisme**مصطلح مستعمل في الأبحاث الانثروبولوجية للدلالة على التنظيم الاجتماعي فالقبيلة وحدة سياسية مستقلة تقوم غالبا على فكرة الانتماء لجد مشترك حقيقي أو وهمي، دون أن يعني هذا أن صلات القربى بالدم تلعب على كل المستويات الاجتماعية دورا أوليا،إذ أن الأمر يختلف من منطقة جغرافية إلى أخرى ومن ثقافة إلى أخرى.[1]

وقد ذكرت في القرآن الكريم لقوله تعالى:" **يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا ۚ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ ۚ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ"** الحجرات الآية 13.

أما **الجابري** فعرف القبيلة بأنها: كل القرابات وليست قرابة الدم فقط، إنها كل قرابة لها شحنة عصبية، مثل الانتماء إلى جهة أو مدينة أو طائفة أو حزب، حيث يكون الانتماء هو وحده الذي نميز به بين الأنا والآخر في المجال السياسي.[2]

فهي كل ما يرمز للأهل والعشيرة أو التعصب للجنس أو للوطن أو للثقافة أوللتاريخ فهي سابقة للفعل السياسي تمده بالطاقة الضرورية له كفعل تضحية وتحريض مثلها مثل الدوافع اللاشعورية التي تؤسس السلوك في نظر التحليل النفسي.[3]

إنها أحد أشكال المجتمع الإنساني يسود النظام المشاعي البدائي، تقوم على أساس العلاقات العشائرية التي تؤدي إلى التقلب الإقليمي اللغوي والثقافي للقبيلة،كان ارتباط الفرد بقبيلة ما يسمح له بحق الملكية العامة والإنتاج والحياة العامة .أما اليوم فقد حل التبادل السلعي محل العلاقات العشائرية مما أدى إلى تفكك القبائل وتوحدها في قوميات.[4]

---

[1] عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة ( المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الجزء 4)، ص ص، 758- 759.

[2] محمد عابد الجابري، **العقل السياسي العربي**(لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية، ط 3 ، 1995 )،ص ص 48 . 49.

[3] **مرجع نفسه**،ص 52.

[4] روزنتال ويودين، **الموسوعة الفلسفية**(بيروت : دار الطليعة، ترجمة سمير كرم ، ط6 ، 1987 )،ص375.

وقد ورد مفهوم القبيلة في **قاموس علم الاجتماع** على أنها:

"نسق من التنظيم الاجتماعي يتضمن عدة جماعات محلية مثل القرى والبدن والعشائر وتغطي القبيلة عادة إقليما معينا وتتكلم لغة واحدة وتسود بين أفرادها ثقافة مشتركة وإحساس قوي بالتضامن والوحدة تستند إلى مجموعة من العواطف الأولية وتقوم على أساس الانحدار من السلف المشترك."

" هي تجمع كبير أو صغير من الناس يشغلون إقليما معينا و يتحدثون اللغة نفسها، تجمعهم علاقات اجتماعية خاصة متجانسة ثقافيا."

" هي وحدة متماسكة اجتماعيا تربط بإقليم معين، و تعتبر في نظر أعضائها ذات استقلالية سياسية."[1]

أما في **معجم علم الاجتماع** تعرف القبيلة بأنها:" وحدة اجتماعية تقطن بقعة جغرافية معينة تتمتع بدرجة من الاستقلال السياسي وتتكلم لغة واحدة وأحيانا لهجة تختلف من اللهجات الأخرى."[2]

وعرفها قاموس "**أكسفورد**" على أنها:" جماعة من الناس يشكلون مجتمعا، ويعلنون أنهم ينحدرون من جد أو سلف مشترك."

وتعرف القبيلة أيضا بأنها" كيان اجتماعي اقتصادي سياسي يضم عائلات تجمع بينها القربى وتنتسب إلى أب واحد أو جد واحد."[3]

تعرف القبيلة بأنها:"جماعة بسيطة من الناس يعرف أعضائها باختلاف هويتهم العامة، وتمايزها عن هوية الجماعات الأخرى المجاورة لهم .وهو مصطلح يشير إلى العشائر أو الجماعات القبلية الفرعية."

بينما يذهب تعريف آخر إلى القول بأن القبيلة هي:"جماعة قرابية تخضع لزعيم تقليدي وتقطن إقليما معينا ولها نظامها السياسي."[1]

---

[1] محمد عاطف غيث، **قاموس علم الاجتماع** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط 1، 1979) ص 490.

[2] دينكن ميتشل ،**معجم علم الاجتماع** ، ترجمة:إحسان محمد الحسن (بيروت: دار الطليعة ،1981) ص362.

[3] **القاموس الاجتماعي** (مصر :دار النهضة للطباعة والنشر،1975) ص381

وقد عرفها اللانتروبولوجي رالف لينتون **R ,Linton** بكونها:" عبارة عن تجمع عدد من الناس الذين ينتمون إلى أصل مشترك واحد، ويشتركون معاً في ملكية منطقة معينة، وتقوم بينهم علاقات قرابية، ويتكلمون لغة واحدة أو لهجة واحدة[2]"

وفي أدبيات السياسة العربية الحديثة ،جرت العادة على إطلاق صفة القبيلة على نمط من الظواهر أو العلاقات أو السلوك لوصفها بالارتباط بالأشكال الاجتماعية والثقافية السابقة على المجتمع الحديث (أهمية روابط القرابة ،الأعراف بدل القانون المدني المسؤولية الجماعية بدل مسؤولية الفرد....) لكن استخدام هذا الاصطلاح لا يتميز دوما بالدقة بمعنى أنه لا يعني بالضرورة أن الظواهر التي يصفها هي ظواهر قائمة في التنظيم القبلي.

وهو يكاد يكون مرادفا لصفة التخلف والعصبية وتغليب المصلحة العائلية على المصلحة الوطنية أو العامة.[3]

فالقبيلة إذن ترجع إلى إيمان مجموعة من القبائل لانتمائهم إلى جد أعلى مشترك يميزهم عن مجموعات أخرى مماثلة معارضة ومنافسة تربطها علاقات صراع قبلي.

إن مفعول القبيلة تحركه ما به تقوم القبيلة وهو(القرابة)، بالنسب أو ما في معناه كالولاء والحلف والجوار .فهي قد تتخذ أحد الشكلين :إما قرابة بالنسب أو الولاء والحلف والجوار، وإما تكون باعتقاد مجموعات من القبائل في انتمائها إلى جد أعلى مشترك يميزها عن غيرها،[4] لأن النسب لا يعني ضرورة القرابة الدموية التي تتولد عنها العصبية لأن تعصب الفرد لعصبيته يرجع إلى الألفة وطول المعاشرة وما ينتج عن ذلك من تربية ثقافية وأخلاقية واجتماعية .فالعصبية تقوم على شيء آخر غير النسب تغذيها المصلحة المشتركة الدائمة للجماعة.[5]

---

[1] علي محمد بيومي، **دور الصفوة في اتخاذ القرار السياسي**(القاهرة:دار الكتاب الحديث 2004)ص102.

[2] محمد حسن عامري ، **الانتروبولوجيا الحضرية**(الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ،1983 ) ص40

[3] محمد حسن عامري ،**مرجع سابق** ،ص 759.

[4] محمد عابد الجابري ، **العقل السياسي العربي** ،**مرجع سابق**،ص 79.

[5] محمد عابد الجابري، **العصبية والدولة**( بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ،ط 5 ، سنة 1992 )، ص272.

فالقبيلة هي جماعة من الناس تتوفر فيها الصفات التالية:

. سلف مشترك تعود له الجماعة وتدين له بالولاء والاحترام.

. أرض مشتركة.

. لغة مشتركة تستطيع القبيلة التفاهم بها وحل مشاكلها.

. ثقافة مشتركة.

. نوع من الاستقلال السياسي المعتمد على قوة أفراد القبيلة وولائهم لها.

وقد عرفها الدكتور **أحمد العبادي** بأنها تنظيم بشري تلقائي : اجتماعي ، جغرافي ، ديني سياسي.

فالاجتماعي أن الإنسان مدني بالطبع لا يعيش دون تكامل وتكافل مع بني جنسه، لذا فهو لا يتكامل إلا بمجتمع ولا يستمر أو يستقر دون جنسه ونوعه من بني آدم.

أما الجغرافي فإن المكان أساس للإنسان وإن طبيعة المناخ و توفر الماء والطعام أو ندرتهم يؤثر على التنظيم البشري ، فإذا ما توفرت الأعداد ومقومات الحياة والأمن استقر الناس وبنيت المدن وقامت الحضارات ، وبما أن البشر يتأثرون بالطبيعة الجغرافية والمناخ فإنه تتشكل لديهم ثقافة مجتمعية تخص هذه البيئة الجغرافية وتنعكس على كافة مناحي الحياة.

وبالنسبة للدين فقد كان بارزا في الحياة الوثنية فصنم كل قبيلة يمثل لها رمزا لوحدة القبيلة وتنظيمها السياسي والاجتماعي ، وعندما جاء الإسلام وجاءت المذاهب المختلفة صار الشخص ينسب إلى هذا المذهب أو إلى ذاك بمعنى أن تلك الفئات والمذاهب قد أوجدت تنظيمات اجتماعية قائمة على أسس دينية لتحل محل القبيلة .

أما الدور السياسي في التنظيم الاجتماعي فإن كل قبيلة تحب السيطرة على أفرادها وعلى غيرها وترغب بقيادة نفسها بنفسها وقيادة غيرها دون أن يكون لديها صورة سياسية واضحة لمفهوم القيادة.[1]

[1] أحمد عويدي العبادي ، **عشائر الأردن . جولات ميدانية وتحليلات .** (عمان :الاهلية للنشر والتوزيع،2005)ص ص41،45.

ويشير "محمد نجيب بو طالب" إلى أن هناك اختلافا لدى دارسي العلوم الاجتماعية

والإنسانية حول معنى ومفهوم القبيلة ما أدى إلى خلطهم بين القبيلة **Tribe** – والإثنية العرقية **Ethnic**، ويذكر عدة تعريفات منها ما استندت إليه المجموعة العربية الميسرة حينما عرفت القبيلة بأنها تتكون من "مجموعة من الناس يتكلمون لهجة واحدة ويسكنون إقليما واحدا مشتركا يعتبرونه ملكا خاصا بهم".[1]

وتعد رابطة الدم إحدى أهم الروابط التي تشكّل القبيلة، و" المجتمعات القبلية مبنية أساسا على رابطة الدم، وهي مجتمعات مغلقة لا ينتمي إليها إلا من تربطه بأفرادها هذه الرابطة[2]"

إذن القبيلة هي عبارة عن جماعة قرابية وكيان اجتماعي، تنتمي إلى أصل مشترك واحد، يُنتسب إلى جد واحد، تتسم العلاقات الاجتماعية بالاتحاد والتضامن والتناصر والتجمع والشعور بالروح الجماعية، تتميز بتنظيم داخل المجال الاجتماعي والعمراني، تستند إلى نظم وأعراف وتقاليد، لها حدود مجاليه تشكلها لنفسها داخل المجال العمراني الحضري (التجمع). هذا ما يحتم على أعضائها تشكيل هوية جماعية قائمة على الانتماء التام لها والولاء والحلف، إلى درجة أن الفرد يفقد فرديته وتقمص هوية قبلية، ففي حين الانسلاخ من القيم القبلية، فيعتبر الفرد منبوذ من الجماعة، وهذا بسبب خروجه عن معايير الجماعة[3].

---

[1] محمد نجيب بو طالب، **سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي**(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2002) ص 54.

[2] ماهر حلمي حسن الريشة ،**نحو علم افتراق اجتماعي سياسي عربي كمؤثر في التخطيط السياسي (مقاربة نظرية)**، مذكرة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية ،جامعة النجاح الوطنية في نابلس فلسطين ،ص 40.

[3] الزبير بن عون،**تحليل سوسيولوجي للصراع في الهيئات المحلية المنتخبة . دراسة حالة المجالس المنتخبة بولاية الأغواط** . مذكرة ماجستير في علم الاجتماع الاتصال في المنظمات ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة،2011. 2012 ص211.

## المطلب الثاني :القبيلة من منظور التيارات الفكرية

هناك ثلاث تيارات فكرية تختلف في النظر إلى القبيلة،نظرا لاختلاف الفترات التاريخية وكذا اختلاف سياقات التناول لدى الباحثين في العلوم الاجتماعية،وعليه سنتطرق إلى هذه التيارات والمتمثلة في : القبيلة في المرجعية العربية، الرؤية السوسيولوجية الاستعمارية للقبيلة مفهوم القبيلة من منظور النظرية الانقسامية.

**أولا القبيلة في المرجعية العربية:**

حسب ما ورد في لسان العرب ل"جمال الدين ابن منظور" "فإن القبيلة هي مفرد القبائل وقبائل الرأس هي أطباقه وهي أربع قطع مشعوب بعضها إلى بعض ،ويقال قبائل القدح والجفنة إذا كانت على قطعتين أو ثلاث قطع،وقبيلة الرأس كل فلقة قد قوبلت بأخرى."[1]

وفي دراسة لـ "**عبد العزيز الحيص**"يرى أن القبيلة كما هي العشيرة، تجمع سابق للدولة وإحدى مراحل تشكلها الحالي، وهي "مكَوِن جذري عميق في الثقافة الاجتماعية العربية تستبطنها الهويات وتتجه نحوها الولاءات[2] ."أما أبرز خصائصها كما جاء في دراسة (الحيص) فهي العصبية والولاء، والمنطق الجمعي والممانعة الثقافية ضد مفهوم المواطنة الذي يمثل جوهر المجتمع في الدولة الحديثة[3]."

---

[1] جمال الدين أبي الفضل محمد بن مكرم ابن منظور ،**لسان العرب**،تحقيق أحمد عامر حيدر،الجزء 11،(بيروت: دار إحياء التراث العربي،1992)،ص،22.

[2] عبد العزيز الحيص، "**القبيلة والديمقراطية : حالة العراق الملكي (1921. 1958)**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (معهد الدوحة)، سلسلة (دراسات وأوراق بحثية)، 2011، ص 10.

[3] **المرجع نفسه** ،ص 12.

أما **محمد النويري** فقد قسم أنساب العرب إلى ست طبقات أساسية هي:

- الطبقة الأولى:الشعب وتمثل النسب الأبعد مثل عدنان عند العرب،وقد سمي شعبا لأن القبائل تتشعب وتتفرع منه.
- الطبقة الثانية:القبيلة وسميت كذلك لتقابل الأنساب فيها بعضها ببعض واستوائها في العدد.
- الطبقة الثالثة:العمارة . جمع العمائر . وهي ما انقسم فيه أنساب القبيلة مثل قريش.
- الطبقة الرابعة:البطن . جمع البطون . وهي ما انقسم فيه أقسام العمارة مثل بني عبد المناف من قريش.
- الطبقة الخامسة:الفخذ . جمع أفخاذ . وهي ما انقسم فيه البطن مثل بني هاشم بن عبد المناف من قريش.
- الطبقة السادسة:الفصيلة . جمع فصائل . وهي ما انقسم فيه أقسام الفخذ مثل بني العباس بن هاشم بن عبد المناف من قريش.

كما أشار إلى أن المجموعات البشرية تتحدر من الجزم إلى الجمهور إلى الشعب إلى القبيلة إلى العمائر ثم البطون فالأفخاذ فالعشائر والفصائل وأخيرا الرهط. [1]

**القبيلة عند ابن خلدون:** يرفض (ابن خلدون) أن تكون القبيلة متفرعة عن جد أول، "لأنها لا تتحدد فقط بما يجمع بين أعضائها من روابط الدم، وهو بذلك يؤكد على أن الانتماء إلى جد مشترك أمر وهمي لا حقيقة له، فليس هناك في نظره ما يضمن أو يؤكد انتقال دماء صافية من السلف إلى الخلف، بل إن اختلاط الأنساب هو الظاهرة السائدة".[2] والنسب – كما يشير ابن خلدون – ليس إلا "معطى وهميا لا يصمد أمام واقع الاختلاط وعلاقات الجوار والتعايش في المكان، أما الإطار الحقيقي للقبيلة عنده فهو النسب بمعناه الواسع والرمزي وما يمثله من أشكال التحالف والولاء والانتماء.[3]

---

[1] أحمد بن عبد الوهاب بن محمد النويري، **نهاية الأرب في فنون الأدب**،تحقيق إبراهيم الأبياري(بيروت:دارالكتاب اللبناني ، ط2،1998)ص ص14 . 16 .

[2] محمد نجيب بو طالب، **سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي** ،مرجع سابق ،ص 56.

[3] **المرجع نفسه** ،ص54.

ويؤكد ابن خلدون على دور المكان أي الأرض الذي يشكل محور التحام الجماعة فالشيء الذي يعزز تلاحمها الداخلي هو ذلك الخطر الخارجي الذي قد يهددها باستمرار سواء كان ناجما عن عصبية زاحفة عن خارجها أو عن تدخل سلطة مركزية ،في هذا الإطار ميز ابن خلدون بين نمطين من القبائل:

- القبائل الخاضعة والمنقادة وضعيفة التلاحم بالتالي فاقدة للعصبية.
- قبائل مسيطرة شديدة الاندماج ذات عصبية فاعلة في التاريخ.

كما يرى أن علاقات القرابة والتحالف التي تربط أعضاء القبيلة الواحدة تؤدي إلى إقامة الفوارق بين المجموعات القبلية،وما ينتج عنها من عمليات التنافس الحاد والصراع على الموارد ومصادر العيش،فالصراع الدائم والمستمر سمة المجتمع القبلي.

تناول ابن خلدون السياسة وركز على الدولة ومضمونها ،ورأى أن العصبية تلعب دورا هاما في النضال السياسي الذي وصفه بدور المغالبة والممانعة،يقول ابن خلدون:"اعلم أن كل حي أو بطن من القبائل وإن كانوا عصابة واحدة لنسبهم العام،ففيهم أيضا عصبيات أخرى لأنساب خاصة هي أشد التحاما من النسب العام لهم ....ولما كانت الرياسة إنما تكون بالغلبة وجب أن تكون عصبية ذلك النصاب أقوى من سائر العصائب."[1]

وقد رأى ابن خلدون أن المواد التي يدرسها العمران من النواحي السياسية هي :

- غاية عصبية الملك.
- التنافس من أشد مفاسد الملك وأكبر أخطائه.
- الملك والغلبة تتبع العصبية وما كان منها أشد وأقوى.[2]

ويشير ابن خلدون إلى المراحل التي تمر بها الدولة، من حيث قدرتها على البقاء ضمن مفهوم العصبية فيقول:"إن عمر الدولة لا يعدو في الغالب ثلاثة أجيال :لأن

---

[1] عبد الرحمان ابن خلدون، **مقدمة ابن خلدون**، تحقيق أحمد حامد طاهر، ط1(القاهرة:دار الفجر للتراث، 2004)ص174.

[2] عبد الرحمان ابن خلدون،**مقدمة،الجزء الأول من كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر**(بيروت:دار الكتاب العربي،ط1971،5)ص154.

الجيل الأول لم يزالوا على خلق البداوة وخشونتها وتوحشها من شظف العيش والبسالة ....فلا تزال بذلك صورة العصبية محفوظة فيهم ،فحسهم مرهف،وجانبهم مرهوب،والجيل الثاني تحول حالهم بالملك من البداوة إلى الحضارة ومن الشظف إلى الترف ،ومن الاشتراك في المجد إلى إنفراد واحد به .....فتتكسر صورة العصبية بعض الشيء،وتؤنس منهم المهانة والخضوع....وأما الجيل الثالث فينسون عهد البداوة والخشونة كأن لم تكن ،ويفقدون حلاوة العز والعصبية ... فيصيرون عيالا على الدولة ....وتسقط العصبية بالجملة....وهذه الأجيال الثلاثة عمرها مائة وعشرون سنة." [1]

**ثانيا الرؤية السوسيولوجية الاستعمارية للقبيلة:**

لقد انطلقت الرؤية السوسيولوجية الاستعمارية للبناء القبلي من نظريات غربية تعتمد في تفسيرها للقبيلة انطلاقا من ثقافة غربية ،التي حاولت فهم التركيبة القبلية وطرق تنظيمها والإلمام بعاداتها وتقاليدها بهدف تحديد إستراتيجية مثلى لتحقيق مسح شامل،فتصبح القبيلة جسما فارغا وهيكلا عظيما تتصدع فيه الهوية ويعاد تركيبها كي تصبح صالحة في قالب وسيلة للتغلغل الاستعماري.وسنتطرق إلى بعض هذه الرؤى:

- **القبيلة عند ميشو بليرMichaux Bellaire**

فهو يرى أن القبائل مصنفة مابين المخزن / و السيبة، العرب/ والبربر، السهل/ والجبل، المدينة/والبادية، الشرع/ والعرف، الاستبداد/ والديمقراطية، أي منطقتين منفصلتين أحدهما يسودها النظام والانضباط لمقتضيات سلطة المخزن، وأخرى ميالة إلى الحفاظ على استقلالها وعصيان ممثلي السلطة المركزية. كما يتحدث ميشو بلير عن صنف ثالث من القبائل لا تنتمي إلى الصنفين المذكورين، بمعنى قبائل تعترف بالسيادة الدينية الروحية للسلطان دون أن تصل إلى حد القبول الكلي لما تستلزمه من خضوع سياسي وتعامل مع الجهاز الإداري للمخزن، ومن تم فالقبيلة هي نظام مغلق

[1] عبد الرحمان ابن خلدون، **مقدمة ابن خلدون، مرجع سابق**، ص220.

منعزل عن الحياة السياسية الشرعية والتنظيمات المخزنية، بل لها نظامها السياسي الخاص ونمط اقتصادها وطقوسها وأعرافها وسلاحها ولهجتها ومعتقداتها...[1]

كما أن ميشو بلير لا يرى القبيلة تتحدد من خلال عامل القرابة (الأصل العائلي المشترك) بل اعتبرها كوحدة تقوم على التملك الجماعي لنفس الحاجيات والمصالح والأهداف والوسائل واقتسام نفس الرموز الثقافية من أعراف وعادات ومعتقدات، إنه يحدد القبيلة" بما هو مشترك بين الأفراد بما اعتادوا تملكه جماعيا".[2]

لقد أفاض ميشو بلير في وصف مظاهر العنف والصراعات القبلية دون تبيان وتفسير وظائفها على مستوى ضمان البقاء والاستمرار الاجتماعي ولا بعدها الدينامي كردود فعل أو كتنافس على امتلاك الأرض والموارد، وكأن الغرض الرئيسي من تضخيم أشكالها ونتائجها هو تبرير التدخل الاستعماري كعملية ضرورية في نظره للقضاء على الفوضى القبلية .

- **القبيلة عند روبير مونتاني Rober Montagne**

لقد تجاوز روبير مونتاني في تحليله للمجتمع القبلي رصد الوقائع ووصف العناصر والمظاهر المختلفة للحياة القبلية، إلى مستوى تشكيل نسق نظري يساعدنا على فهم طبيعة الآليات والميكانزمات المعتمدة سواء للحفاظ على التوازن والاستمرار الاجتماعي أو التحكم في الإرادة الجماعية وإقرار الاستبداد القيادي. لقد قام مونتاني بعقد مقارنات مابين "القبائل البربرية" كما درسها في العالم الغربي كما كانت خلال السنة الألف أو الألفين قبل الميلاد، ومشيرا في هذا الإطار إلى بدائية "الحضارة البربرية" وجمودها التاريخي وبالتالي تأخرها عن مسايرة سيرورة التقدم التي عرفتها المجتمعات الأوروبية.

بالإضافة إلى هذا المنظور التطوري نجد لدى مونتاني بعدا نظريا وظيفيا خصوصا عندما يتحدث عن نظام "اللف" بما يتضمنه من انقسام إلى حزبين أو حلفين متعارضين

---

[1] الهادي الهروي: " **القبيلة والإقطاع والمخزن**"، مقاربة سوسيولوجية للمجتمع المغربي الحديث 1844-1934 إفريقيا الشرق، المغرب،ص 45.

[2] **المرجع نفسه**، ص 56.

ومتصارعين، أي أن مونتاني لم يتحدث عن "اللف" استنادا إلى وظيفته الحربية بل كذلك تحدث عن دوره في تأطير النشاط الاقتصادي.[1]

كما اعتبر روبير مونتاني أن أساس التضامن مابين سكان القبيلة ليس هو الأصل المشترك بل التعايش على أرض واحدة، أي أن القبيلة لا تتحدد بإنتماءها لجد مشترك بقدر ما تتحدد بوحدة الاسم والتراب والعيش وفق نفس التقاليد والأعراف، أما الإتحاد القبلي لا يبرز إلا عندما تصبح مكوناته تحت إمرة رئيس موحد، وعلى خلاف ميشو بلير الذي اكتفى بوصف مكونات القبيلة، فإن روبير مونتاني حدد القبيلة لا كمجرد تجميع لعناصر متفرقة بل عمد إلى البحث عن مواطن الضعف والقوة في النظام القبلي، عن التغيرات العضوية المؤدية إلى الانهيار، وكذا عن أهم دعائم البقاء واستمرار الوجود.[2]

كما أن أهم مكونات البناء القبلي حسب مونتاني تتمثل فيما يلي :

الدوار: ويضم من 20 إلى 30 كانونا.

الفخذة أو العظم : وتضم ثلاثة إلى أربعة دواوير.

الفرقة أو الخمس: وتضم من ثلاثة إلى خمسة أفخاذ ، وهي تمتاز بكونها وحدة سياسية ،مما جعله يعتبرها بمثابة جمهورية مستقلة.

القبيلة : وتتكون من ثلاث إلى إثني عشر ة فرقة ، وتمتاز باسم خاص بها يستمد غالبا من جد مشترك ، أكان هذا الأخير حقيقيا أو وهميا ، كما أنها تحتل مجالا جغرافيا محددا ولها عاداتها وتقاليدها ومؤسساتها السياسية.

اللف: وهو تحالف حربي بالأساس يجمع عدة قبائل ،في إطار اتفاقية الدفاع المشترك ، فهذا يدل على الطبيعة الانقسامية للبناء القبلي.

---

[1] المختار الهراس" **القبيلة والسلطة، تطور البنيات الاجتماعية في شمال المغرب**"، المركز الوطني لتنسيق وتخطيط البحث العلمي والتقني،1986،ص ص28 .29.

[2] **المرجع نفسه**، ص 31.

**- القبيلة عند جاك بيرك Jack Berque**

أكد بيرك على وجود نسق قبلي قائم بذاته بل هناك تطابق بين المستوى الطبيعي والبنية الاجتماعية، وفي تحديده للقبيلة والنظام القبلي، يعطي بيرك أهمية بالغة للعنصر الإيكولوجي دون إغفال العناصر الأخرى كالعادات والأعراف والاقتصاد والجغرافيا وأيضا التاريخ.[1]

تتحدد أهمية العنصر الإيكولوجي عند بيرك في تحديد النشاط الفلاحي وتقسيم العمل القبلي، إذ يعتبره الحجر الأساسي في فهم البنية الاجتماعية للقبيلة ، لقد وجد بيرك أن أهداف الجماعة وبنيتها العليا مجسدة في البنية العقارية وأساليب توزيع المياه، وهذا طبيعي مادامت الأرض مقياس هوية الفرد ومادام النسق الاجتماعي محكوم بالأرض.

إن العلاقة بين العائلة الأصلية والأرض علاقة ارتباط انطولوجي وقدسي في نفس الوقت، لا تتبني على استغلالي اقتصادي بقدر ما تؤكد قيم المساواة وترسيخ شرعية نظام اجتماعي وثقافي ذي جذور ضاربة في القدم. لقد شكك بيرك في التفسيرات التي تعتمد على السلالة الواحدة والأصل المشترك، وأقر بالنسبة لشمال إفريقيا بواقع الاختلاط والانصهار ضمن الوسط الجغرافي، معلنا تواجد أصول كثيرة متفرعة في كل المناطق بحيث نجد كل أسماء القبائل أينما كنا في المغرب الكبير المعاصر، ومن المحتمل إذن أن تكون لبنية القبائل الحالية علاقة بالظواهر المتعددة وبالأحداث المتشابكة التي يحفل بها ماضي شمال إفريقيا.

**ثالثا القبيلة من منظور النظرية الانقسامية:**

يذهب الكثير من الباحثين المهتمين بالشؤون الاجتماعية عند دراستهم لظاهرة الانقسامات الاجتماعية إلى الأخذ بمضمون النظرية الانقسامية المستمدة من أطروحات أيميل دوركهايم للتغير والتطور المجتمعي.

**إيميل دوركهايم والتصور الانقسامي للمجتمعات التقليدية:**

لقد انطلق دوركهايم في أطروحته الشهيرة "حول تقسيم العمل الاجتماعي"، من

[1] خداوي محمد، **القبلية، الأحزاب والانتخابات في ظل التعددية في الجزائر**، مذكرة الدكتوراه تخصص انثروبولوجيا، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2014/2013، ص 165.

سؤال مركزي وهو: "كيف يقيم جمع من الأفراد مجتمعا؟ وكيف ينجزون الشرط الضروري – أي الوعي – لوجودهم الاجتماعي؟"[1]. وللإجابة عمد عالم الاجتماع الفرنسي إلى إقامة تمييز واضح وصارم بين نمطين مختلفين من التضامن، هما: التضامن الآلي **mécanique** و التضامن العضوي **Organique** ففي النمط الأول يكون الأفراد متشابهين في مشاعرهم وأحاسيسهم، ويشتركون في نفس القيم، كما أنهم متفقون على نفس المبادئ والأشياء المقدسة؛ ويطغى عليهم – نتيجة ذلك – التجانس لأنهم لم يتباينوا ولم يتغايروا بعد، لكن وبفعل عوامل الكثافة الاجتماعية وأنماط الاتصال والتقسيم الاجتماعي للعمل، يحدث ذلك الانتقال من النمط الأول أو الحالة الآلية إلى حالة أكثر تطورا وتعقيدا، وهي الحالة العضوية أو ما يصطلح عليه دوركهايم بـ "التضامن العضوي الذي يأتي تضامن الأفراد وتماسكهم فيه، نتاجا لتباينهم وتعبيرا عن هذا التباين في نفس الوقت"[2].

لقد كان دوركهايم إذن، هو أول من صاغ مفهوم الانقسام **La segmentation** أو "النسق الانقسامي"؛ معتبرا بأن المجتمع "القبائلي" بالجزائر يقدم النموذج الأرقى لهذا النمط من التنظيم. فهو مجتمع تقليدي، قبلي، يجهل أي شكل من أشكال السلطة المنظمة، وهذا ما يمنحه خاصية المجتمعات ذات التضامن الآلي، أو ما يمكن تلخيصه في مقولة "النسق الانقسامي". وقد حدد بذلك إحدى أهم شروط هذا النسق في مقولتي: (التشابه) و (التباين) أو (الاتحاد) و (التعارض): "فلكي يكون التنظيم الانقسامي ممكنا، لابد من أن تتشابه الأقسام، وبدون هذا التشابه لا يمكن أن تتحد و أن تتباين، وبدون هذا التباين والخلاف سيضيع بعضها في بعض، وتنتهي إلى التلاشي".[3]

---

[1] عبد الباسط عبد المعطي، **اتجاهات نظرية في علم الاجتماع**(الكويت: سلسلة كتب عالم المعرفة، **1981**) ص ص 117. 118.

[2] **المرجع نفسه** ،ص 118.

[3] جون واتربوري،**الملكية والنخبة السياسية في المغرب**، ترجمة ماجد نعمة وعبود عطية( بيروت : دار الوحدة للطباعة والنشر ط1، 1982) ص 34.

لقد وجد الانقساميون ضالتهم في هذا التمييز، حيث أسقطوا النموذج الآلي على مجتمعات قبلية إفريقية، رأوا فيها النقيض التاريخي والسوسيولوجي لمجتمعات أوربا "العضوية" أو (الطبقية)؛ مستندين في ذلك على منهج في المقاربة والتحليل يقوم على أساس الدمج بين الوظيفية **Fonctionnalisme** والبنيوية[1] **Structuralisme** وكانت البداية مع الأنثربولوجي الإنجليزي

**إفانس بريتشارد** الذي يعتبر أول من طبق النموذج الانقسامي على مستوى ميداني وذلك في إطار دراساته الميدانية حول قبائل "النوير" السودانية وقبائل "بدو برقة" الليبية. فقد استطاع هذا الأخير أن يوضح قواعد وأبعاد اللعبة السياسية في المجتمع الانقسامي والتي صورها على شكل (لعبة الشطرنج). وكان من بين أهم نتائج أبحاثه تلك – حول قبائل النوير السودانية – هو أن القبائل تكون وحدة سياسية، وهي منبثقة من جماعات متعددة (عشائر)، كما أن القبائل المتعددة تشكل بدورها اتحادا قبليا أو تحالفا، وهذا هو أرقى مجتمع سياسي يعرفه هؤلاء القبليون.[2] كما حاول إبراز كيفية اشتغال آليتي "التعارض" و "التحالف"، كما صاغهما دوركهايم من داخل النسق الانقسامي، لتصبح القبيلة أو البناء القبلي على شكل "نظام وظيفي" تحكمه "بنيات القرابة والنسب"، في إطار اللعبة الانقسامية التي تتحدد من خلال القسمات المتعارضة والمتوازنة. فكلما تم الانتقال إلى مستويات أعلى، كلما اختفت عوامل الصراع والتعارض، بدءا من خط النسب وانتهاء بالقبيلة، ثم الاتحاد القبلي،[3] وهو ما أسماه إفانس بريتشارد بنزعتي:"الانشطار"، الذي يعني تعارض القسمات الاجتماعية فيما بينها، ثم" الانصهار " الذي يعني تحالف الفئات على مستوى نفس العشيرة لمواجهة أي خطر خارجي. في مجتمع كهذا إذن، تحكمه آليات الانشطار والانصهار التي تخضع بدورها لمنطق

[1] محمد المباركي، **جدلية الدولة والمجتمع بالمغرب** (دار إفريقيا الشرق، ط1 ،1992) ص 118.

[2] جون واتربوري ،**مرجع سابق** ،ص 7.

[3] المختار الهراس: "**التحليل الانقسامي للبنيات الاجتماعية في المغرب العربي: حصيلة نقدية**"، ضمن كتاب: "**نحو علم اجتماع عربي**"( بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، 1986) ص 98.

النسب، لا وجود لأي نوع من التراتب الاجتماعي[1]، لأن أساس المجتمع الانقسامي هو وحدة النسب[2]؛ مع ما تفرضه هذه الوحدة من مساواة بين كل مكونات النسق. وهذا يعني غياب أي احتكار للعنف المشروع (السلطة)؛ لأن "البنية الانقسامية تحول ضد تمركز السلطة في أية هيأة أو جهاز خاص"[3]، والنتيجة طبعا غياب الدولة في الأصل.

## المطلب الثالث: القبيلة والمفاهيم المشابهة لها

### أولا الإثنية Ethnicity:

[1] عبد الله حمودي، **الانقسامية والتراتب الاجتماعي والسلطة السياسية والقداسة** ، ترجمة عبد الأحد السبتي وعبد اللطيف الفلق؛ مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية–الرباط، عدد (11) 1985، ص 197.

[2] عبد اللطيف أكنوش، **السلطة والمؤسسات السياسية في مغرب الأمس واليوم** (دار البيضاء : مؤسسة بنشرة للطباعة والنشر، 1988) ص31.

[3] عبد الله حمودي ، **مرجع سابق** ، ص 198.

**أ) المفهوم اللغوي:**يرجع أصلها اللغوي إلى الكلمة اليونانية "**Ethnos**" والتي تقابل في معناها أو مدلولها لفظة أمة "**Nation**" والتي تعني لدى اليونان كل جماعة بشرية ينحدر أفرادها من ذات الأصل.[1]

أما في العصور الوسطى فقد كان يطلق لفظ "**Thnoe**" في اللغات الأوروبية على منهم ليسو مسيحيين أو اليهود.[2]

أما المدلول المعاصر للإثنية فهو يعني الجماعة السلالية أو العرقية.[3]

**ب) المفهوم الاصطلاحي:**هي كل جماعة بشرية يشترك أفرادها في العادات والتقاليد والدين وأي سمات أخرى مميزة بما في ذلك الأصل والملامح الجسمانية،كما تعرف بأنها كل تجمع بشري يشترك أفراده في بعض المقومات البيولوجية كوحدة الأصل أو السلالة أو الثقافة كوحدة اللغة أو الدين أو التاريخ أو العادات أو التقاليد، ويكون أفراد الجماعة العرقية وأفراد الجماعات الأخرى الذين يعيشون معهم ضمن نفس الأمة مدركين لتباين وتمايز جماعتهم عن غيرها في أي من السمات ،على نحو يخلق لديهم الشعور بالانتماء لجماعتهم.[4]

لعل تعريف "انطوني سميث" "**Anthony Smith**" من أهم التعريفات للمجموعة الإثنية لأنه يتضمن عناصر أساسية لايمكن الاستغناء عنها وهي:

1. مجموعة السكان : وهذا يعني التركيز على العدد أي على نسبة معينة معتبرة من السكان.
2. الأصل المشترك : فهذا العنصر جوهري ولا يمكن الاستغناء عنه وهو الركيزة الأساسية للمجموعة العرقية.
3. الارتباط بإقليم خاص أي وجود وطن وبلد تقطنه المجموعة الإثنية

---

[1] سامية شابوني "**النزاع الرواندي بين المعطيات الداخلية والمؤثرات الدولية**"، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الجزائر2010/2009 ص23.

[2] إبراهيم سعد الدين، **تأملات في مسألة الأقليات** (الكويت:دار سعاد الصباح،1992،ص32.

[3] محمد مهدي عاشور،**التعددية الإثنية في جنوب إفريقيا**(طرابلس:دار الكتب الوطنية ،2004،ص28.

[4] أحمد وهبان، **الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر** (الإسكندرية:كلية العلوم السياسية ،2007)ص81.

4. أن التضامن والتلاحم والتكتل شروط جوهرية للمجموعة الإثنية لأن الإثنية الموحدة هي الغراء الاجتماعي للأمة واستقرارها السياسي والاقتصادي.

ويمكن أن ننظر إلي الإثنية من جانبين ، جانب ايجابي وهو المحافظة على التراث و العادات والتقاليد والقيم ، وجانب سلبي يمكن أن يهدد التضامن الوطني ، فالإثنية هي عادة ما ينظر إليها على أنها سلبية ومختلفة وخطيرة وتكمن الخطورة في استعمال الدعاية العرقية لتحقيق أهداف سياسة قي سبيل إنشاء دول جديدة و حديثة مستقلة خاصة لمجموعة إثنية معنية.[1]

**ثانيا الطائفية Sectarianism:**

**أ) المفهوم اللغوي:** كلمة أصلها الطائفة، والطائفة من الشيء جزء منه، وفي القرآن الكريم قوله عز وجل:"وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين"، والطائفة الرجل الواحد إلى الألف، وقيل الرجل الواحد فما فوقه ويقال طائفة من الناس.

أما العلامة اللغوي مجد الدين بن يعقوب في قاموس المحيط فقد ذكر أن الطائفة من الشيء القطعة منه، أو الواحد فصاعدا أو إلى الألف، أو أقلها رجلان أو رجل فيكون بمعنى النفس.[2]

**ب) المفهوم الاصطلاحي:** هناك عدة تعاريف متباينة منها:

أولا:الاتجاه السلبي: وسنعرض مجموعة من التعاريف التي تدور حول هذا الاتجاه

- تعريف حسين موسى الصفار:الطائفي في مجالها السياسي هي اعتماد لسياسة التمييز الطائفي بين المواطنين وتشجيع حالات الصراع المذهبي لأغراض سياسية.[3]
- تعريف زياد حافظ:الطائفية شكل من أشكال التحزب،وهي في العديد من الحالات تتناقض مع الديمقراطية،كما أنها تعني الشمولية في جوهرها،بحيث تمنع تمثيل كافة

[1] إيدابير أحمد،" **التعددية الإثنية والأمن المجتمعي:دراسة حالة مالي**"،مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الجزائر:2012/2011،ص ص 15 . 16.

[2] مجد الدين الفيروز آبادي،**القاموس المحيط**،(تحقيق:مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة وإشراف محمد العرقسومي) (بيروت:مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، ط8، 2005)، ص 833.

[3] حسين موسى الصفار، «**الطائفية بين السياسة والدين**"(المركز الثقافي العربي، ط1، 2009)، ص7.

المواطنين وتحد من الرغبة في الاستقلالية، إضافة إلى ذلك فهي تنشر ثقافة الخوف ولأسوء من ذلك تعميق العنصرية والتي تكون نتيجة لتلك النظرة السيئة التي يحملها كل طرف ضد آخر.

ثانيا:الاتجاه الإيجابي:تتضمن هذه الرؤية أن الطائفية مصطلح سليم في الأصل لكنه بمرور الوقت وتطور الأحداث ألصق بمفاهيم أخرى فحيدت عن معناها الحقيقي ومن أهم هذه التعاريف:

- تعريف الدكتور طه العلواني : يتضمن مفهوم الطائفية فكرة الأقلية العددية الصغيرة المتحركة في إطار الكل المشدودة إليه،بغض النظر عن دينها أو عرقها أو لغتها وقد ظل المفهوم يستخدم للإشارة إلى كيانات متعددة مختلفة في خصائصها،ولم يظهر المفهوم باعتباره أزمة إلا في الآونة الأخيرة وذلك تحت تأثير عوامل داخلية وخارجية،مما جعل المفهوم يمزج بمفاهيم أخرى ذات مضمون فكري أو عرقي أو مذهبي أو ديني وأصبح بديلا لها.[1]
- تعريف الدكتور لطف الله عبد العظيم خوجة: الطائفية مصطلح لا يدل على عدوان ولا قتال،وإنما تعصب في الانتماء إلى طائفة يحمل على استحسان مذهبها والدفاع عنه وذم غيره،ولو لم يكن كذلك لما اختار الشخص طائفة على غيرها من الطوائف،أي أنه من الطبيعي اعتبار الطائفية انتماء إلى فرقة أو مذهب معين ،هذا الانتماء يقتضي الإعجاب بالطائفة التي ينتمي إليها الفرد إلى حد عدم القبول بانتقادها.[2]

إذن يمكن القول بأنه من خلال التعاريف المختلفة يتضح لنا أن الطائفية مصطلح شديد التباين، فهي ظاهرة سيئة بحكم نتائجها في الواقع،وفي جانبها النظري هي ظاهرة سليمة تتمثل في كونها حرية الانتماء إلى طائفة معينة والدفاع عنها بلا قيود.

---

[1] طه جابر العلواني "**العراق الحديث بين الثوابت والمتغيرات**"(مكتبة الشروق،2004)،ص36.

[2] لطف الله خوجة"**الشيعة وسلاح الطائفية**"،موقع الكتروني: http://www.Said.net.

**ثالثا الأقلية:**

**أ)المفهوم اللغوي:** إن الأصل اللغوي لكلمة أقلية في تعريف القاموس المحيط هي من كلمة "قل يقل فهو قليل"ويقال اقله جعله قليل ، وقوم قليلون و أقلاء قلل وقليلون. [1] وجاء في منجد اللغة والأعلام ،قل وقلا ضده كثرة.

**ب)المفهوم الاصطلاحي:** ينصرف اصطلاح الأقلية على وجه العموم إلي أية طائفة من البشر المنتمين إلى جنسية دولة بعينها متى تميزوا عن أغلبية المواطنين المكونين لعنصر السكان في الدولة المعينة ، من حيث العنصر أو الدين أو اللغة[2] ، وهناك من يعرف الأقلية بأنها " جماعة من بين رعايا الدولة تنتمي بجنسها أو بلغتها أو بدينها إلي غير ما ينتمي إليه غالبية الرعايا."[3]

هي مجموعة من مواطني الدولة تختلف عن أغلبية الرعايا من حيث الجنس أوالدين أو اللغة أو ثقافة و غير مسيطرة و غير مهيمنة و تشعر بالاضطهاد مستهدفة حماية القانون الدولي لها[4] .

ولعل أهم تعريف للأقلية "هي الجماعة أو الجماعات العرقية ذات الكم البشري الأقل في مجتمعهم التي تتمايز عن غيرهم من السكان من حيث السلطة أو السمات الفيزيقية أو اللغة أوالدين أو الثقافة، و يكون أفرادها مدركين للمقومات ذاتيتهم و تمايزهم، ساعين على الدوام إلى الحفاظ عليها غالبا ما تكون هذه الجماعة أو الجماعات في وضع غير مسيطر في ذلك المجتمع، كما يعاني كثيرا منها بدرجات متفاوتة من التمييز و

---

[1] ظاهر الزاوي الطرابلسي، **ترتيب القاموس المحيط**(القاهرة : مطبعة الاستقامة، 1959 ،ج3)،ص04.

[2] محمد سامي عبد الحميد، **أصول القانون الدولي العام**،ج 1 (الجماعة الدولية،مؤسسة الثقافة الجامعية، بدون تاريخ)،ص115.

[3] حافظ غانم محمد، **مبادئ القانون الدولي العام**،ط3 (القاهرة:دار النهضة العربية،1972 ) ص523

[4] السيد محمد جبر، **المركز الدولي للأقليات في القانون الدولي العام مع المقارنة بالشريعة الإسلامية** (الإسكندرية:منشأة المعارف، 1990 )ص97

الاضطهاد و الاستبعاد في شيء قطاعات المجتمع السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية[1].

**رابعا الجهوية أو المناطقية Regionalisme Or Sectorialisme:**

تعتبر دول المغرب العربي بأنها الدول الوحيدة التي تستخدم مصطلح الجهوية كإشارة لمكان أو منطقة محددة،والسياق الرئيسي لاستخدام هذا المصطلح هو "سياسي إداري، ومصدره (جِهة) التي تعني أيضا إقليما أو منطقة... ويستخدم للدلالة على اتجاه الدولة المركزية لمنح الجهات أو الأقاليم سلطاتٍ إداريةً واقتصاديةً وسياسيةً."

تعني الجهويةُ "السلوك الاجتماعي المتجه نحو إبراز وتعزيز خصائص ومميزات إقليم

معين، وذلك بالدفاع عن هذه الخصائص وحفظها في إطار الدولة من خلال المطالبة بمنح صلاحيات أوسع أو حكم ذاتي للإقليم."

أما موسوعة **universalis-EncycloPedie** فقد عرفتها بأنها "ميل للرفع من تنمية الحياة والتنظيم الجهويين من خلال وعي جماعة وطموحها في الانخراط في تسيير هذه المصالح[2]"

وتُبرِز الأبحاثُ السوسيولوجيةُ والأنثروبولوجيةُ والتاريخيةُ وغيرها من البحوث الاجتماعية أن مسألةُ إدارة الشأن العام وتنظيم أي مجتمع "هي مسألة سوسيو– ثقافية **Socio Cultural** بالأساس، أي أنها وثيقة الارتباط بمنظومة القيم والرموز والأعراف

[1] وهبان أحمد، **الصراعات العرقية و إستقرار العالم المعاصر،دراسة في الأقليات والجماعات والحركات العرقية** (الإسكندرية:دار الجامعة الجديدة، 1997) ص176.

[2] منتديات "ستار تايمز" ، السياسة الجهوية ، 2015/03/14، أنظر الرابط التالي : http://www.startimes.com/f.aspx?t=22264385

والعادات والتقاليد والقوانين، وبنسق العلاقات والأفعال والتبادلات المادية والرمزية السائدة في مجتمع محدد في الزمان والفضاء، أي بمضمون ودلالات الثقافة المتبناة فيه[1]"

## المبحث الثاني:مفهوم العملية السياسية

تعرف العملية السياسية على أنها مجموعة الأنشطة التي تعبر عن سعي الأفراد داخل الدولة من أجل الحصول على القوة، والتي تعبر عن ممارستهم الفعلية لها من أجل تحقيق مصالحهم .والعملية السياسية بهذا المعنى هي محصلة التفاعلات الرسمية وغير الرسمية التي تتم بين الفواعل السياسية في إطار الإيديولوجية والثقافة السائدة، من خلال مجموعة الأبنية والمؤسسات، كما تؤثر في العملية السياسية عدة عوامل كالقيادات و مستوى القوة الاقتصادية والعسكرية.[2]

### المطلب الأول:المشاركة السياسية

فالمشاركة السياسية قد تعني أي عمل تطوعي من جانب المواطن بهدف التأثير على اختيار السياسات العامة وإدارة الشؤون العامة أو اختيار القادة السياسيين على أي مستوى حكومي أو قومي [3].وتجمع مؤلفات (المشاركة السياسية) علم الاجتماع السياسي على أن المشاركة هي جهود مشتركة للأفراد والجماعات لتحقيق الحاجات الضرورية إلا أنها تختلف في تحديد أسس وأسباب اشتراك هذه الجهود، فالبعض اعتمد على فكرة التنظيم الرسمي المبني على التخطيط المسبق للأهداف، والآخر اعتمد على الجانب

---

[1] مصطفى محسن، " في ثقافة تدبير الاختلاف، المسألة الجهوية وقضايا التنظيم والديمقراطية والتنمية في العالم الثالث . المغرب نموذجا "، موقع وزارة الثقافة المغربية ، ب.ت، أنظر الرابط التالي : :http://www.minculture.gov.ma/index.php?option=com_content&view=article&id=370

mostapha-mohcin-gestion-de-la-cultutre-de-la-sifference&catid=51:etude-et-essais&Itemid=153

[2] علي الدين هلال ونيفين مسعد، **النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغير**(بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية، 2000) ص337 .

[3] عبد العزيز إبراهيم عيسى، محمد محمد عبد الله عمارة، **السياسة بين النمذجة والمحاكاة** ( الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ط1، 2004) ، ص 178.

الشخصي والنفسي للمشاركة باعتبارها تعاون قائم على الشعور المشترك بالمسؤولية

والتعريف الممتاز للمشاركة في مجال علم الاجتماع ذلك الذي يحددها :بالسلوك الرسمي أو غير الرسمي المنظم أو العفوي للأفراد والجماعات، من أجل القيام بمجموعة من الأنشطة التي تهدف إلى تحقيق الصالح العام وتحقق المشاركة للأطراف التي تتبنى هذا السلوك نوع من الإشباع والرضا، وذلك من خلال الوصول للأهداف المراد تحقيقها[1]

ويمكننا تحديد معنى المشاركة بأنها منح المواطنين فرص متساوية لتحديد طبيعة نظام الحكم والمساهمة في تقرير مصير بلادهم سياسيا واقتصاديا واجتماعيا على النحوالذي يرغبون الحياة في ظله، وقد اتفق الكثير من الكتاب أن المشاركة السياسية تعبر عن أنشطة وأعمال تستهدف اختيار الحكام، والتأثير في القرارات الحكومية، وصنع السياسة العامة.

فيعرفها " فيربا " و" كيم "بأنها ":تشير إلى الأفعال القانونية التي يقوم بها مواطنون نحو

التأثير على اختيار الأفراد الحكوميين أو الأفعال التي يقومون بها[2] "

أما " جرينشين "فيعرف المشاركة السياسية بأنها:" مجال تلك الأنشطة التي تأتي في فترة الانتخابات، والتي بواسطتها يحاول المواطنون التأثير على القرارات الحكومية التي تتعلق بالمشكلات التي تهمهم"[3]

ويعرفها الباحث **فليب برو**" :هي مجموعة النشاطات الجماعية التي يقوم بهاالمحكومون وتكون قابلة لأن تعطيهم تأثيرا على سير المنظومة السياسية، ويقترن هذا المعيار في النظم الديمقراطية التي يعتبر فيها قيمة أساسية بمفهوم المواطنة[1] "

---

[1] أحمد بنيني ، **الإجراءات الممهدة للعملية الانتخابية في الجزائر** ، **أطروحة دكتوراه**، جامعة باتنة :2006/2005، ص 7.

[2] طارق محمد عبد الوهاب، **سيكولوجية المشاركة السياسية** (القاهرة :دار غريب للطباعة والنشر،1999 ، ص108.

[3] **مرجع نفسه**، ص، 109.

ويعرفها **محمد السويدي** في كتابه :علم الاجتماع السياسي:"أنها تلك الأنشطة السياسية التي يشارك بمقتضاها أفراد مجتمع ما في اختيار حكامه، وفي صياغة السياسة العامة بشكل مباشر مثل (تقلد منصب سياسي) أو غير سياسي مثل (مناقشة الأمور العامة) أي تعني اشتراك الفرد في مختلف مستويات النظام السياسي."[2]

أما **محي سليمان** فيعرفها بأنها" :الجهود الاختيارية أو التطوعية التي يبذلها أفراد المجتمع بهدف التأثير على بناء القوة في المجتمع أو الإسهام في صنع القرارات الخاصة في المجتمع، وتتم هذه المشاركة في صور متعددة بدءا بالاهتمام بأمور المجتمع والمعرفة السياسية، وانتهاء بالعنف السياسي."[3]

كما يعرفها **رايت (RIGHT)** بأن:"المشاركة السياسية نشاط يقصد به التأثير في اختيار القائمين بالحكم وفي كيفية قيامهم به."[4]

لكن **حسن طنطاوي** يعرف المشاركة السياسية ":بأنها تلك الممارسات من الأنشطة السياسية التطوعية المختلفة، والتي يتم اختيارها على أساس من الوعي السياسي للمساهمة في القرارات التي كفلها الدستور شريطة توفر المناخ السياسي لتحقيق هذه الأنشطة."[5]

أما **صلاح منسي** :فيعرف المشاركة السياسية على " :أنها عملية دينامية يشارك الفرد من خلالها في الحياة السياسية لمجتمعه بشكل إرادي وواعي بغية التأثير في المسار السياسي العام بما يحقق المصلحة التي تتفق مع آرائه وانتمائه الطبقي، وتتم المشاركة من خلال مجموعة من الأنشطة أهمها المشاركة في الأحزاب والترشيح

---

[1] فليب يرو ، **علم الإجتماع السياسي** ، تر :محمد عرب صاصيلا : بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر 1998، ص301

[2] محمد السويدي ، **علم الإجتماع السياسي – ميدانه وقضاياه** – جزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، 1998 ، ص – 159

[3] طارق محمد عبد الوهاب، **مرجع سابق**، ص، 115.

[4] عاطف أحمد فؤاد، **علم الاجتماع السياسي** (الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية،1995 ، ص23

[5] **المرجع نفسه**،ص،24

للمؤسسات التشريعية والاهتمام بالحياة السياسية والتصويت."[1]

أما أهليز (**AHLISE**) فيعرف المشاركة السياسية بأنها"عمل تطوعي مقصود يهدف إلى التأثير في القرارات السياسية[2]"

إلا أن **إسماعيل علي سعد** يرى":أن المشاركة السياسية انشغال بالمسائل السياسية داخل نطاق مجتمعه سواء أكان هذا الانشغال عن طريق التأييد أو الرفض أو المقاومة."[3]

كما يعرفها **روش**(**ROCHE**) تعريفا أكثر تحديدا فيرى أنها" مشاركة الفرد في مستويات مختلفة من النشاط السياسي، وهي تتراوح بين عدم المشاركة وبين شغل منصب سياسي ."[4]

أما **محمد السويدي** يعرف المشاركة السياسية على أنها" تفاعل الفرد عقليا وانفعاليا في موقف الجماعة بطريقة تشجعه على المساهمة في تحقيق أهداف الجماع ,والمشاركة في تحمل المسؤولية."[5]

وهي كذلك تعني مساهمة المواطنين ودورهم في إطار النظام السياسي قصد التأثير في عملية صنع القرار الرسمي أكان هذا النشاط فرديا أو جماعيا منظما أوعفويا، متواصلا أو منقطعا، سليما أو عنيفا فعالا أو غير فعال.

ومن هذا يمكن القول أن المشاركة السياسية تتضمن:

1-المشاركة السياسية هي الدور الطوعي الذي يقوم بها المواطن سواء بشكل فردي أو في إطار الجماعة ( حزب سياسي، منظمات...) في الحياة السياسية.

2-الهدف منها هو التأثير المباشر أو غير المباشر على صانعي القرار و ذلك حسب

---

[1] طارق محمد عبد الوهاب، **مرجع سابق**، ص110 .

[2] **المرجع نفسه** ، ص112 .

[3] الصديق محمد الشيباني ، **أزمة الديمقراطية الغربية المعاصرة**: دارسة تحليلية ، ط 2 ، طرابلس : مركز دراسات و أبحاث الكتاب الأخضر، 1990 ، ص36 .

[4] **مرجع نفسه**، ص42 .

[5] محمد السويدي، **مرجع سابق** ، ص305

المصلحة العامة أو الفئة التي ينتمي إليها وللمجتمع كله.

3-لابد من توافر المؤسسات المختلفة التي من خلالها يقوم الفرد بدوره من أجل تحقيق مبتغاه من تلك المشاركة لمناقشة الأمور العامة.

4-تعتبر الأحزاب السياسية أهم القنوات المشاركة السياسية وكإطار حقيقي يتم من خلاله تفعيل المشاركة الشعبية، بترجمة خيارات وبدائل هذه الأخيرة أمام صانعي القرار وبفضل المشاركة يتمكن الحزب السياسي من الوصول إلى السلطة في إطار التداول الديمقراطي من خلال ما يفرزه الصندوق الانتخابي أو المشاركة فيها بمحاولة التأثير على مختلف القرارات أو المشاريع الصادرة عن السلطة بما ينسجم مع البرنامج السياسي للحزب والصالح العام.[1]

## المطلب الثاني: الأحزاب السياسية

المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي للأحزاب السياسية.

**أ - المعنى اللغوي:**

جاء في مختار" الصحاح :"حزب الرجل أصحابه، والحزب أيضا يعني الطائفة، ويقال تحزبوا بمعنى تجمعوا، والأحزاب تعني أيضا الطوائف التي تجتمع على محاربة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام.ومن هنا نرى أن كلمة(حزب) لغة تفيد الجمع من الناس، وهو ما يدل على الاعتياد على شيء ما، وجاء في "تاج العروس" أن "حزب الرجل أصحابه الذين على رأيه"[2]، فالمعنى اللغوي يشير إلى صفة الجماعة و التجمع حول رأي واحد.

[1] نعيمة ولد عامر ، المشاركة السياسية في الجزائر ، **مذكرة ماجستير** ، جامعة الجزائر : كلية العلوم السياسية ، 2001،ص،15

[2] مصطفى عبد الجواد محمود، **الأحزاب السياسية في النظام السياسي و الدستوري الحديث في النظام الإسلامي** (القاهرة: دار الفكر العربي )، ص123.

**كلمة سياسي** :مأخوذة من كلمة سياسة، والسياسة لغة تفيد القيام بشؤون الرعية واستخدم العرب لفظ السياسة، بمعنى الإرشاد والهداية.

غير أن كلمة سياسة تعني في الوقت الحاضر، كل ما يتعلق بالسلطة أو كما يقول مارسيل بريلو " :إن السياسة بالنسبة للعامة، تعني أساسا الحياة السياسية، الصراع حول السلطة، إنها ظاهرة بنفسها أما بالنسبة للناحية العلمية السياسية هي معرفة الظاهرة[1] "

**ب-المعنى الاصطلاحي للحزب السياسي:**

تعرف المعاجم و الموسوعات السياسية الأحزاب السياسية كما يلي:

**الموسوعة السياسية:**"الحزب السياسي هو مجموعة من الناس ذوي الاتجاه الواحد، النظرة المتماثلة و المبادئ المشتركة، يحاولون أن يحققوا الأهداف التي يؤمنون بها، يرتبطون ببعضهم وفقا لقاعدة أو قواعد تنظيمية مقبولة من جانبهم، تحدد علاقاتهم وأسلوبهم ووسائل عملهم"[2].

ينطوي هذا التعريف على ثلاثة عناصر هي بمثابة المقومات الضرورية للتعريف السياسي الحزب:

أولا : جانب الفكر و الايدولوجيا التي تجمع الأعضاء و تصوغ مشروعهم السياسي.

ثانيا : جانب الأهداف و المقاصد التي يناضلون من أجلها.

ثالثا : عنصر التنظيم الذي يوحد الحزب و يضمن تماسكه و استمرار وجوده.

أما **معجم العلوم السياسية و المؤسسات السياسية** يعرف الأحزاب السياسية على أنها : "جماعات دائمة و منظمة يتجمع أعضائها من أجل مشروع سياسي مشترك ومصالح موحدة في إطار الديمقراطية التمثيلية، هدفهم هو الوصول إلى السلطة والحصول عليها من خلال طريقة دستورية، و ليس من خلال التزوير الانتخابي[3]."

---

[1] Marcel Prelot,***Science Politique,***(P.U.F. Paris, 1967), P10

[2] تحقيق عبد الوهاب الكيالي و كامل زهيري، **الموسوعة السياسية** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات و النشر، 1974)، ص28 .

[3] Gy Hermet, **Dictionnaire de la science politique et les institutions politiques** p195.,,3ème édition ,Armand Colin,Paris ,1998

❖ لقد تعددت التعريفات بين رجال الفكر السياسي والقانوني للأحزاب السياسية، ويرجع هذا التعدد إلى اختلاف الإيديولوجيات والى تطور النظرة إلى وظيفة الحزب ومهامه، والى الزاوية التي ينظر منها إليه.

**الفكر الليبرالي:**

يركز في تعريفه للحزب السياسي على الجانب العملي والهدف النهائي للعملية السياسية التي يقوم بها الحزب والوصول إلى السلطة، والمشاركة في صنع القرار، كما أن البرنامج السياسي للحزب يلعب دورا جوهريا في مرحلة تأسيسه.

يعرف موريس دوفرجيه **Maurice Duverger** الحزب السياسي انه"تنظيم في المقام الأول، ليس جماعة بل مجموعة من الجماعات واتحاد لمجموعات صغيرة موزعة عبر الدولة، فروع، لجان، جمعيات محلية مرتبطة من خلال قوانين منظمة.[1]"

فيعرف "**Bengamin Constont**" الأحزاب السياسية "هي جماعة من الناس لها اتجاه سياسي معين".

أما جون جيكال وأندري هوريو **Jean Giquel et André Hauriou** يعرفان الحزب السياسي أنه "تنظيم دائم يتحرك على مستوى وطني ومحلي من اجل الحصول على الدعم الشعبي، ويهدف للوصول الى ممارسة السلطة بغية تحقيق سياسة معينة".

ويعرف "جورج بيردو"**G.Burdeau** الحزب السياسي بقوله:"هو كل تجمع بين الأشخاص يؤمنون ببعض الأفكار السياسية ويعملون على انتصارها وتحقيقها، وذلك بجمع اكبر عدد ممكن من المواطنين حولها والسعي للوصول إلى السلطة، أو على الأقل التأثير على قرارات السلطة الحاكمة."

**الفكر الماركسي:**

المفهوم الماركسي للحزب يرتبط بالإطار الشامل للأيديولوجية الماركسية، و التعبير عن مصالح طبقة اجتماعية معينة، و احد عناصر الصراع السياسي في المجتمع من أجل الاستحواذ على السلطة، إذ يقوم الحزب بدور طليعي يعكس بشكل أساسي خدمة الأهداف الاشتراكية التي يقررها الحزب فتمتثل لإرادته على اعتبارها ضمان للوحدة

[1] Daniel Louis Seiler , **Les partis politiques** ,Armand Colin,paris,2000,p23.

الاشتراكية و السياسية الصلبة لكل مجتمع، والتطور الهادف المتكافئ لكل عناصر البناء الاشتراكي، فيعرف الحزب . باعتباره أحد عناصر "البناء العلوي" السياسي للمجتمع . بأنه:"تعبير عن مصالح طبقة اجتماعية." أو هو وفقا لتعبير ستالين "قطاع من طبقة قطاعها الطليعي."[1]

فالحزب وفقا لهذا المفهوم هو عبارة عن مجموعة من الناس تربطها مصالح اقتصادية في المحل الأول، وتحاول أن تصل إلى الحكم عن طريق الإصلاح أو الثورة، والمصطلح بذلك يفرق بين اليمين واليسار في التشكيلات الحزبية: فالحزب يكون يمينا حين يقوم على الطبقات المستغلة، إقطاعية أو برجوازية، ويحاول الوصول إلى الحكم لاستغلال الطبقة الكادحة من الفلاحين والعمال، وهو يساري حين يقوم على الطبقات الكادحة أو ممثليها ويسعى إلى وضع حد للاستغلال الطبقي .ومن هنا يميز بين أحزاب البرجوازية والإقطاع وبين حزب الاشتراكية.

يعرف الحزب في الفكر الماركسي بأنه" تنظيم يوحد الممثلين الأكثر نشاط بطبقة معينة، ويعبر عن مصالحها ويقودها في الصراع الطبقي[2]."

ويعرف الحزب الشيوعي بأنه" طليعة الطبقات الكادحة التي تسعى إلى تصفية الاستغلال بشتى أشكاله وصوره بهدف الوصول إلى الحكم ديكتاتورية البروليتاريا"[3]

أما جرامشي **Gramsci** فالحزب عنده "وكالة سياسية للطبقة العاملة تتركز مسؤولياتها حول تطوير الظروف السياسية وتنظيمها من أجل تأسيس دولة العمال."[4]

---

[1] اسكندر غطاس، **أسس التنظيم السياسي في الدول الإشتراكية . دراسة تأصيلية مقارنة** . (القاهرة:(بدون ناشر)،1972)،ص 482.

[2] ناجي عبد النور، **النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية** (قالمة: مديرية النشر لجامعة قالمة، 2006 )، ص49.

[3] كامل زهيري، **موسوعة الهلال الاشتراكية** ، نقلا عن طارق فتح الله خضر ، **دور الأحزاب السياسية في ظل النظام النيابي(دراسات مقارنة)** (لبنان:ب.د.ن،1986 ) ،ص40.

[4] طه عبد العاطي نجم، **الصحافة و الحريات السياسية دراسة في التوجهات الإيديولوجية** (الإسكندرية: دار المعرفة 2004)، ص 45.

فمفهوم الحزب السياسي في الفكر الماركسي يركز على الدور المنوط به و هو خدمة الطبقة الكادحة و إزالة الاستغلال وهو طبقي يتم التركيز فيه على التكوين الاجتماعي
لأعضائه و على الارتباطات الاقتصادية و المراتب التي يحتلونها في السلم الاجتماعي.

**الفكر العربي:**

يكاد يقترب في تعريفاته للحزب السياسي مع الفقه الليبرالي، فنجد لدى فقهاء العرب وعلماء السياسة عدة تعريفات أبرزها تعريف **د.سليمان الطماوي**، الذي يعرف الأحزاب السياسية بأنها" جماعة متحدة من الأفراد، تعمل بمختلف الوسائل الديمقراطية للفوز بالحكم، لتنفيذ برنامج سياسي معين."[1]

أما **الدكتور رمزي طه الشاعر**، فإنه يعرف الحزب السياسي بأنه " جماعة من الناس لهم نظامهم الخاص وأهدافهم ومبادئهم التي يلتفون حولها ويتمسكون بها ويدافعون عنها ويرمون إلى تحقيق مبادئهم وأهدافهم عن طريق الوصول إلى السلطة أو الاشتراك فيها."[2]

أما **أسامة الغزالي** يعرف الحزب السياسي على انه :" اتحاد أو تجمع ذي بناء تنظيمي على المستويين القومي و المحلي، يعبر في جوهره عن مصالح قوى اجتماعية محددة يستهدف الوصول إلى السلطة أو التأثير عليها، بواسطة أنشطة متعددة، خصوصا من خلال تولي ممثليه المناصب العامة."[3]

أما الدكتورة **سعاد الشرقاوي** فتركز في تعريفها للحزب على الجانب التنظيمي وتعرف " الحزب " بأنه تنظيم دائم يتم على المستويين القومي والمحلي يسعى للحصول إلى مساندة شعبية بهدف الوصول إلى السلطة وممارستها من اجل تنفيذ سياسة محددة[4]."

---

[1] سليمان الطماوي، **السلطات الثلاثة في الدساتير العربية المعاصرة وفي الفكر السياسي الإسلامي(دراسة مقارنة)** (لبنان : دار الفكرالعربي ط 5 1996،)ص ص 7 ،62.

[2] رمزي الشاعر، **الإيديولوجية وأثرها في الأنظمة السياسية المعاصرة** (القاهرة: دار النهضة، 1979 )، ص 104.

[3] أسامة الغزالي حرب، **الأحزاب السياسية في العالم الثالث** (الكويت: دار المعرفة ، 2000)، ص20.

[4] سعاد الشرقاوي، **النظم السياسية في العالم المعاصر**(القاهرة :دار النهضة العربية،1982) ص200.

أما **إيهاب زكي سلام** فيركز في تعريفه للحزب على الوظائف فيعرف الحزب السياسي بأنه"مجموعة منظمة تهدف إلى المشاركة في وظائف المؤسسات للوصول إلى السلطة وجعل أفكارها ومصالحها الشخصية متميزة[1]."

يمكن تعريف الحزب:

- **كمجموعة تطوعية:** يعرف ريمون أرون الأحزاب السياسية في الديمقراطية و الشمولية **كمجموعات** تطوعية منظمة إلى حد ما ونشاطها مستمر نوعا ما، والتي تطمح وحدها أو مع تحالف باسم المصلحة المشتركة والمجتمع المسؤول الى تقلد الوظائف الحكومية.
- **الحزب كمؤسسة:** يرى فرانك سوروف **Frank sorauf** الأحزاب السياسية **كمؤسسة** في السوق السياسي **Le marche politique** تسوق وتبيع برامجها من أجل جذب العملاء والأعضاء الجدد باستمرار.
- **الحزب كمنظمة:** يؤكد فانسو ليميو Vincent Lemieux في كتابه Systèmes partisans et partis politiques 1985 على أن الأحزاب السياسية **منظمات** عادة ما تكون دائمة وهي وسيط بين الحكام والمحكومين تسعى من خلال الانتخابات للحصول على دعم الجمهور من أجل السيطرة على المناصب الرئيسة للسلطة في الجهاز الحكومي.[2]

## المطلب الثالث: السلوك الانتخابي

- **الانتخاب:**التعريف اللغوي والاصطلاحي والمفهوم الاجرائي للانتخاب

**لغة:** ينتخب، انتخب، انتخابا، الشيء اختاره بإعطائه صوته في الانتخاب.

---

[1] إيهاب زكي سلام، **الرقابة السياسية على أعمال السلطة التنفيذية في النظام البرلماني** (القاهرة:عالم الكتب 1983) ص 262.

[2] المهدي الشيباني دغمان، **الأحزاب السياسية التفاتة سوسيولوجية**( ليبيا جامعة الزيتونة، مجلة الجامعة، العدد السادس عشر، المجلد الأول، فبراير، 2014)، ص 14.

وفي لسان العرب لابن منظور، الانتخاب من فعل: نخب " ونخب :أنتخب الشيء أختاره والنخبة ما اختاره منه ونخبة القوم ونخبتهم خيارهم ...والنخب النزع والانتخاب الانتزاع والانتخاب الاختيار والانتقاء من النخبة..."[1]من هذا التعريف اللغوي نستخلص أن كلمة الانتخاب :تعني انتزع اختار أنتقى.

أما في **الاصطلاح** "هو قيام المواطنين(الناخبين) باختيار البعض منهم شريطة أن يكونوا ذوي كفاءة لتسيير أجهزة سياسية وإدارية محضة وذاك من خلال القيام بعملية التصويت."[2]

وكلمة انتخاب عموما يقابلها مصطلح " الاقتراع " أي " الاختيار "، كما يستعمل مصطلح " تصويت "في بعض الأحيان ويقصد به إعطاء الصوت في الانتخابات بمعنى عملية إعلان الرأي حول قضية معروضة وإلزامية الحصول على عدد معين من الأصوات بشأن اتخاذ قرار ما."

ويعرفه: **David Easton** : الانتخاب بأنه تعبير يقدمه المواطنون عما ينتظرونه من النظام السياسي، و يقوم هذا الأخير بالتعبير عن تلك الأماني في شكل قرارات تطبق على المحكومين، مثيرا ردود أفعال تتجسد هي الأخرى في شكل أماني جديدة و هكذا.

أما المفهوم الإجرائي فقد استعملنا مفهوم **Boudon** كمفهوم إجرائي فهو:" إجراء و ممارسة يتم بفضلها تجميع الاختيارات الفردية إلى قرار جماعي و إقرارها إلى قانون جماعي و يمارس على جميع أفراد الجماعة، كذا إجبارهم على تطبيقه سوءا إذا استحسنوا أو لم يستحسنوا رأي الأغلبية."

تشكل الانتخابات إحدى آليات المشاركة السياسية، ووسيلة لصنع الخيارات السياسية، إذ توفر ممارسة واقعية لاختيار القادة، وتقرير قضايا وطنية مطروحة، وفي ظل عدم

---

[1] ابن منظور جمال الدين محمد بن مكرم الأنصاري، **لسان العرب**(مصر :الدار المصرية للتأليف والترجمة، الجزء الثاني، بدون سنة نشر)، ص649.

[2] ابتسام القرام ، **المصطلحات القانونية في التشريع الجزائري-باللغتين العربية الفرنسية**-(الجزائر : .قصر الكتاب، البليدة، 1998)، ص276.

إمكانية حكم أعضاء المجتمع أنفسهم مباشرة، تكون ممارسة عملية تهيئ الفرصة لتشكيل حكومة ديمقراطية لتمثيلهم أمر ضروري.[1]

فهي فرصة لمشاركة كل المواطنين الذين تتوفر فيهم شروط الانتخاب، مما جعل هذه العملية أساس النظم الديمقراطية والتي من شروط قيامها:

أ .اختيار الحكام والنواب عبر انتخابات حرة ونزيهة ومتتالية، وبعيدة عن أية ضغوط على المواطنين.

ب .إعطاء كل المواطنين البالغين حق التصويت في الانتخاب.

وتعتبر كلمة انتخاب (**èlection**)مرادفة لحرية الاختيار، وهي تعني أن يختار (**to chose**)وعلى هذا فالنظم الانتخابية هي بمثابة أدوات لاختيار الحاكمين،[2]كما يعني الانتخاب نمط لأيلولة السلطة يرتكز على اختيار المواطنين لممثليهم أو لمندوبيهم على المستوى المحلي، الوطني أو المهني، أو هو نمط لمشاركة المواطنين في الحكم في إطار الديمقراطية التمثيلية.[3]

وتعرف الانتخابات على أنها الطريقة التي يتاح من خلالها للشعب حرية التعبير عن إرادته بناء على اقتراع يجري على قدم المساواة بين الناخبين وأن يكون اقتراعا سريا والمساواة هنا تتعلق بقوة التصويت، أي لا يحمل صوت من حيث المبدأ وزنا غير متكافئ مع ما يحمله صوت آخر وبالتالي تكون لجميع الأصوات نفس قوة التأثير، وقد نصت المادة 20 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أنه لكل شخص يتمتع بالأهلية القانونية الحق في المشاركة في حكم بلده مباشرة، أو عن طريق ممثلين وأن يشارك في انتخابات عامة تجري بالاقتراع السري، وأن تكون نزيهة ودورية وحرة.[4]

---

[1] عبد الوهاب حميد رشيد، **التحول الديمقراطي والمجتمع المدني** (بيروت :دار الثقافة والنشر، ط1،2003 )، ص52.

[2] طارق محمد عبد الوهاب، **مرجع سابق**، ص39

[3] أحمد سعيفان، **قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية** (بيروت :مكتبة لبنان، 2004 )، ص53

[4] جاي س جود ويل جيل، **الانتخابات الحرة والنزيهة :القانون الدولي والممارسة العملية** (ترجمة :أحمد منير وفايزة حكيم) (مصر :الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، 2000 )، ص ص57،58.

ولهذا فإن الانتخابات هي المظهر الرئيسي للمشاركة السياسية من قبل الشعب لاختيار ممثليهم في المجالس المختلفة عن طريق التصويت، وهي الطريقة الوحيدة لتنفيذ "الديمقراطية الليبرالية التمثيلية "في ظل تزايد أعداد السكان، وعدم إمكانية تطبيق الإجتماع الكامل لأفراد الشعب.[1]

وبالتالي تكون الانتخابات قاعدة النمط الديمقراطي، خاصة التنافسية منها، والتي تفسح للمواطن الاختيار بين بدائل عدة من المرشحين، فهي بذلك تؤسس لنظام ديمقراطي ليبرالي وتعد في حقيقة الأمر إحدى نتائجه المباشرة التي تسمح بتمركز السلطة في يد المواطن على أساس تجددها عبر فوارق زمنية منتظمة ومتقاربة ضمانا لمبدأ التداول والفعالية.[2]

كما يعرفها حسن صعب:"تشغل الانتخابات مكانا أساسيا في الحياة السياسية الديمقراطية، وليس من المبالغة التأكيد بأن سلامة الديمقراطية ونجاحها يتوقفان على سلامة العملية الانتخابية نفسها، بل انه أيضا ليس من المبالغة القول بأننا نستطيع أن نعرف كيف يحكم الشعب نفسه بنفسه إذا عرفنا كيف ينتخب حكامه."[3]

أما أحمد زكي بدي فإنه يعرف الانتخاب على أنه:"احد أشكال الإجراءات التي تقررها قواعد منظمة ما، ويختار بمقتضاه بعض أو جميع الأعضاء شخصا أو عددا من الأشخاص لتولي السلطة في منظمة ما."[4]

و الانتخابات الحرة التي يقوم عليها النمط الانتخابي تفترض توافر عدة شروط:[1]

---

[1] إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، **معجم مصطلحات عصر العولمة :سياسية، اقتصادية، اجتماعية، نفسية إعلامية**(القاهرة :الدار الثقافية للنشر، 2004 )، ص37.

[2] ثناء فؤاد عبد الله، **آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي**(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2004 )، ص ص22، 21.

[3] حسن صعب، **علم السياسة**( بيروت: دار العلم للملايين، ط8، 1985)، ص 335.

[4] أحمد زكي بدوي، **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية: انجليزي- فرنسي-عربي**(بيروت: مكتبة لبنان، ط1، 1978)، ص 129.

. أن تتعدد البدائل موضوع الاختيار.

. حرية معرفة ومناقشة البدائل موضوع الاختيار، مع ضمان حرية وفرص متساوية لكل المتنافسين ومؤيديهم لممارسة الدعاية.

. محدودية ومعقولية عدد المرشحين بشكل يناسب إدراك المواطن العادي.

. ضرورة وجود أوزان متساوية للأصوات لكل من بلغ سن الرشد السياسي.

. العمل على ضمان تحقيق حرية الناخب في إختياره بتوفير سرية التصويت التي تنص عليها المبادئ الديمقراطية.

. ضرورة أن تعكس إجراءات حساب الأصوات التعبير الحقيقي عن تفضيلات الناخبين لكل بديل، مع التصريح وإشاعة النتائج الدقيقة المفصلة في أقرب وقت.

وبتوفر هذه المعايير يتمكن الناخب من التمتع بحقه الانتخابي على أحسن صورة وبشكل تام.

- **السلوك الانتخابي Electoral Behavior**

يشكل السلوك الانتخابي جزء من السلوك السياسي العام للفرد، ويقصد بهذا الاخير "مجموع النشاطات العملية لدى الاطراف الاجتماعية، والتي ترتبط بفكرة المشاركة السياسية، أي التي تحدث تأثيرا في طريقة الحكم الجماعية".[2]

ويعرفه لازرسفيلد **Lazarsfeld** 1959 بأنه وحدة سلوك متسلسل (متعاقب) موجه نحو هدف ينتهي بشكل متكامل لمصلحة حزب أو مرشح ما.

ويعرفه الباحث بأنة: جميع الأفكار والممارسات والوجدانات الموجبة والسالبة، التي تصدر عن الفرد عند اختياره ما يمثله في المجتمع، ويمكن ان يتمثل على شكلين هما:

---

[1] صلاح سالم زرتوقة ، **الموسوعة السياسية العالمية :أنماط الاستيلاء على السلطة في الدول العربية :دراسة في الأساليب : النمط الوراثي – النمط الانقلابي – أنماط أخرى1950.1985** ( القاهرة: مكتبة مدبولي ،دت)، ص ص119،120.

[2] غي هرميه، برتراند بادي، فيليب برو، **معجم علم السياسة والمؤسسات السياسية: عربي- فرنسي- انجليزي**، تر: هيثم اللمع (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2005)، ص 239.

- ✓ **سلوك انتخابي ناضج** Maturity Electoral Behavior وهو جميع الأفكار والممارسات، والوجدانات الموجبة والسالبة، التي يصدرها الفرد عند اختياره ما يمثله في المجتمع، وتكون ايجابية بشكل يخدم المصلحة العامة للمجتمع.
- ✓ **سلوك انتخابي غير ناضج** Immaturity Electoral Behavior وهو جميع الأفكار والممارسات والوجدانات الموجبة والسالبة، التي يصدرها الفرد عند اختياره ما يمثله في المجتمع، وتكون سلبية بشكل لايخدم المصلحة العامة للمجتمع[1].

[1] ابراهيم مرتضى ابراهيم الاعرجي، **السلوك الانتخابي وعلاقته بالاعتقاد بعدالة العالم لدى طلبة جامعة بغداد**( جامعة بغداد، مجلة كلية الأدب، العدد98)، ص536.

## المبحث الثالث: التعريف بالدولة الليبية

سنتناول في هذا المبحث نبذة تاريخية عن ليبيا من خلال إبراز أهم المحطات التاريخية والسياسية المهمة التي مرت بها ليبيا ،كما سنتطرق إلى المقومات الجغرافية والبشرية التي تتمتع بها ليبيا.

### المطلب الأول: نبذة تاريخية

توضح بعض الدراسات التاريخية أن اسم ليبيا كان يطلق على كل ما عرف في القديم من قارة أفريقيا، في حين تشير دراسات أخرى أنه كان يطلق على الجزء الواقع إلى الغرب من بلاد وادي النيل حيث كان يدون لفظ ليبيا، أو لوبيا على تلك الأرجاء وقد " أخذ العرب اسم ليبيا وتبنوه، ولكنهم حولوه إلى لوبيا التي ظلت أيضاً تطلق على صحراء مصر الغربية وامتدادها حتى وقت قريب ... ، وكانت تعرف عادة بطرابلس وبرقة على غرار ما كان شائعاً في الشرق العربي فالعراق مثلاً يسمى بالبصرة، وبغداد والجزيرة العربية تعرف بنجد والحجاز وعسير...، وكان شريط برقة وطرابلس نواة ليبيا جغرافياً، وأيضاً النواة التاريخية، فمن هنا نشأ الوطن السياسي الليبي القديم، وتوسع بالتدريج نحو الجنوب حتى اكتسب رقعته السياسية الحالية"[1]

لقد مرت ليبيا بمحطات سياسية وتاريخية هامة،فبحكم موقعها الاستراتيجي المطل على مسافة طويلة من البحر الأبيض المتوسط ،كانت عرضة لأطماع استعمارية على فترات متعاقبة من تاريخها القديم ،بدءا بالإغريق إلى الرومان والو ندال والبيزنطيين ،وقد وجد المحتلون مقاومة عنيفة من سكان البلاد،بحيث سجل التاريخ ملاحم وثورات ضد المحتل قام بها الشعب الليبي مثل ثورة (باركي) ضد الاحتلال الإغريقي، وثورة (تاكفريناس) ضد الاحتلال الروماني، وثورة (كابون) ضد الاحتلال الوندالي، ونتيجة لهذه الثورات

[1] جمال حمدان، **الجمهورية العربية الليبية دراسة في الجغرافيا السياسية** (القاهرة: عالم الكتب، 1973)، ص72.

المتعاقبة والمقاومة المستمرة، لم ينجح المحتلون في أفضل حالات تواجدهم على الأراضي الليبية إلا في المناطق الساحلية[1].

جاءت بعد ذلك مرحلة الفتح العربي الإسلامي وهو من أعظم الفتوحات تأثيرا وأكثرها عمقا وخلودا في البلاد،وهو أعظم تحول سياسي في تاريخ ليبيا ،حيث حدد مصيرها ومستقبلها السياسي فأصبحت عضوا في الدولة العربية الإسلامية الكبرى، حيث تم تعريبها بعد عدة قرون، فمنذ ذلك الحين أصبحت ليبيا تلعب دورا مهما وممرا أساسيا وتشكل حلقة وصل في هيكل تلك الدولة.[2]

وصل العرب بذلك إلى ليبيا وانتشروا في كافة أرجائها واندمجوا مع إخوانهم العرب السكان المحليين الذين وصلوا إليها في هجرات متتالية قبل الفتح الإسلامي، وأصبحت ليبيا في القرن السابع الميلادي بفضل هذا الفتح دولة عربية إسلامية، وظلت تحت الخلافة العثمانية إلى أن سقطت، وقد مرت ليبيا بعدة بأوقات عصيبة نتيجة لعدم الاستقرار والاضطراب الأمني. [3]

كما تعرضت ليبيا إلى موجة استعمارية في تاريخها الحديث من قبل إيطاليا والتي كانت آخر الدول الأوروبية التي دخلت مجال التوسع الاستعماري، وكانت ليبيا عند نهاية القرن التاسع عشر،هي الجزء الوحيد من الوطن العربي في شمال إفريقيا الذي لم يتمكن الصليبيون الجدد من الإستلاء عليه، ولقرب ليبيا من إيطاليا جعلها هدفا رئيسيا من أهداف السياسة الاستعمارية الإيطالية[4].

ولكن لم يتجسد هذا الاستعمار على أرض الواقع إلا بعد تورط الدولة العثمانية في حرب البلقان والنكسة الألمانية في تحقيق أطماعها في مراكش ،إذ توجهت إيطاليا إلى

---

[1] جمعة عمر عامر المودي، **المبادرات والاستجابات السياسية في السياسة الخارجية الليبية تجاه افريقيا غير العربية**، مذكرة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، ص 44.

[2] حمدان جمال، **الجماهيرية دراسة في الجغرافيا السياسية** ( القاهرة : مكتبة مدبولي ،ط1، 1996) ص 26.

[3] محمد محمود ربيع وآخرون، **موسوعة علم السياسة** ( الكويت: جامعة الكويت، 1994) ص ص 42، 43.

[4] **مرجع نفسه**، ص 44.

ليبيا وأعلنت الحرب على تركيا في 1911، وبعد عام من إعلان الحرب عليها انسحبت تركيا من ليبيا وذلك بسبب عجزها العسكري.

وكان الاستعمار الإيطالي في البداية مقتصرا على المناطق الساحلية من طرابلس إلى برقة، ثم توجه بعد ذلك إلى المناطق الداخلية والمناطق الصحراوية وكان ذلك خاصة بعد قيام الفاشية في إيطاليا سنة 1922 ،ليشمل بعد ذلك جميع أنحاء ليبيا وأعلنت كجزء من إيطاليا ومستعمرة خاضعة لسلطتها وحكمها[1]،وقد عرف الاحتلال الايطالي مقاومة من طرف القبائل والأهالي.

ولكن بعد الحرب العالمية الأولى عرفت ليبيا قيام الجمهورية الطرابلسية في الجزء الغربي من طرابلس وتم إعلان الاستقلال من جانب واحد وكان ذلك في 16 نوفمبر 1918م،ودامت هذه الجمهورية ستة أشهر ونصف،حيث تفاوض الحاكم الإيطالي مع شيوخ القبائل سميت بـ "مفاوضات سواني بن يادم" وتم من خلالها السيطرة من جديد على ليبيا.[2]

وفي عام 1923م ظهرت مقاومة عمر المختار ،وقد حاول الإيطاليون استمالته ولكنه رفض وقال مقولته الشهيرة **(نحن لا نستسلم ننتصر أو نموت)** [3]وقد تواصلت مقاومة عمر المختار ورفاقه إلى غاية أن تم القبض عليه في 11 سبتمبر 1931م،وتم إعدامه في 16 سبتمبر بمدينة سلوق.

وفي هذه الفترة عرفت ليبيا نوعا جديدا من المقاومة، إذ توجه الليبيون إلى المقاومة السياسية وظهرت العديد من الحركات السياسية والأحزاب [4]منها:

---

[1] عبد المنصف حافظ البوري ،**الغزو الايطالي لليبيا دراسة في العلاقات الدولية** (بيروت:الدار العربية للكتب 1983) ص 124.

[2] ابراهيم فتحي عميش ،**التاريخ السياسي ومستقبل المجتمع المدني في ليبيا** ( القاهرة :برنيق للطباعة والترجمة والنشر ،2008) ص 61.

[3] محمد محمد اسماعيل، **عمر المختار** (القاهرة : مكتبة القران ،1992) ص 48.

[4] علي عبد اللطيف حميدة، **المجتمع والدولة والاستعمار في ليبيا** ( بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 1998) ص 184.

- حزب الإصلاح الوطني الطرابلسي الذي تأسس في سبتمبر 1919م بقيادة رمضان السويحلي.
- الحركة السنوسية التي كانت بدايتها سنة 1937م على يد مؤسسها محمد بن علي السنوسي، وقد كانت صوفية إصلاحية وكانت تتشكل من مجموعة من الزوايا ويترأس
- شيخ الزاوية السنوسية مجلسا يضم نائبه ووجهاء القبائل والعشائر الليبية وكان لهذه الحركة دور كبير في استقلال ليبيا من الاستعمار الأجنبي. [1]
- حركة التحرر الوطني والتي استمدت نشاطها السياسي من حركة التحرر بمصر.

ولكن بقيام الحرب العالمية الثانية وهزيمة إيطاليا الفاشية وسقوط كل من بنغازي وطرابلس في أيدي القوات البريطانية، تم الفصل بين إقليمي برقة وطرابلس ومنحت فزان لفرنسا، وأصبحت ليبيا تحت حكم كل من فرنسا وبريطانيا.

واتفقت بريطانيا وإيطاليا في 10 مارس 1949م على مشروع "بيفن سيفورزا" الخاص بليبيا، الذي يقضي بفرض الوصاية الإيطالية على طرابلس والوصاية البريطانية على برقة والوصاية الفرنسية على فزان، على أن تمنح ليبيا الاستقلال بعد عشر سنوات من تاريخ الموافقة على مشروع الوصاية ،وقد وافقت عليه اللجنة المختصة في الأمم المتحدة في يوم 13 مايو 1949م، وقدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة للاقتراع عليه،ولكن المشروع باء بالفشل ،فأصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم 289 في 1949/11/21 م الذي يقضي بمنح ليبيا استقلالها في موعد لا يتجاوز الأول من جانفي 1952م [2]، وكونت لجنة لتعمل على تنفيذ قرار الأمم المتحدة ،وفي شهر أكتوبر 1950م تكونت جمعية تأسيسية من ستين عضوا يمثلون كل إقليم من أقاليم ليبيا الثلاثة بالتساوي، وفي 25 نوفمبر من نفس السنة اجتمعت الجمعية التأسيسية برئاسة مفتي طرابلس لتقرر شكل الدولة، وتم الاتفاق على النظام الاتحادي .

---

[1] علي محمد محمد الصلابي ، **الحركة السنوسية في ليبيا** (عمان : دار برنيق للطباعة والنشر والتوزيع ،1999) ص 175.

[2] هنري حبيب ، **ليبيا بين الماضي والحاضر** ( طرابلس : منشورات المنشاة الشعبية للنشر والتوزيع والإعلان ، 1981) ص 56.

وكلفت الجمعية التأسيسية لجنة لصياغة الدستور فقامت تلك اللجنة بدراسة النظم الاتحادية المختلفة في العالم وقدمت تقريرها إلى الجمعية التأسيسية في سبتمبر 1951م وفي 29 مارس 1951م أعلنت الجمعية التأسيسية عن تشكيل حكومة اتحادية لليبيا مؤقتة في طرابلس برئاسة السيد محمود المنتصر.

وفي يوم 12 نوفمبر 1951م نقلت إلى الحكومة الاتحادية السلطة كاملة ماعدا ما يتعلق بأمور الدفاع والشؤون الخارجية والمالية، فالسلطات المالية نقلت إلى حكومة ليبيا الاتحادية في 15 ديسمبر 1951م.

وفي يوم 24 ديسمبر 1951م أعلنت ليبيا كمملكة متحدة، متكونة من ثلاث أقاليم هي طرابلس، برقة، فزان.[1] وعلى رأسها الملك إدريس السنوسي.

وقد أنهى هذا الإعلان الاحتلال الثنائي البريطاني والفرنسي للبلاد والذي استمر منذ نهاية الحرب العالمية الثانية عقب خسارة ليبيا لمستعمراتها في إفريقيا، نتيجة تحالفها مع ألمانيا النازية آنذاك، وواجهت المملكة عدة مشاكل سياسية واقتصادية في آن واحد.

وقد أدت الوضعية المتدهورة في ليبيا قبل اكتشاف النفط بالملك إلى طلب المساعدة الاقتصادية من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية ،اللتان اشترطا تقديم مساعدات مالية مقابل السماح لهما باستخدام الأراضي الليبية كقواعد عسكرية ،إذ وقعت في سنة 1953م بريطانيا اتفاقية تعاون عسكري وقد نصت الاتفاقية على حق بريطانيا إقامة قواعد عسكرية في حدود المملكة الليبية مقابل مساعدات اقتصادية،وفي 9 سبتمبر 1954م وقعت ليبيا مع الولايات المتحدة اتفاقا تحصلت الولايات المتحدة بموجبه على حقوق إقامة قاعدة عسكرية لمدة 20 سنة قابلة للتجديد ،وكان أهم المنشآت الولايات المتحدة في ليبيا هي قاعدة ويلوس بالقرب من طرابلس ،وفي عام 1955م أقامت ليبيا علاقات دبلوماسية مع الإتحاد السوفياتي ، وفي عام 1958م قبلت ليبيا مساعدات اقتصادية من الاتحاد السوفياتي .

لم يستمر النظام الملكي في ليبيا طويلا، إذ تعرض لانقلاب عسكري قاده مجموعة من الضباط الأحرار في سبتمبر 1969م بقيادة الملازم الأول معمر القذافي،[1]ثم إعلان قيام

[1] عبد الله بلال، **وجاء العقيد** ( طرابلس : دار مكتبة الفكر ،1970) ص 19.

سلطة الشعب وحل الجمهورية الليبية في 2 مارس 1977م، لتصبح تسمية ليبيا الرسمية آنذاك "الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية".وقد اعتمد القذافي ما سماه "الديمقراطية المباشرة" ووحدته الأساسية هي المؤتمرات الشعبية ،حيث يوجد مؤتمر في كل حي سكني أو قرية يضم كل المواطنين البالغين سن ثمانية عشر من الذكور والإناث يلتقون في تجمع يسمى "كومونة" ،حيث يقسم كل الشعب الليبي على ثلاثين ألف كومونة تضم كل كومونة عدد مائة شخص من الرجال والنساء المقيمين في نفس الحي ،وتنعقد المؤتمرات الشعبية الأساسية ثلاث مرات في السنة.

وقد استمر في الحكم لمدة طويلة عرفت العديد من التغيرات السياسية والاقتصادية إلى غاية 2011 م.

[1] منى حسين عبيد، **أبعاد تغيير النظام السياسي في ليبيا**، دراسات دولية العدد الحادي وخمسون، ص 33.

## المطلب الثاني:الموقع الجغرافي والمقومات الجغرافية

تحتل ليبيا موقعا متوسطا في شمال إفريقيا، إذ تقع بين خطي طول 25° و 9 ° شرقا ودائرتي عرض 33° و 18° شمالا، وتبلغ مساحتها الإجمالية 1.760.000 كم$^2$، تحدها مياه البحر الأبيض المتوسط شمالا و يبلغ طول الشريط الساحلي لليبيا 1900كم، وتحدها النيجر وتشاد جنوبا و مصر والسودان ومن الغرب تونس والجزائر[1]، وتتوزع الحدود الليبية التي يبلغ طولها 4434 كلم كالتالي:

الحدود الشرقية مع مصر بطول 1094 كم و السودان بطول 400 كم.

الحدود الغربية مع تونس بطول 500 كم و الجزائر بطول 1200 كم .

الحدود الجنوبية مع تشاد 1090 كم و النيجر بطول 150 كم$^2$.

أما فيما يخص التقسيم الإداري فتوجد في ليبيا 22 شعبية أو محافظة، وكل شعبية تنقسم إلى عدة مؤتمرات شعبية أساسية، وكل مؤتمر ينقسم إلى كومونات وهي أصغر الوحدات السياسية في ليبيا، وبداية من 2007 صارت ليبية تتكون من 22 شعبية بدل 32شعبية وهي : شعبية البطنان، درنة، شعبية الجبل الأخضر، شعبية المرج، شعبية بنغازي، شعبية الواحات، شعبية الكفرة، شعبية سرت،شعبية مرزق، شعبية سبها، شعبية وادي الحياة، شعبية مصراته، شعبية المرقب، شعبية طرابلس،شعبية الجفارة، شعبية الزاوية شعبية النقاط الخمس، شعبية الجبال الغربي، شعبية نالوت، شعبية غات، شعبية الجفرة، شعبية وادي الشاطئ، وتعتبر العاصمة طرابلس أكبر المدن.[3]

و قد لعب موقع ليبيا الفلكي في جعل المناخ الصحراوي هو المناخ السائد فيها، ما عدى المناطق الشمالية التي لا يسودها ويطغى فيها المناخ المتوسطي الذي لا تتعدى حدوده الجغرافية 50كم، فأغلب الأجزاء يسود فيها الارتفاع في درجة الحرارة في

---

[1] أبو زيد بريم، **إعداد قاعدة بيانات رقمية للخرائط المساحية بواسطة نظم المعلومات الجغرافية**، رسالة ماجستير، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، 2005، ص 5.

[2] يوسف محمد زكي، **مناخ ليبيا دراسة تطبيقية لأنماط المناخ الفسيولوجي**، مذكرة الدكتوراه في العلوم، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005، ص 30.

[3] زردومي علاء الدين، **التدخل الأجنبي ودوره في إسقاط نظام القذافي**، مذكرة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص دراسات مغاربية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013/2012، ص 74.

الصيف و الانخفاض في الشتاء ومدى حراري واسع و أمطار قليلة، باستثناء الشريط الساحلي الذي يؤثر عليه الضغط المنخفض للبحر المتوسط ما يسبب تساقط أمطار شتوية ذات طابع إعصاري فجائي[1] وتسقط أكبر كمية من الأمطار في المناطق الساحلية و تقل كلما توغلنا في المناطق الداخلية الجنوبية، إذ تصل إلى 600 مم في المناطق الشمالية لتنحصر إلى أقل من 50 مم إلى أن تكاد تنعدم كلما توجهنا إلى الجنوب، وتزداد الرطوبة النسبية في ليبيا من 80 % إلى 85% في المناطق الساحلية وتقل كلما ابتعدنا داخل الصحراء لتصل إلى 5 %في سبها.[2]

كما تشكل الصحراء الكبرى الشاسعة أكثر من 90% من مساحتها، ويقطن معظم سكانها المناطق الساحلية المطلة على البحر الأبيض المتوسط.

[1] محمد المبروك المهدي، **جغرافيا ليبيا البشرية** (بنغازي :منشورات جامعة قاريونس،1990) ، ص 51

2 أبو القاسم محمد العزالي، **الطرق و النقل البري و التغير الاجتماعي و الاقتصادي في الجماهيرية العربية الليبية** (طرابلس :المنشاة الشعبية للنشر و التوزيع و الإعلان، 1981 )، ص43.

## المطلب الثالث:المقومات البشرية في ليبيا

يبلغ عدد سكان ليبيا حوالي 6.597 مليون نسمة حسب إحصائيات 2010 م، بنسبة نمو سكاني تصل إلى 2,42 %، وتبلغ الكثافة السكانية في ليبيا درجات عالية في المناطق الساحلية في شمال البلاد،إذ يبلغ معدلها 50 نسمة في كم$^2$، بينما هي حوالي 1 نسمة في كم$^2$ في الجنوب، وتصل نسبة عدد سكان المدن 87% ونسبة عدد سكان الأرياف حوالي 13%[1]،ويعد إقليم ليبيا الغربية هو الأكثر اكتظاظا بالسكان،حيث طرابلس ومدن رئيسية أخرى مثل الزاوية ومصراتة ،وتشترك هذه المنطقة المعروفة باسم ( طرابوليتانيا ) طرابلس في الروابط التاريخية والثقافية مع تونس والجزائر والمغرب المجاورة لها من الغرب . ويشار إلى ليبيا الشرقية بإقليم ( كرينياكا ) برقة باللغة العربية وترتبط بشكل وثيق بالدول العربية في الشرق الأوسط وتهيمن عليها بنغازي الولاية الثانية في ليبيا يدين جميع سكانها الدين الإسلامي وهم على مذهب الإمام مالك،[2] أما تركيبة المجتمع الليبي فهي قائمة على أساس القبيلة ، والقبيلة في ليبيا ليست رابطة دم ،بل مظلة اجتماعية تتعايش تحتها جماعات مختلفة ،توفر الحماية والأمان لأفرادها ،وكذلك فرص العيش الكريم لأبنائها،فبإمكان أي من أفرادها أن ينظم لقبيلة ما ،وله أن يصبح زعيما وحتى شيخا للقبيلة إذ تجد في القبيلة الواحدة من هو أصل أما زيغي أو عربي أو إفريقي أو تركي، وهذا يدل على التنوع الموجود داخل القبيلة الواحدة.

والملاحظ على تركيبة المجتمع الليبي شدة انتماء الفرد للقبيلة إذ تشير الإحصائيات إلى أن 90%من الليبيين يشعرون بالانتماء إلى القبيلة ،وتصل عدد القبائل الليبية إلى ما يقارب 140 قبيلة ولها امتدادات جغرافية عبر الحدود إذ تتداخل مع عدد كبير من

---

[1] عبد الحفيظ عوض ربيع، **عدد سكان ليبيا**، مؤخوذ من http://tamimi.own0.com/t52472-topic

[2] دنيا الأمل إسماعيل، **إشكالية الإصلاح في النظام السياسي الليبي، الحوار المتمدن**، العدد3061، 2010/07/12 ص، 1.

الدول الإفريقية ومنها (مصر،تونس ، الجزائر،تشاد،والنيجر)،وتمثل نسبة القبائل العربية فيها 97% بينما لاتتجاوز نسبة قبائل البربر (الأمازيغ)3%.

ومن أبرز القبائل التي يتكون منها المجتمع الليبي هي:[1]

**الأشراف** :تتمركز في مدينة" ودان" و"زويلة "وسط ليبيا، وهم من سلالة علي بن ابي طالب كرم الله وجهه وهم منتشرون أيضا في معظم أنحاء ليبيا.

**الورفلة** : تتمركز هذه القبيلة بمنطقة فزان التي كانت إحدى الولايات الثلاث قبل الوحدة، في الجنوب والجنوب الشرقي للعاصمة طرابلس، كما يعيش عدد من أفرادها بمناطق بنغازي وسرت.

**القذاذفة** :وهي القبيلة التي ينحدر منها العقيد معمر القذافي وتتمركز بمنطقتي سبها في وسط البلاد وسرت على شاطئ المتوسط غرب طرابلس، وتعتبر هذه القبيلة الأكثر تسليحا بين القبائل الليبية،وكان يعتمد عليها القذافي في حمايته وحماية أسرته.

**المقارحة** :تتمركز هذه القبيلة بمنطقة وادي الشاطئ في الوسط الغربي لليبيا، وينحدر منها عبد السلام جلود الرجل الثاني في النظام الليبي الذي أبعده القذافي عام 1993 ، وكذلك عبد الله السنوسي الرجل الثاني في نظام القذافي،وعبد الباسط المقرحي المتهم في قضية لوكربي، وتعتبر هذه القبيلة أيضا من أكثر القبائل الليبية تسليحا.

**ترهونة** :وهي تضم عددا كبيرا من القبائل الفرعية حوالي 60 قبيلة، وتتمركز في منطقة ترهونة في الجنوب الغربي لطرابلس، وينتمي إلى هذه القبيلة قطاع واسع من القوات المسلحة الليبية.

**ورشفانة** :تعتبر احد أكبر القبائل الليبية، وتتمركز قبيلة ورشفانة في ضواحي طرابلس، نضرا لموقعها الجغرافي تعتبر ورشفانة قبيلة حضارية مدنية.

**زناتة** :وهي قبيلة أمازيغية كبيرة تنتشر في مختلف دول المغرب العربي، وتتركز جغرافيا في مدينة الزنتان بمنطقة الجبل الغربي.

**الطوارق** :وهي قبيلة أمازيغية تقطن الصحراء الكبرى، ترتكز قبيلة الطوارق في مدينة

1 محمد العياط، القبائل الليبية، مؤخوذ من

http://boaziza.yoo7.com/f10-montada

غات بأقصى الجنوب.

**أولاد سليمان** :وهي قبيلة مكونة من عدة قبائل صغيرة تتركز أساسا في مناطق سرت وفزان، ولها فروع في كل من مصر وتونس وحتى في تشاد والنيجر.

**العبيدات والبراعة والعواقير و المسامير** :وهي قبائل تعيش في أقصى الشرق الليبي بمنطقة الجبل الأخضر.

**قبائل التبو**:وهي من أصول غير عربية أي أمازيغية الأصل،يتمركز أفرادها في مناطق اوزو. غدامس . والقطرون في جنوب ليبيا،والكفرة في جنوب شرق العاصمة طرابلس .

**قبائل أولاد علي** :قبائل عربية من الشراقة ،يتركز وجودها على طول الحدود مع مصر ، وتداخل مع القبائل المصرية المستوطنة لواحة سيوه والصحراء المتاخمة لمرسى مطروح.[1]

وتمثل مجتمعات الأمازيغ ( البربر ) والطوارق أقليات صغيرة ولكنها مهمة على طول الحدود الليبية الغربية ،كما تعيش أقلية صغيرة من الأفارقة الذين يحملون الجنسية الليبية وأعداد كبيرة من المغتربين الذين أتى بهم نظام القذافي لتوفير عمالة رخيصة.

و تعتبر اللغة العربية هي اللغة الرسمية في ليبيا، أما التعليم في ليبيا بجميع مراحله مجاني.

أما أهم الخصائص الكمية والنوعية للواقع السكاني في ليبيا تتمثل فتمايلي:

1. **النمو السكاني:** الذي سيتضح من خلال الجدول التالي:

| سنة التعداد | عدد السكان | معدل النمو السنوي |
|---|---|---|
| 1973 | 2.052.372 نسمة | |
| 1984 | 3.231.059 نسمة | %4.21 |
| 1995 | 4.389.739 نسمة | %2.86 |

[1] محمد بوعود،**خريطة القبائل:من مع القذافي ومن ضده**،نقلا عن شبكة الانترنت الموقع:

**http//www.english.al-akhbar.com.p1-2.**

| | | |
|---|---|---|
| 2006 | 5.323.911 نسمة | %1.83 |
| 2010 | 8.611.353 نسمة | %2.96 |

المصدر :الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، 2010، الكتيب الإحصائي.

جمعة عمر عامر المودي، **المبادرات والاستجابات السياسية في السياسة الخارجية الليبية تجاه افريقيا غير العربية**، مذكرة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط.

2. **التركيب العمري وقوة العمل للسكان في ليبيا:** تعد ليبيا من حيث التركيب العمري لسكانها كتلة سكانية شابة، لأن نسبة صغار السن بها تعد مرتفعة، وهذا ما اتضحه في تفاصيل تعداد 2006 إذ كانت نسبة السكان ممن تقل أعمارها 20 سنة قد بلغت 53.9% . أما فيما يتعلق بقوة العمل فهناك عاملان أساسيان يحددانها في المجتمع وهما الهيكل العمري وحجم السكان، والجدول التالي يوضح قوة العمل ي ليبيا خلال الفترة 1973– 2010.

| السنة | العاملون الاقتصاديا | نسبة المساهمة |
|---|---|---|
| 1973 | 423.614 | %20.6 |
| 1984 | 680.994 | %21.1 |
| 1995 | 1.025.085 | %23.4 |
| 2006 | 1.635.783 | %30.7 |
| 2010 | 2.024.748 | %38.1 |

المصدر: الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، 2010، الكتيب الإحصائي.

جمعة عمر عامر المودي، **المبادرات والاستجابات السياسية في السياسة الخارجية الليبية تجاه افريقيا غير العربية**، مذكرة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط.

من خلال استعراضنا لمختلف التعاريف التي تناولت مفهوم القبيلة و المفاهيم المشابهة لها، يظهر أن القبيلة حقيقة إنسانية عرفتها كل المجتمعات البشرية وهي تعبير عن تنظيم اجتماعي رغم أن الدراسات الغربية ركزت على طابعها التقليدي، وهي حقيقة سياسية أعادت إنتاج نفسها رغم ما تعرضت له من ذوبان، فهي "نسق من التنظيم الاجتماعي يتضمن عدة جماعات محلية مثل القرى والبدن والعشائر وتغطي القبيلة عادة إقليما معينا وتتكلم لغة واحدة وتسود بين أفرادها ثقافة مشتركة وإحساس قوي بالتضامن والوحدة تستند إلى مجموعة من العواطف الأولية وتقوم على أساس الانحدار من السلف المشترك"، وهناك اختلاف في التيارات الفكرية في تحديد مفهوم القبيلة، أما العملية السياسية يتبلور معناها في مأسسة المشاركة السياسية وتكريسها في بنية سياسية واجتماعية ديمقراطية وهذا من الناحية العملية، فتناولنا مفهوم المشاركة السياسية التي تعني "نشاط يقصد به

التأثير في اختيار القائمين بالحكم وفي كيفية قيامهم به" والحزب السياسي الذي هو عبارة عن" جماعات دائمة و منظمة يتجمع أعضائها من أجل مشروع سياسي مشترك ومصالح موحدة في إطار الديمقراطية التمثيلية، هدفهم هو الوصول إلى السلطة والحصول عليها من خلال طريقة دستورية، و ليس من خلال التزوير الانتخابي" وكذا

السلوك الانتخابي الذي يعني "مجموع النشاطات العملية لدى الاطراف الاجتماعية، والتي ترتبط بفكرة المشاركة السياسية، أي التي تحدث تأثيرا في طريقة الحكم الجماعية" كما توصلنا إلى أن ليبيا تملك العديد من المقومات الجغرافية سواء من موقع جغرافي أومقومات سكانية، تجعل منها موقع جيوستراتيجي مهم في حوض المتوسط، اما تركيبة المجتمع الليبي فهي قائمة على أساس القبيلة، والقبيلة في ليبيا ليست رابطة دم، بل مظلة اجتماعية تتعايش تحتها جماعات مختلفة، توفر الحماية والأمان لأفرادها، والملاحظ على تركيبة المجتمع الليبي شدة انتماء الفرد للقبيلة، وتصل نسبة القبائل الليبية الى ما يقارب 140 قبيلة.

# الفصل الثاني

## القبيلة و دورها في العمل السياسي

## الفصل الثاني: القبيلة و دورها في العمل السياسي

نسلط الضوء في هذا الفصل على المفاهيم الأساسية المترسخة مع سلوك أبناء القبيلة السياسي كمفهوم الدولة والولاء، ودور القبيلة في الدول العربية في الفترة المعاصرة إضافة إلى إبراز قبائل ليبيا ودورها التاريخي.

وعلى هذا الأساس قسمت هذا الفصل إلى ثلاث مباحث المبحث الأول، يتناول علاقة القبيلة بالسياسة (وظيفة القبيلة وتحولها السياسي، السلوك السياسي للفرد والجماعة في التنظيم القبلي، القبيلة كوحدة سياسية)

أما المبحث الثاني، يتناول دور القبيلة في المجتمع العربي (دور القبيلة في الحراك السياسي في المنطقة العربية خلال الفترة المعاصرة، التنظيمات الاجتماعية الأولية والثقافة السياسية في الدول العربية ما بعد الاستقلال).
وأخيرا المبحث الثالث الذي يتطرق إلى القبائل الليبية ودورها التاريخي (تاريخ القبائل الليبية، دور القبائل الليبية في التاريخ الليبي وصراع القبيلة والدولة ي ليبيا).

## المبحث الأول: علاقة القبيلة بالسياسة

يتناول هذا المبحث وظيفة القبيلة التي تحولت من مجرد كيان اجتماعي إلى حراك سياسي إضافة إلى التطرق إلى السلوك السياسي للفرد والجماعة في التنظيم القبلي وأخيرا تطرقت إلى القبيلة كوحدة سياسية

### المطلب الأول: وظيفة القبيلة وتحولها السياسي

قبل تناول تحول القبيلة من البعد الاجتماعي إلى الحراك السياسي البسيط في آلياته، لابد من تسليط الضوء على مفهوم القبيلة في الإطار السياسي كبنية مؤثرة في الواقع الاجتماعي والتاريخي قبل تشكل الدولة إلى انصهار القبيلة في بوتقة الدولة ومؤسساتها. فرغم ذلك الانصهار الشكلي الذي تنص عليه النصوص القانونية إلا أن الباحث التونسي

هشام جعيط يقول إن الدولة العربية مازالت لا عقلانية ، واهنة ، وبالتالي عنيفة ، مرتكزة على العصبيات والعلاقات العشائرية، وعلى بنية عتيقة للشخصية.[1]

كما يوجد هناك قدرا من عدم التوافق بين مفهوم القبيلة التي يتحدد الانتماء لها وما يترتب على ذلك من حقوق وواجبات من خلال نظام القرابة والعصبية وبين مفهوم الدولة الذي يتحدد الانتماء لها من خلال مفهوم المواطنة والانتماء الجغرافي.[2]

والقبيلة هي مؤسسة اجتماعية واكبت تاريخ العرب منذ نشأتهم ، وقد حدثت تطورات مهمة في بنية القبيلة وكيانها وعلاقاتها بالدولة منها تحول معظمها من الصحراء إلى المدينة ورغم هذا ومع تحول مجموعة القيم والأعراف التي جبل عليها أفراد القبيلة في نشأتهم وسلوكهم وتفكيرهم الفطري إلا أنه لم يحدث ذوبان للقبيلة في المجتمع الحضري ومازالت القبيلة كيانا له تأثيره في واقعنا الاجتماعي والسياسي.[3]

---

[1] العروي عبد الله ،**مفهوم الدولة** ( بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1993) ص 146.

[2] الصويان سعد عبد الله ،**الصحراء العربية ثقافتها وشعرها عبر العصور** ( الشبكة العربية للابحاث والنشر ،2010) ص 449.

[3] التميمي عبد المالك خلف ،**أبحاث في تاريخ الكويت** ( الكويت :دار قرطاس للنشر والتوزيع ،2006) ص 104.

ويمكن القول أن القبيلة مرحلة ثقافية مر فيها كل البشر، وإذا قلنا أن القبيلة تشبه الدولة في بنيتها فهذا صحيح، وإذا قلنا أن القبيلة تعارض الدولة في بنيتها فهذا صحيح أيضا

أي أن القبيلة هي في أصلها نظام معاشي يؤدي وظيفة ضرورة لأعضائه بما أنهم دولة بتصور أولي ومرحلي مبكر لنظام الدولة وهذا وجه الشبه ،ولهذا النظام نسقه الخاص في التعامل مع نفسه داخليا ومع غيره خارجيا،وهذا الغير يشمل القبائل الأخرى ،وبذلك تكون القبيلة دولة ولكنها دولة من لا دولة له.[1]

أما خلدون النقيب فيرى أن القبيلة كعقلية عامة ومبدأ تنظيمي ، يحدد الأطر العامة للعضوية في الجماعة حسب تراتبية تنظيمية ،كما انتقد النقيب كثيرا من الباحثين الغربيين الذين مازالوا يتكلمون عن القبيلة وكأنها الاشتراك في النسب الذي يميز المجتمعات القرابية التقليدية كما يظهر في دراسات كل من خوري وكوستنير ،ومن الطبيعي في هذا السياق أن يظهر التقابل الحاد بين القبيلة والدولة من خلال المنظور التطوري والفهم الأثنوغرافي للقبيلة ،وهو منظور تبسيطي وفهم سطحي ليس له مقابل في واقع البلدان العربية.[2]

وقد يكون التقابل الحاد بين مفهوم الدولة والقبيلة من المواضيع القديمة الحديثة فقيام الدولة المركزية والشرعية التي تستمد منها سلطتها من المسائل التي شغلت العديد من الفلاسفة والمفكرين منذ عهد أفلاطون وأرسطو وصولا لابن خلدون الذي كانت له آراء ثاقبة حيال موضوع تحول السلطة السياسية من النظام القبلي إلى نظام الدولة المركزية.

وبخصوص التحول من النظام القبلي إلى نظام الدولة المركزية يعد "هنري مين " في كتابه "القانون القديم **Ancient Law** (1861)" والمفكر الفرنسي فوستيل دي كلولانج في كتابه "المدينة العتيقة La cite Antique" من أوائل المؤلفين الغربيين الذين درسوا

---

[1] الغذامي عبد الله ،**القبيلة والقبائلية أو هويات مابعد الحداثة** ( الدار البيضاء . المغرب : المركز الثقافي العربي ،2009) ص ص 160. 161.

[2] خلدون النقيب، **صراع القبلية والديمقراطية: حالة الكويت** ( بيروت: دار الساقي، 1996) ص 9.

مظاهر التحول ومعالجته بشكل مفصل وارتباطه بتطور عمليات الإنتاج وتبلور مفهوم الملكية الفردية وما ينتج عن ذلك من تحول في آليات تتبع النسب.[1]

كما يرى الغذامي أن القبيلة سلمت وظائفها الجوهرية للدولة وبقيت لها قيمتها الثقافية والاجتماعية وبقى لها حقوق الصلة والبر والذكرى الطيبة والأثر الحميد ،أي أنها صارت قيمة أخلاقية وإنسانية.[2]

إن تنازل القبيلة عن تأدية وظائفها للدولة في تلبية الحاجات الرئيسية والضرورية للإنسان نابع عن الدولة الأكثر كفاءة في تقديم الوظائف والأوثق في المصلحة وفي القبول أو كما أشار النقيب إلى قدرة النظم القبلية التقليدية على التكيف مع المتغيرات السياسية والاجتماعية المحيطة بها ،وعلى هذا الأساس يمكن القول أن التنظيم الاجتماعي في القبيلة هو ضرورة اجتماعية وأمنية ،والصراع من أجل البقاء ، وليس بحثا عن الماء والكلأ فحسب.[3]

فالقبيلة نظام اجتماعي يقوم على أساس ثقافي وسلوكي وأمني واقتصادي واضح المعالم.

وتنشأ فيه التحالفات الداخلية والخارجية بناء على مصالح جوهرية وبناء على حقوق ثقافية وإنسانية إضافة إلى الجانب المصلحي ،وهي هنا تشبه أي تنظيم اجتماعي مثل النقابات والأحزاب السياسية والجمعيات وهي كلها تنظيمات تقوم على رعاية مصالح أعضائها ولا تتم هذه المصالح إلا عبر هذا النظام ويتم الانضمام له حسب قواعد متفق عليها، وهنا تكون القبيلة ضرورة معاشيه ومصلحيه.[4]

وقد يكون تشابه القبيلة بالتنظيمات الاجتماعية كالنقابات والأحزاب هو ما دفع "غلوب باشا" بأن يوضح أن قبيلة الفرد ليست هي بلاده فحسب بل هي نقابته وناديه

---

[1] الصويان سعد عبد الله ، **مرجع سابق** ، ص 464.

[2] الغذامي عبد الله ،**مرجع سابق** ، ص 162.

[3] العبادي أحمد عويدي ،**عشائر الأردن . جولات ميدانية وتحليلات .** ( عمان : الأهلية للنشر والتوزيع ، 2005) ص 44.

[4] الغذامي عبد الله ، **مرجع سابق** ، ص 159.

وبوليصة تأمينه وراتبه التقاعدي أيضا، وإذا ما تعرض للقتل من خارج القبيلة فسرعان ما تهب القبيلة لتثأر له وتطعم أطفاله وزوجته وتعتني بهم، وليس هناك فرد يموت جوعا فالقبيلة تتحمل مسؤوليته.

لذا يرى الصويان أنه إذا نظرنا إلى القبيلة كواقع تنظيمي وممارسات سياسية لا كحقيقة بيولوجية فإن القبائل في مجتمعاتنا العربية هي الأكثر قابلية للتفعيل وقد تكون الأكثر تأهيلا لأن تلعب دور الأحزاب السياسية إذا ما تحولت هذه المجتمعات إلى مجتمعات ديمقراطية برلمانية.[1]

وقد نجد تجاوزا لمرحلة حزبية القبيلة إلى دولة القبيلة على اعتبار أنها تشكل إطارا شاملا للجماعة بحيث يستطيع الفرد أن يحقق رغباته من خلالها، وليحظى كذلك بالأمن والاستقرار ولو بصورة مؤقتة، الأمر الذي دفع بعض الدارسين إلى تبني قراءة آليات عمل وحراك القبيلة كما تقرأ آليات عمل مؤسسات الدولة ،وعلى هذا الأساس يقترح الغذامي قراءة نظام القبيلة وسلوكها مثلما نقرأ أنظمة الدول وسلوكها في حالات السلم وفي حالة الحرب، وفي حالة التحالف، وفي حالة المصالح، وفي حالة التنافس الثقافي والاجتماعي والرياضي قائلا تاريخ صراعات القبائل يجب أن يقاس على مايجري بين الدول ويجب أن نقرأ السلوك على هذا الأساس ليتساوى ذلك مع حالة تحالف بين القبائل مثلما هو بين الدول.[2]

أما محمد الجابري يجد أن فكرة الأهل والغنيمة أو ثلاثية العقيدة والقبيلة والغنيمة لعبت ولا تزال تلعب دورا بارزا في السلوك السياسي الجمعي العربي حتى من خلال الدولة الحديثة ،بل إن الدول والإمبراطوريات التقليدية التاريخية بما فيها الدولة العثمانية تدين للترتيبات القبيلة بفضل كبير ،لذا يمكن القول أن مفهوم الترتيبات القبيلة إذا كان يقصد به حكم الأنظمة الوراثية التي تحكمها القيم العشائرية والعائلية في تنظيم شؤون الحكم.

---

[1] الصويان سعد عبد الله،**مرجع سابق** ، ص 474.

[2] الغذامي عبد الله ، **مرجع سابق** ، ص 158.

وإذا رجعنا إلى حالات تاريخية قديمة فإننا نجد حالات الصدام والتجاذب في مراحل مختلفة بين الدولة والقبيلة مستمرة حتى مرحلة انصهار القبيلة في المؤسسات الدولة وتشكيلها بحد ذاتها مؤسسة معنوية.

وقد يأتي تجدد واستمرار علاقة التجاذب والصدام بين القبيلة والدولة نظرا لديمومة مفهوم القبلية السياسية بحد ذاته وذلك ما يتقارب مع وجهة نظر خلدون النقيب المبنية على أن للقبلية السياسية جانبا حيويا ولكنه مهمل فهو يرى أنها ليست شكلا أساسيا من أشكال التنظيم الاجتماعي وحسب بل هي أيضا عقلية عامة **(ethas)** تخصب الذاكرة الجماعية للمجموعة ولا تنحصر بالتالي في فترة تاريخية معينة أو في شكل من أشكال المجتمع ،كالبداوة على سبيل المثال ،ومرد ذلك أنها تطورية ومألوفة،وهي تتطور بالتكييف مع البيئات والحقائق المتغيرة ،لذا فالفريد في مفهوم القبيلة السياسية أنه يسمح لنا بالجمع في وقت واحد بين المتغيرات السياسية والاقتصادية والعاطفية عند تفسير السلوك الاجتماعي.[1]

كما يتضح موقف ابن خلدون من السلوك السياسي للقبائل الذي يصفه بنقيض الحضارة وضدها تنافي طبيعة الحياة البدوية وتعارضها للعمران البشري وهجرة بني هلال إلى شمال إفريقيا مرورا بمصر الفاطمية دليل على ذلك.

وقد سيطر النموذج الخلدوني لثنائية البدو والحضر على الثقافة العربية حتى يومنا هذا وتبنته كموقف رسمي لها وأصبح هو النموذج السائد والشائع رغم أن النظام القبلي يمكن أن يقوم بين الرعاة البدو والفلاحين الحضر على حد سواء كمرحلة من مراحل التنظيم الاجتماعي والسياسي السابق لقيام الدولة.[2]

ويؤكد النقيب أن القبلية السياسية تتكيف بنجاح مع البيئات الثلاث للمدن والقرى والمناطق الداخلية، والقبلية السياسية ككل الأنظمة الثقافية تنزع في استمرار إلى تعديل نفسها تبعا للظروف المتغيرة ويمكن أن نجد الأنظمة السياسية القائمة على ترتيبات

[1] خلدون النقيب، **مرجع سابق**، ص 191.

[2] الصويان سعد عبد الله ، **مرجع سابق** ،ص 496.

القبيلة في كل المجتمعات العربية ،المصنعة نسبيا أو تلك التي يكثر فيها سكان الأرياف.[1]

## المطلب الثاني:السلوك السياسي للفرد والجماعة في التنظيم القبلي

الوحدة الأساسية في المجتمع القديم ليست هي الفرد وإنما تتشكل من الحمولة التي تتألف من مجموعة عوائل وكل حمولة يرأسها أب تخضع لسلطته المطلقة على خلاف المجتمعات الحديثة التي يشكل فيها الأفراد المستقلين وحداتها الأساسية.

وفي المجتمعات القديمة لم تكن للفرد حرية التملك أو البيع والشراء أو التعاقد مع أي طرف خارج إطار الجماعة التي ينتمي إليها، و إذا ما تجمع عدد من الحمائل شكلوا ما يسمى بالإغريقية **gens** وهو مصطلح كان اليونان يطلقونه على القبائل الأبوية ،ويقابله في اللاتينية عند الرومان مصطلح **curia** وحينما تتحد مجموعة من هذه القبائل الأبوية تشكل رابطة **confederacy** وهكذا يرى مين أن ظهور الدولة لم يأت نتيجة التعاقد بين أفراد أحرار و مستقلين كما يفهمه أصحاب نظرية العقد الاجتماعي وإنما نتيجة التحول التدريجي من العلاقات القرابية إلى العلاقات المكانية.[2]

ويعارض المؤرخ " فيلب " رأي "مين" حول أن الوحدة الأساسية في القبيلة باعتبارها إحدى تنظيمات المجتمعات القديمة هي الحمولة أو الجماعة ، فالمؤرخ فيلب يعتقد أن الفردية من خصائص الرجل البدوي ، ويقول إن الفردية والعصبية القبلية كانا من العوامل الحاسمة التي أدت إلى تفكيك الدولة الإسلامية وسقوطها.[3]

من جهة أخرى هناك الكثير من العادات والممارسات التي تحكم سلوك ابن القبيلة وتحكم علاقته بالآخرين التي تشكل جزءا من هويته الثقافية ومن قيمه الاجتماعية التي لا يمكنه التخلي عنها كما أن الدولة لا يمكن أن تقرها وتقبل بها مثل قضية الثأر واقتصاص الفرد لنفسه من الآخرين وأخذ حقه بيده وبقوة السلاح، كما أنه ليس من السهل على البدوي التخلي عن أعرافه ليخضع لنظم الدولة التي صاغتها ذهنيات

---

[1] خلدون النقيب، **مرجع سابق**، ص 20.

[2] الصويان سعد عبد الله ، **مرجع سابق** ، ص 465.

[3] الوردي علي، **دراسة في طبيعة المجتمع العراقي** ( بيروت: الفرات للنشر والتوزيع، 2009 ) ص 89.

حضرية، والتخلي عن الأعراف القبلية وقيم الصحراء، والرضوخ لشرعه كان يشكل تحديا كبيرا بالنسبة لابن القبيلة.

وقد يكون هذا التحدي منبعثا عن النزعة البدوية المنطلقة من حب الرئاسة والإمرة والنفرة من الطاعة والانصياع، وقد جاء في أحد أمثالهم "الإمارة ولو على الحجارة"، أن الإمرة في نظر ابن القبيلة علامة الغلبة، والطاعة علامة المغلوبية ،فهم لايطيعون شيخهم بل يتعاونون معه على سبيل النجدة والنخوة، وإذا طلب الشيخ منهم بالأمر والإكراه ،عصوه وتحدوه هذه الصفات هي التي جعلت القبيلة تميل إلى الانقسام عندما تتضخم في عدد أفرادها فوق حد معين، حيث يظهر التنافس والخصام بين رؤساء أفخاذهم وقد ينشب القتال بينهم....

ويطلق ابن خلدون على هذه النزعة اسم التنافس على الرئاسة وهو يقول عنها إنها شائعة في البداوة شيوعا كبيرا. [1]

إن سيطرة الفردية والعائلية داخل القبيلة وسيطرة هذه على سائر القبائل من القضايا الهامة التي تجعل القبيلة تمارس أو تبحث عن السياسة والسيادة والقيادة، دون أن تكون لديها صورة سياسية واضحة لهذا المفهوم..... فكل قبيلة تحب السيطرة على أفرادها وعلى أفرادها وعلى غيرها وكل ترغب قيادة نفسها بنفسها ،وقيادة غيرها ،وهذا السلوك جعل ابن خلدون يذهب للقول على أن البدو غير صالحين لحكم البلاد المتحضرة إذ أنها تؤدي إلى تعدد الحكام منهم والأمراء ،وبهذا تختلف الأيدي على الرعية في الجباية والأحكام فيفسد العمران وينتقص.[2]

ومن القديم حتى التاريخ المعاصر يعتقد الصويان بانتهاء الصراع بين القبيلة والدولة في عصرنا الحاضر بحيث حسم لصالح الدولة ،لكن القبيلة لم تفقد دورها تماما حيث تحولت إلى ما يشبه مؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني الأكثر فاعلية داخل الدولة الحديثة.

---

[1] الوردي علي، **مرجع سابق**، ص ص 87.86.

[2] خلدون النقيب، **مرجع سابق**، ص 150.

كما عرفت المؤسسات القبلية السياسية تغيرات كبيرة في نصف القرن المنصرم واستجابة لضرورات إنشاء جهاز دولة حديث، خلعت النخبة الحاكمة عنها لباسها الاستبدادي التقليدي، واستبدلت به آلة دولة سلطوية حديثة ذات كفاءة، وأسفرت هذه التحولات عن نشوء شبكة معقدة من العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والتي بقيت محكومة بالترتيبات القبلية، إنما بمؤازاة نظام نظام من التدرج الطبقي الاجتماعي يتلاءم مع ثقافة استهلاكية حديثة، تتسم بتوسع هائل في قطاع الخدمات وبنمو ملحوظ لمهن الطبقة المتوسطة، ثم إن كل شريحة في هذا النظام القبلي السياسي تتدرج كذلك إلى طبقات على أساس الو لاءات القبلية، فالأثرياء وذريات المشايخ يتمتعون بحصص غير متساوية من السلطة والثراء والنفوذ بفضل تأييد النخبة الحاكمة وهم يحتلون مواقع رسمية أو غير رسمية نظير اعتراف الدولة بمواقعهم ،بصفتهم ممثلين لأتباعهم ومن هنا نشأت تضامنية قبلية طائفية، وإن جهاز الدولة بحكم كونه ملكية خاصة للنخب الحاكمة يوجه جميع المنافع والمميزات عبر شبكات التمثيل التضامني هذه، على أساس من التدرج الدقيق للعمر والمكانة والجنس، وهذه الترتيبات القبلية الطائفية التضامنية تلعب دورا إضافيا هاما في تلطيف تأثيرات السياسة السلطوية على السكان.

## المطلب الثالث: القبيلة وحدة اجتماعية سياسية

اعتبر خلدون النقيب القبائل والتحالفات القبلية وحدات في التنظيم الاجتماعي السياسي، وهذه الوحدات تحكمها القبلية السياسية من حيث عقلية عامة رغم عدم وجود حكومة مركزية[1].

[1] خلدون النقيب، **المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008)، ص39.

أما محمد عابد الجابري يرى أن القبيلة ظاهرة مرتبطة بشكل أو بآخر بالظاهرة السياسية وينقل عن "ريجيس دوبري" أن الظاهرة السياسية لا يؤسسها وعي الناس، آراؤهم وطموحاتهم، ولا يؤسس هذا الوعي نفسه من علاقات اجتماعية ومصالح طبقية إنما تجد دوافعها فيما يطلق عليه اللاشعور السياسي الذي هو عبارة عن بنية قوامها علاقات مادية تمارس على الأفراد والجماعات ضغطا لا يقاوم ،علاقات تستمد قوتها المادية الضاغطة القسرية مما تقيمه من ترابطات بين الناس تؤطر ما يقوم بينهم بفعل تلك العلاقات نفسها من نعرة وتناصر أو فرقة وتنافر.

وهذه البنية من العلاقات اللاشعورية تبقى فاعلة رغم ما قد تتعرض له البنية الفوقية في المجتمع من تغيرات نتيجة التطور الذي يحدث في البنية التحتية المقابلة لها ،فهي ليست جزءا من تلك وبالتالي فهي لا تخضع لها ،بل لها وجودها الخاص المستقل عن البنيتين معا فالنعرة العشائرية القبلية والتعصب الطائفي ،والطموح إلى الحصول على مغانم ومصالح ظواهر تبقى نشطة أو كامنة ،في كيان الجماعات سواء كان أفرادها يعيشون في مجتمع إقطاعي أو رأسمالي أو اشتراكي ... نقول في كيان الجماعات وليس فقط نفوس الأفراد لأن اللاشعور السياسي لا شعور جماعي.[1]

وقد يكون تصور النقيب والجابري متشكلا من تغلب الدولة حتى في محيط الوعي على وجود القبيلة سياسيا واجتماعيا وتاريخيا بالضرورة الذي اتخذ شكلا وصفه الصويان بالتكاملي السلمي ثم تحول إلى صراع أيديولوجي تضادي بين القبيلة والدولة كتنظيمين سياسيين متمايزين تغذيه رغبة الدولة في توسيع سلطتها وفرض هيمنتها على القبائل[2].

إن تصور كل من دوبري والجابري انبثق عن الإيمان المطلق بالدولة الذي مثل مذهبا سياسيا مطلقا قيد حياة الإنسان الثقافية بحدود الدولة بدون اعتبارات لأي تغيرات تاريخية واجتماعية واقتصادية ومناخية تدرجية أو مفاجئة ،هكذا فقط كما أعلن الفيلسوف هيغل وأتباعه أن الدولة هي العالم الذي صنعته الروح لنفسها.[3]

---

[1] الجابري محمد عابد، **العقل السياسي العربي ، مرجع سابق**، ص 13.

[2] خلدون النقيب، **المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية**، مرجع سابق، ص 40.

[3] ماكيفر روبرت، **تكوين الدولة**، ترجمة : حسن صعب ( بيروت : دار العلم للملايين ، 1966 ) ص 437.

أما الدور السياسي للقبيلة يقصد به هنا الأفعال والإجراءات والأنشطة السياسية التي تقوم بها القبيلة من اجل تأسيس دولة ذات نظام بالوصول إلى السلطة.[1]

إن أساس المجتمع الإنساني هو القبيلة والعصبية القبلية وهي الأساس الذي يقوم عليه الاجتماع الإنساني، حيث يبدأ المجتمع الانتقال إلى التحضر بعد المرور بعدة مراحل للتطور، فقد تنبأ ابن خلدون بدور القبيلة السياسي وأنها أساس قيام السلطة واعتبر العصبية القبلية أساس السلطان وتركز السلطة بيد أسرة.

ابن خلدون تنبأ بدور القبيلة السياسي في مقدمته حيث قسم المراحل التي تمر فيها الدولة إلى خمس مراحل:

1. **مرحلة النشأة و البداوة:** ويقتصر فيها الأفراد على الضروري في أحوالهم، وجميعهم يجتمعون في تحصيل معاشهم وهي مرحلة تتميز بخشونة العيش، وتوحش الأفراد، كما تتميز بوجود العصبية القبلية، وهي الأساس الذي يقوم عليه الاجتماع الإنساني
2. **حالة الملك والاستبداد:**وفيها ينتقل المجتمع من حالة البداوة إلى حالة الحضارة، وتبدأ العصبية بالضعف لدى الحكام، ويحدث في هذه المرحلة ما يسميه علماء الاجتماع بتركيز السلطة من قبل فرد أو أسرة أو فئة بعد أن كانت شائعة
3. **مرحلة الترف والنعيم** :وفيها يحصل الغنى والرفاه، مما يدعوهم للاستقرار، وتوسعة البيوت وتخطيط المدن،ويبدؤون بالتحضر وهم أهل الحضر ويعملوا بالصناعة والتجارة
4. **مرحلة القنوع والمسالمة وتقليد للحكام السابقين** :ويبدأ الضعف يدب في الدولة
5. **الضعف والاستكانة** :وهي المرحلة التي يكون فيها ضعف الدولة، حيث أن "كمال الحضارة إنما يكون نهاية الدولة".

أما النقيب فقد ميز بين القبيلة السياسية والقبيلة العادية التي هي عبارة عن "مجموعة العلاقات المتبادلة بين الأفراد والمبنية على تراتبية القرابية."

حيث إن القبيلة السياسية بتحولها من القبيلة العادية إنما تتحول إلى "حكم للعناصر الأيديولوجية في توزيع السلطة السياسية" وأن القبيلة السياسية تتضح في ثلاث معان:

1. أنها توفر أساس العصبية.

[1] الزيود إسماعيل، **العشيرة والانتخابات في الأردن** ( عمان : دار جليس الزمان، 2009) ص 15.

2. أنها تعمل كمبدأ منظم يخصص موارد الجماعة ويحدد مواثيق الإدخال، الاستبعاد المطلق من الجماعة.
3. أنها تمثل عقلية عامة ( شعبية ) تحكم كل أشكال العلاقة السياسية ،إنه إتحاد الغايات الذي يوحد العناصر المكونة المختلفة الأعضاء الذين يتنافسون على موارد الجماعة.

كما أن القبيلة ترتبط بالنظام السياسي إنها تدور حول أربعة محاور حددها صمويل بير كنماذج للنظام السياسي وهي:

1. نمط المصالح **pattern of interest** الذي يشير إلى كل ما يتعلق بعملية صنع السياسة وتحديد الأهداف داخل المجتمع السياسي لصنع القرارات الأساسية.
2. نمط القوة **pattern of power** الذي يقصد به كل الوسائل أو الآليات المتاحة لتنفيذ القرارات.
3. نمط السياسة **pattern of policy** بمعنى مخرجات النظام السياسي وعلاقتها بالبيئة.

نمط الثقافة السياسية **pattern of political culture** أي التوجهات والتصورات الخاصة بالشرعية السياسية[1]

## المبحث الثاني: القبيلة في المجتمع العربي

لقد كان النظام القبلي هيكل المجتمعات العربية المختلفة بحيث كانت القبيلة تشغل نظاماً اجتماعياً شاملاً يؤدي دور الدولة في حماية أفراد القبيلة، هذا الدور القبلي اتسع إلى تأسيس الدول العربية بصورتها الحالية، وذابت القبيلة في السياسة وألّفت الأنظمة

[1] المنوفي كمال، **أصول النظم السياسية المقارنة** ( الكويت: شركة الربيعان للنشر والتوزيع، ط2، 2010) ص 44.

السياسية التي حلّت محل القبيلة ،كما لعبت دورا بارزا في الحراك السياسي خلال الفترة المعاصرة.

## المطلب الأول: دور القبيلة في الحراك السياسي في المنطقة العربية خلال الفترة المعاصرة

تعد بنية القبيلة من الخصائص السوسيولوجية للمنطقة العربية منذ تاريخها القديم ،كما تطبع تاريخها المعاصر أيضا،وكان لهذه البنية أدوارا مهمة في عملية التحام المجتمعات وانقسامها، وفي حركات مقاومة الاستعمار،مثلما أثرت عملية تشكل الدولة الوطنية ومؤسساتها في أغلب الأقطار العربية .

كما أن العديد من القبائل العربية كان لها حضور فعال في التاريخ الاجتماعي والسياسي حيث قاد بعضها الانتفاضات ضد السلطة العثمانية وضد المستعمر الأجنبي،كما عملت ثقافة الممانعة عند العديد منها على الحفاظ على النسيج الاجتماعي وعلى الشخصية الحضارية لسكان المنطقة ،وعموما فإن التركيبة المجتمعية في هذه الأقطار قد تغيرت مع تأسيس الدولة الحديثة، ومن مظاهر ذلك أن غالبية البنيات التقليدية ومنها القبائل،قد ضعفت شوكتها وتقلصت وظائفها مع انتشار المشاعر الوطنية والقومية لدى الشباب المتعلم،وفي أوساط النخب الفكرية والسياسية الناشئة. وتفضي متابعة مكانة القبيلة في المنطقة العربية منذ عصور، إلا أن بنيتها العصية تلقت عدة متغيرات مؤثرة يمكن تقسيمها إلى ثلاث:

- متغير الإسلام
- متغير الاستعمار
- متغير الوطنية

ولئن كان تأثير تلك المتغيرات متفاوتا بين المناطق على المستوى العربي، وفي كل قطر بحسب خصوصيات تطوره التاريخي والاجتماعي والسياسي والاقتصادي ،فإن المؤكد أن بنية القبيلة استطاعت إن تحافظ على كيانها كبنية نفسية وثقافية تؤطر الأفراد والجماعات وخاصة في المناطق الهامشية في أغلب المجتمعات العربية ،ومثال ذلك العلاقة المتوترة في المغرب العربي بين "بلاد المخزن" و"بلاد السيبة"، أما في السودان

واليمن والعراق فإن القبيلة حافظت على بنيتها السياسية والاقتصادية والعسكرية، وقد أدى التغيير في بعض المجتمعات إلى تحول جذري في خارطتها، ومنها ما حافظ على تلك الكيانات تواطؤا أو تنسيقا أو مواءمة، أو توظيفا مع المشهد السياسي العام والخاص.

إن حضور مسألة القبلية في الخطاب السياسي العربي لم يرتقي إلى الوعي بأهمية وخطورة هذه المسألة التي باتت في بعض المجتمعات تربك البرامج والسياسات المعلنة ولذلك تم تهميشها ،كما تأثر موقعها في الخطاب بنزعة نفعية ترتبط بطبيعة الأيديولوجيات التي وجهت تحليلات وخطابات النخب السياسية العربية من قومية وماركسية وليبرالية ثم إسلامية ،حيث أن تطبيق هذه الأيديولوجيات يهمش الظاهرة القبلية وتمثلاتها.

أما على مستوى الخطاب الإعلامي فقد تناول مسألة القبيلة كتعبيرات عن الاحتجاج والمطلبية في أغلب مراحل التأزم الاجتماعي والسياسي.وكان إبرازه سيعني إظهار طبيعة عجز الدولة ومؤسسات المجتمع المدني عن مواجهة التحديات المطروحة في المجال التنموي ،وهي تحديات تعظم حينما يعجز المحللون عن تفسير آليات اشتغال تركيبات المجتمع الاجتماعية والثقافية.

إن ميلاد الدولة في الخليج العربي لم ينبثق من المكونات نفسها، وفي سياقات مختلفة عن التي ظهرت فيها الدولة في المناطق العربية الأخرى ، ففي السعودية مثلا لم تنشأ الدولة من صراع مع الدولة الاستعمارية، وإنما جاءت نتيجة تطور داخلي ونتيجة لخصوصيات اجتماعية وجغرافية، فضلا عن ارتباط نشأتها بالإصلاح الديني من جهة وبالتركيبة القبلية من جهة أخرى، لكن كلا العاملين كان ينزع إلى التوحد، فقد كان للدعوة السلفية الوهابية إلى جانب القبائل ،وبزعامة نجدية التي تحولت إلى أسرة آل سعود [1]دور في مد النفوذ وتوحيد الكيانات القبلية ،بعد صراع دام أدى إلى التمرد على السلطة المركزية العثمانية.

[1] إبراهيم العتيبي ،**تنظيمات الدولة في عهد الملك عبد العزيز** ( الرياض : مكتبة العبيكان ،1993).

وسرعان ما توسع هذا التحالف ليشمل قبائل أخرى وأفضى إلى قيام المملكة وتوحدها سنة 1926م، وانتشرت هذه النزعة التوحيدية في عدة أقطار كالسودان ( الدعوة المهدية ) وليبيا ( الحركة السنوسية ). وهكذا تم الانتقال وفق النموذج الخلدوني من العمران البدوي إلى العمران الحضري في تلاحم بين العصبية والملك.

أما في اليمن، الذي يمثل أحد النماذج العربية البارزة في حضور القبيلة في المشهد السياسي الراهن، فإن الدولة الحديثة تكونت في إطار مجتمع يتسم بتركيب اجتماعي قبلي فاعل سياسيا واجتماعيا، فانتماء الأفراد إلى القبائل يتميز بحتمية اجتماعية لا يضاهيها الانتماء إلى الأحزاب السياسية، ولم يخل المشهد السياسي اليمني بدوره من تحالفات بين الأحزاب والقبائل، في واقع يكاد يكون متفردا لشدة التطابق والتداخل بين المكونين السياسي والاجتماعي ( القبيلة والحزب )[1].هكذا تلجأ النخب السياسية في المجتمع اليمني لدوافع عديدة إلى إعادة إنتاج العلاقات الحميمية، بالاعتماد على التمثيل الوفاقي للرموز السياسية وفقا لحجم الانتماء القبلي ومكانته في مشهد متوتر يتراوح بين التعايش والصراع وقد طبعت القبيلة بثقافتها مؤسسات المجتمع والدولة في آن واحد، دون إغفال دور المذاهب والطوائف الدينية.

وعموما فإن عملية تشخيص مستويات حضور القبيلة بثقافتها ووعيها وفعلها في الواقع السياسي العربي المعاصر، باتت تتطلب بذل جهد متضافر، والقيام بدراسات معمقة لا يمكنها أن تحصل بمعزل عن دراسة البنيات الأخرى المجاورة لها أو القريبة منها والشبيهة بها، بما في ذلك ظواهر الطائفية والأثنية والجهوية، فهي ظواهر متداخلة ومتشابكة لاتزال تؤثر هنا وهناك في توجيه الأحداث وفي طبيعة المؤسسات، بدءا من العائلة ووصولا إلى الدولة.

أما في الوقت الراهن فقد ظهرت العديد من الممارسات والسلوكيات والظواهر المرتبطة بهذه البنية القبلية منها:

- فتح صفحات إلكترونية على الانترنيت باسم بعض القبائل في المنطقة مغربا ومشرقا.

[1] فضل أبو غانم ،**القبيلة والدولة في اليمن** ( القاهرة : دار المنار ، ط1 ،1990 )

- عقد لقاءات وندوات وتجمعات باسم العشائر والعروش في العديد من الأقطار داخلا وخارجا ،تهدف إلى جمع الصفوف والبحث عن تراث قبيلة وتجميعه.

ظهور أدوار جديدة لزعامات جديدة أصبحت تشكل في بعض المجتمعات واجهات سياسية تحاور أجهزة الدولة والأحزاب ،فمن العمل الاجتماعي التضامني الذي يقوم به الفاعلون في بعض الجماعات القبلية اليوم إلى العمل السياسي الذي تشارك فيه عبر العمليات الانتخابية ،كثيرا ما يحضر المعطى القبلي الحميمي في المنطقة ،ويمارس ضغطه على عديد المكونات المدنية أحزابا ونقابات وروابط ،وذلك من خلال إحياء العلاقات الأولية وتحريك توسطاتها بطريقة إرادية مرة وبطريقة إجبارية مرة أخرى[1].

## المطلب الثاني:التنظيمات الاجتماعية الأولية والثقافة السياسية في الدول العربية ما بعد الاستقلال

[1] محمد نجيب بوطالب، **الأبعاد السياسية للظاهرة القبلية في المجتمعات العربية: مقارنة سوسيولوجية للثورتين التونسية والليبية** ( الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2001) ص 9.

تعد العلاقة الجدلية بين التنظيمات الاجتماعية الأولية والثقافة السياسية أحد أبرز الإشكاليات البحثية التي شغلت حيزا كبيرا من دراسات منظري علم الاجتماع السياسي حول مدى تأثير وتأثر كل منهما في الآخر. وتعود الجذور الفكرية للبحث في الثقافة السياسية إلى الدراسات الرائدة حول "الطابع القومي" **National Character** للأمم والشعوب، على يد كل من روث بينديكت **Ruth Benedict**، ومرجريت ميد **Mead Margaret** وجويفري جورير **Geoffrey Gorer** ، حيث ركزت هذه الأدبيات على دراسة القيم والمعتقدات والممارسات الفريدة التي تُشكل ثقافة أمة ما، والتي تجعل الروس يختلفون عن الإنجليز، والألمان عن الأمريكيين، والعرب عن الآسيويين، وهكذا.[1]

أما العلاقة بين التنظيمات الاجتماعية الأولية، والتي يقصد بها الأطر التنظيمية المجتمعية السابقة على مفهوم الدولة المعاصرة؛ مثل: القبائل،والأسر الممتدة، والعشائر، والطوائف، والمجموعات العرقية والإثنية، وغيرها، ومفهوم الثقافة السياسية **Political Culture** والتي تعني منظومة القيم والأفكار والمعتقدات المرتبطة بظاهرة السلطة وتفريعاتها في مجتمع ما، فتعود إلى دراسات كل من جابريل ألموند **Gabriel A Almond**، وسيدني فيربا **Sidney Verba** ، ولوشيان باي **Lucian Pye** في حقبة الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي .

وقد استطاع كل من ألموند **Almond** و فيربا – **Verba** في كتابهما الشهير"الثقافة المدنية" **The Civic Culture** التمييز بين ثلاثة أنواع مختلفة من الثقافة السياسية، وفقًا للتنظيمات الأولية والأطر الاجتماعية المشكلة لتلك الثقافة

أولها: الثقافة الضحلة أو المحدودة **Parochial**

وثانيها: الثقافة التابعة أو الرعوية **Subject**

وثالثها: الثقافة المشاركة **Participant** أو المنفتحة

ففي الثقافة السياسية الضحلة، فإن المواطنين يدركون بصورة غير محددة وجود حكومة مركزية دون أدنى معرفة بماهية ووظيفة تلك الحكومة أو الدولة التي من

[1] مجموعة من الكتّاب ، **نظرية الثقافة**( ترجمة: علي سيد الصاوي) ( الكويت : سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للفنون والثقافة والآداب، عدد 223،1997) ص 321.

المفترض أنهم ينتمون إليها، ويصدق هذا على القبائل والعشائر والأسر الممتدة المعزولة، والتي لا يتأثر وجودها وبقاؤها ومصالحها سلبًا أو إيجابًا بالقرارات والسياسات التي تتخذها الدولة.

أما في الثقافة السياسية التابعة، فإن المواطنين ينظرون إلى أنفسهم باعتبارهم غير مشاركين في العملية السياسية، وإنما كتابعين ورعايا للدولة، كما هو الحال بالنسبة للشعوب التي تعيش تحت نير النظم القمعية والديكتاتورية.

وعلى العكس من ذلك تأتي الثقافة السياسية المنفتحة، وهي تلك الثقافة القائمة على مفهوم المشاركة السياسية **Participation Political** ، فإن المواطنين يعتقدون بأنهم قادرون على المساهمة في عملية صنع القرار[1] ، وبأنهم يملكون آليات للتأثير في النظام السياسي القائم وكذلك التأثر به، حيث أن عملية الاتصال السياسي وفقًا لهذا النوع من الثقافة السياسية تتم في اتجاهين بما يسمح بالتغذية الرجعية للقرارات الصادرة من الحكومة

ويمكن النظر إلى مفهوم التنشئة السياسية**Political socialization** باعتباره مفهوما وسيطًا بين الأطر الاجتماعية الأولية من جهة والثقافة السياسية من جهة أخرى، ويعد هربرت هايمن **Hyman .H Herbert** أول من دشن لهذا المفهوم عام 1959م في كتاب يحمل ذات الاسم .وتعرف التنشئة السياسية بأنها "عملية تعليم الفرد المعايير الاجتماعية عن طريق الأطر والتنظيمات المجتمعية المختلفة"، وتساهم التنشئة السياسية في غرس المعتقدات والقيم والمفاهيم التي تشكل الثقافة السياسية للمجتمعات، وتعد استمرارية وتناقل الثقافة عبر التنشئة السياسية من أهم الوظائف الأساسية للتنظيمات الاجتماعية الأولية، وهي التي تكسب كل جماعة صبغتها الثقافية الخاصة بها، والتي تميزها عن غيرها من الجماعات الأخرى.[2]

---

[1] عبد الله الراشد، **الثقافة السياسية**( مجلة شؤون سعودية، عدد 21، ديسمبر 2004) ص 3

[2] قارح سمارح ، **التغير الاجتماعي والتنشئة السياسية**( الجزائر : مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العددان الثاني والثالث، يناير 2008) ص 5

وتعد القبيلة – كإطار اجتماعي أولي – وثيقة الصلة بنموذج الدولة العربية المعاصرة، والذي ترجع نشأته إلى حقبة ما بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وأفول الاستعمار الأجنبي المباشر عن أقطار آسيا وإفريقيا. وقد نشأت بعض الدول العربية بالأساس اعتمادا على بنية قَبَلية خالصة كدول الخليج العربية والأردن واليمن[1] ، في حين نشأ بعضها الآخر موظِّفا ومستخدما لأطر قَبَلية يزيد عددها أو ينقص من دولة لأخرى، لكنه يبقى في نهاية الأمر عاملاً مؤثرا بالنسبة للعدد الإجمالي للسكان، كما هو الحال في دول مثل: العراق، وليبيا، والجزائر، والسودان، ومصر.

ويمكن القول إنه على الرغم من مرور عقود على نشأة الدولة العربية المعاصرة إلا أن الانتماءات القَبَلية لا تزال حاضرة ومؤثرة بقوة في الدول القطرية العربية، لاسيما في المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية وحتى الأمنية، حيث يتخذ الدور القَبَلي في الدول العربية أشكالاً مختلفة في التعبير والممارسة، وقد يستخدم لصالح الدولة القطرية أو ضدها، لتحقيق أهداف مختلفة ومتعارضة في كثير من الأحيان.[2]

وقد وظّف كثير من الدول العربية ما بعد الاستقلال الأبنية القَبَلية للحصول على الشرعية السياسية **The Political legitimacy** وهومفهوم سياسي– قانوني يقصد به "القبول الطوعي للسلطة الحاكمة، ثقةً في كونها تمتلك من مصادر القوة والنفوذ ما يمكنها من تحقيق طموحات الشعب وأمنه وحمايته".[3] وهناك ثلاثة أنماط مختلفة استندت إليها الدول العربية المعاصرة – كليًّا أو جزئيًّا – في اكتسابها للشرعية السياسية إزاء المحكومين[4] **أولها:** الشرعية التقليدية، وهي التي تستند إلى مجموعة التقاليد والأعراف

---

[1] مسعود ضاهر، **المشرق العربي المعاصر من البداوة إلى الدولة الحديثة**( بيروت،:معهد الإنماء العربي،1986 ) ص 25.

[2] مرتضى السيد، **دور القبيلة ومستقبلها في المملكة العربية السعودية** (مجلة شؤون سعودية، نسخة إلكترونية) على الرابط التالي:
http://www.saudiaffairs.net/webpage/catag/t14/gi14article01.htm

[3] غسان سلامة، **نحو عقد اجتماعي عربي جديد: بحث في الشرعية والدستورية** ( بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية سلسلة الثقافة القومية، عدد 10، 1987 ) ص93.

[4] سعد الدين إبراهيم، **مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية** ( المستقبل العربي، عدد 62، أبريل 1984) ص ص 93 . 118.

الدينية والقَبَلية والعشائرية،والتي تعتمد القيادة السياسية على حيازتها لضمان رضاء المحكومين، ومثال ذلك دول الخليج العربية واليمن والمملكة المغربية.

**وثانيها** :الشرعية الكاريزمية، والتي تعتمد بالأساس على شخص القيادة السياسية باعتباره زعامة تاريخية تستحق الرضاء والقبول والانقياد لآرائها وتوجهاتها ورؤيتها، ومثال ذلك مصر في الحقبة الناصرية.

وثالثها الشرعية القانونية، والتي تزعم الاعتماد على الأطر القانونية والدستورية والمؤسساتية في اكتساب الرضاء والقبول لدى المواطنين ومثال ذلك الجزائر والأردن.

وفي هذا الإطار يمكن القول؛ إن الدول العربية المعاصرة ربما اكتسبت شرعيتها السياسية من خلال الاعتماد على أكثر من مصدر من المصادر الثلاثة سالفة الذكر[1] مثل النظامين الأردني والمغربي اللذين يجمعان بين الشرعيتين التقليدية والقانونية، والنظام المصري في عهد السادات الذي كان يجمع بين الشرعيتين الكاريزمية – حيث كان يروج لنفسه كرب للعائلة المصرية – والقانونية باعتباره قد انتقل بمصر من دولة الفرد إلى دولة القانون والمؤسسات.

ومع التأكيد على عدم انتقاء أي من المصادر السابقة كمصدر وحيد للشرعية السياسية، فإنه يمكن الجزم بأن جل الدول العربية تستخدم التنظيمات الاجتماعية الأولية، وعلى رأسها الأطر والروابط القَبَلية، لضمان الولاء واكتساب الشرعية السياسية لدى المواطنين، كما إن ثمة نمطًا آخر قد استخدمته بعض الدول العربية عبر تضخيم إنجازات الزعيم الفرد يسمى بشرعية الإنجاز، وذلك بالتوازي مع النمط الذي تستخدمه ابتداء كمصدر للشرعية السياسية، مثل تأميم قناة السويس ومجانية التعليم وبناء السد العالي في مصر أثناء حكم الرئيس عبد الناصر، وتحقيق الوحدة بين شطري اليمن إبان حقبة الرئيس السابق علي عبد الله صالح.[2]

---

[1] علي الدين هلال، نيفين مسعد ، **النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير** ( بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثالثة، 2005) ص 73.

[2] سعد الدين إبراهيم، **مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية، مرجع سابق**، ص110.

وأيا كانت مصادر الشرعية التي استلهمتها النظم العربية ما بعد الاستقلال، فإن اللافت أن جل هذه النظم قد ارتكزت بدرجة أو بأخرى،في شرعيتها، على أطر أولية وبنى اجتماعية تقليدية، في القلب منها المكون القَبلي، الأمر الذي يضيف أبعادا أخرى لتحليل الواقع العربي المعاصر والحديث، يتجاوز العوامل الاقتصادية والسياسية والإستراتيجية، إلى المحددات المجتمعية والثقافية.

## المبحث الثالث: القبائل الليبية ودورها التاريخي في العملية السياسية

لعبت القبائل الليبية دورا بارزا في التاريخ الليبي منذ القدم وإلى وقتنا الحاضر، لذا تناولت في هذا المبحث تاريخ القبائل التي تقطن ليبيا من بربر وعرب، إضافة إلى دورها البارز في التاريخ الليبي.

### المطلب الأول: تاريخ القبائل الليبية

**البربر**:إن اسم البربر الذي نستعمله الآن،ينحدر من التسمية العربية (البربر) والتي يرجح أن تكون منحدرة بدورها من اسم (بربر) الذي أطلقه الرومان واليونان على هؤلاء القوم، كما أن بعض شعب السلالات بإفريقيا الشمالية كانت تعرف قبل الفتح العربي بأسماء استخرج منها العرب كلمة البربر التي أطلقت فيما بعد على كل العنصر البربري.

ومن الثابت أن الاسم الذي استخدمه البربر لتحديد قوميتهم منذ القدم هو (مازيغ)(أمازيغ)

(مازغ) وجمعها (يمازيغن)ومفردها المؤنث (تمازيغت).

ويقسم ابن خلدون البربر إلى جذمين كبيرين هما:[1]

1 البرانس من اسم برنس أحد أبطال البربر، وجد هذه السلالة.

2 ماذغيس

ويذكر ابن خلدون عشرة فروع للبربر برانس وهي :ازداجة، مصمودة، اورية، عجية، هسكورة، جزولة او كرولة، اوريغة، كتامة، صنهاجة، لمطة. ولا يهم طرابلس وفزان سوى الفروع الأربعة الأخيرة

**اوريغة:** ويعرف أيضا باسم هوارة ،اسم جدهم الأكبر،لها في التاريخ الوسيط لإفريقيا الشمالية ،دور هام وقد أسلمت منذ الفتح العربي ،وكان لها دور نشيط في فتح اسبانيا

[1] هنريكودي أغسطيني، **سكان ليبيا**، ترجمة وتقديم خليفة محمد التليسي(الدار العربية للكتاب، الجزء 1، دت) ص 21.

731م حيث أنشأت فيما بعد في القرن التاسع الميلادي ،إمارات مستقلة كإمارات بني عامر وبني ذي النون وبني زيد ..... وقد انقضى تاريخها كله في صراع مستمر دائم بالتضامن مع القبائل البربرية الأخرى الكبيرة، إما ضد السيادة العربية عند بداية الفتح أو ضد الفاطميين في القرن العاشر،أو ضد عرب الهجرات التي تمت في القرن التاسع وما تلاه،وفي هذا الصراع الذي نقله البربر إلى الميدان الديني باعتناقهم لأحد مذاهب الخوارج كان لقبيلة هوارة دور قيادي،ورغم ما تعرضت له من هزائم كثيرة فلم تعرف الاستسلام بحيث توجد في بني الخطاب في القرن العاشر والقرن الحادي عشر حيث أنشأوا مدينة زويلة وجعلوها عاصمة لهم.وقد تم خضوعها النهائي على يد العرب الوافدين ،وخاصة بني ذباب من بطون بني هلال الذين قضوا على إمارة زويلة وأخضعوا هوارة واداسة وزناتة ونفوسة ولواتة،بعد صراع مرير وألزموها بدفع الجزية.

وتشكل هوارة في طرابلس الغرب نسبة هامة من العنصر البربري في مناطق الزاوية و جنزور (تازة ومجريس) وفي طرابلس وتاغوراء والجفارة (بنو خيلر) مسلاتة (اسم قديم لقبيلة قديمة من هوارة) مصراتة (مسراتة وزمورة ) تاورغاء وسرت وورفلة (من ورفل)سوكتة وغريان اسمان قديمان لقبيلة قديمة من هوارة ..يقرن مزدة غدامس وفزان وكذلك طوارق .

**كتامة:** كانت كتامة بالتعاون مع صنهاجة من بين القبائل التي عملت بشكل رئيسي على القضاء على سيادة الأغالبة بافريقية وتمكين الفاطميين في القرن العاشر وكان لهما دور ملحوظ في الحروب التي جرت في الأندلس بين الموحدين والمرابطين وقد كانت مواطنها في الخمس وسيلين ولبده وساحل الأحامد والمناطق المجاورة.

**صنهاجة:** وتشكل مع لمطة التي تنحدر منها فرعا من أهم الفروع ،سواء بحكم انتشاره أو بحكم سيادته على افريقية الشمالية التي تولت حكمها أسر من سلالتهم الزبريون والحماديون والمرابطون ،وينحدر منهم في طرابلس أولاد أبي سيف القبيلة البدوية المرابطة المعروفة بمناطق( "مزدة" و"غريان" و"ككلة" و"ورفلة") وقسم من قبائل الطوارق وتبو ("بوركو" و"تبسي" و"كوار").

ويذكر ابن خلدون أربعة فروع "لماذغيس"وهي:نفوسة،"لواتة"،"اداسة"،"ضرية".[1]

**اداسة:** ويشير ابن خلدون إلى أنها ممتزجة بهوارة،وتعبر على عناصر منها اليوم في مناطق ترهونة (وهو اسم لأحد بطون اداسة) والخمس (اندارة وزنيرة).

**ضرية:** وهي أيضا من أكثر بطون البربر انتشارا ،وأكثرها أهمية بالنظر إلى الدور الذي كان لمجموعتها الكبرى (زناتة) في الصراعات والحروب وأحداث الأسر الحاكمة كانت تقيم في الجهة الشرقية من الجفارة وأشهرهم بنو خزرون الزناتيين الذين حكموا طرابلس قرابة 150 سنة، زناتة في الغالب من رعاة الإبل ومن أهل الوبر، كذلك لهم بعض الجيوب في غدامس حتى يومنا هذا ومن زناتة خرج الزيانيون والمرينيون وقد تصدت للفاطميين إلى جانب المعز بن باديسو حاربت بشدة عرب بني هلال وبني سليم وكادت تتعرض للفناء، ثم اندمج من تبقى منهم في القبائل الأخرى، في المغرب والجزائر يتكلمون الأمازيغية وفي ليبيا وتونس يتكلمون العربية وينتشرون في ليبيا تحت ألقاب العائلات مثل: الوهج، أبو صبيع، أبو قصيص، اصعبييه، العفشيك، والنمامشة والسلاطينة إلى غير ذلك من العائلات،[2]ومن زناتة جراوة،قبيلة الملكة الكاهنة، قائدة الثورة البربرية بعد هزيمة الجماعة التي قادها كسبلة وقد بسطت الكاهنة سلطتها على كل افريقية التي قامت بتدميرها حتى تخلق فراغا في وجه العرب الذين كان يقودهم حسان بن النعمان ( 696 . 706)م.

ومن بطون ضرية "زواغة" ومن قبائلها زوارة التي ينحدر منها سكان تلك المدينة الأباضيون الناطقون بالبربرية ،ومن قبائلها الأخرى "ماجر" التي يحتمل أن يكون منحدرين منها "اللواجر" من بدو ودان "سوكنة" والبربر الحاليون "بتدميرة وتملوشابت" بتالوت،وقد بقي اسم "ماجر"الآن عالقا بالمنطقة التي كان يسكنها هذه القبيلة في ضاحية واسعة من زليطن وساحل الأحامد وقد كانت موطنا لقدماء ماجر.

كما تنتمي قبيلة مكناسة إلى الضرية.

---

[1] هنريكودي أغسطيني، **مرجع سابق**، ص 25.

1 منتديات شباب ليبيا مأخوذة من الموقع التالي: www.Zangetna.com/t topic78432

**نفوسة:** وهي تسكن في الأصل بين الساحل الغربي لطرابلس ومنطقة الجبل وكان مركزها الهام "صبراتة القديمة" وقد انسحبت مع ظهور العرب إلى الجبل،ويقترن ذكرها دائما بهوارة وزناتة والقبائل البربرية الكبيرة،وأغلب سكان الجبل الذين من أصول بربرية وإن تعربوا أو ما يسمى بالجبالية ينحدرون منها.

**لواتة:** أو بنو لو وهي أحد الفروع البربرية القوية ،ويرجع البعض أصل تسمية ليبيا ولبدة الكبرى إلى تسمية هذه القبيلة،كانت تعيش في برقة وسرت وأطراف طرابلس،أول قبيلة أسلمت ثم أصبحت من أكثر المناصرين للإسلام وكان لها دور مشرف في الإسلام وبرز منهم أول قائد إسلامي من أصول بربرية وهو"هلال بن ثروان اللواتي"ضمن حملة حسان بن نعمان في المنطقة.

كما توجد قبائل بربرية أخرى بعضها اندمج مع العرب وبعضها الآخر هاجر إلى مصر

من بينهم:

**قبيلة زويلة:** كانت تقيم في برقة وفزان وسميت منطقة فزان باسمها، وارتحل معظم رجالها مع القائد الفاطمي جوهر الصقلي إلى مصر، ولازالت بفزان مدينة صغيرة تسمى زويلة، أما في القاهرة فيوجد باب عظيم بجانبه منارتان باسمهم وهو باب زويلة.

**قبيلة مزاتة:** كانت تقيم في ودان وحول خليج سرت الكبير، ولعلها اندمجت البقية منهم في سكان الواحات وخصوصا سوكنة ، اعتنقت الإسلام ثم ارتدت ثم دخلت فيه مجددا وحسن إسلامهم وناصروه.

**قبيلة الأواجلة:** يقال أنهم خليط من لواتة وهوارة استوطنوا واحة أوجلة وسيوة وغدامس وزويلة ،كانوا أول من استنبت شجر النخيل، واشتهروا بالورع والارتباط بالأرض ولازالوا على حالهم أوفياء لنخيلهم وعلى قمة الكرم وحسن الشيم.

**قبيلة الطوارق:** يعيش أغلبهم في الجنوب الليبي حول غدامس وفي غات وجانيت ولهم امتداد في دول الجوار خاصة الجزائر والنيجر ومالي، يشتهرون بزيهم واللثام، وكثيرا ما هبوا لنجدة إخوانهم المسلمين في الشمال.

**قبيلة التبو:** يعيشون في الجنوب الليبي في القطرون وتجرهى وفي واحة الكفرة وتعتبر تازربو عاصمة مملكتهم في القدم وهي مشتقة من اسم قبيلة تازر التباوية ويوجد التبو في تشاد وكذلك في النيجر ولهم اتفاقيات مع الطوارق.

**العرب:**

**بنو سليم:** يتكون من خمسة فروع وتتمثل فيما يلي: بنو عوف،بنو دياب، بنو زغب، بنو هيب ،بنو لبيد.

**بنو عوف:** توجد منهم العلالقة (العجيلات) أولاد بالليل (غدامس)،أولاد بريك (غريان) بركات (ترهونة ومصراتة) ،أولاد بلهول وأولاد أبو القاسم (الزنتان) وأولاد نماء(ساحل الأحامد) وشعب صغيرة منحدرة من بطون (الحصن).[1]

**بنو دياب:** لهم الأغلبية الساحقة في تكوين العنصر العربي في طرابلس.

**بنو زغب:** وقد استقروا في منطقة سوكتة فزان ،ومن هذه القبائل ،قبيلة المقارحة التي لها أهمية خاصة وتوجد فروعها في كثير من المواقع بطرابلس مثل أولاد ذؤيب بالزنتان الصلاحات والميامين بغربان ،الميامين بروشفاتة والشعيبات بسرت وأماكن أخرى.

ويليهم في الأهمية الحساونة والزوايد والحطمان والسهكة والقوايدة وإخوتهم بالحرابة بنالوت.

**بنو لبيد:** يصفهم ابن خلدون كقبيلة من قبائل هيب ،أما النسابة البغدادي فيرى أنهم فرع خامس من فروع سليم.

- **بنوهيب:**هم بنوهيب بن بهثة بن سليم بن منصور بن عكرمة بن خصفة بن قيس بن عيلان بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان ويتكونون:

**أ) بنو أحمد**

[1] هنريكودي أغسطيني، **مرجع سابق**، ص 35.

ب) **بنو شماخ:** ذكر ابن خلدون أن منهم بني حميد بإجدابيا وجهاتها [1]ويبدو اليوم أن بني شماخ هم أسلاف قبيلة المغاربة الحالية التي تتكون من فرعين هما:الرعيضات والشماخ.

ج) **بنو لبيد:**وهم عدة قبائل:أولاد سلام،أولاد حرام، البركات، والبشرة، والرواشد، والبلابيس، والجواشنة والحدادة، الحوتة والموالك العلاونة، الدروع والرفيعات والزرازير والسوالم والسبوت والشراعبة والصريرات، العواكلة والنبلة والندوة والنوافلة والرعاقبة، البواجنة القنائص وبنوقطاب.[2]

وقد هاجر أغلب بني لبيد إلى البحيرة في القرن الرابع عشر واستقروا بها[3] بينما أقام آخرون ببرقة لفترة ثم رحلوا بدورهم إلى مصر مثل قبائل أولاد سلام ومن قبائل لبيد من بقي ببرقة حتى الآن الحوتة، الموالك والعلاونة كما أن بعض قبائل بني لبيد هاجروا غربا إلى إقليم طرابلس حيث يوجد اليوم قبائل تحمل نفس أسماء قبائل بني لبيد وهي قبيلتي الصريرات والدروع في ورفلة وقبيلة الندوة في تاورغاء.

- **بنو عميرة:** هم بنو عميرة بن خفاف بن امرئ القيس بن بهثة بن سليم.
- **بنو ناصرة:** هم بنو ناصرة بن خفاف بن امرئ القيس بن بهثة بن سليم ذكر ابن خلدون أن مواطنهم فزان وودان.
- **بنو شمال:** ذكر ابن خلدون أن رئاستهم في العزة ولم يذكر لأي القبائل ينتسبون ويمكن أن يكونوا اليوم هم الشمول في قبيلة سعيط من المرابطين.[4]
- **بنو محارب:** قال القلقشندي أنهم من سليم [1]،أما ابن خلدون فقال أنه يقال أنهم من بني جعفر بن كلاب بن ربيعة بن عامر بن هوزان،لكن المعروف لدى النسابين العرب أن

---

[1] أبي زيد عبد الرحمان بن خلدون، **العبر**( بيروت: دار الكتاب اللبناني، ط2، المجلد السادس، الجزء 11، 1983م ) ص 143.

1 أبو العباس أحمد بن علي القلقشندي، **قلائد الجمان في معرفة قبائل عرب الزمان**، حققه وقدم له ووضع فهارسه: إبراهيم الأبياري ( بيروت: دار الكتاب اللبناني، ط2، 1982م 1402هـ) ص 126.

2 أبي العباس أحمد بن علي القلقشندي، **نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب**، تحقيق: إبراهيم الأبياري( بيروت: دار الكتاب اللبناني، ط2، 1980م 1400هـ) ص 225.

[4] ابن خلدون، **العبر**، **مرجع سابق**، ص 143.

بني محارب من محارب بن زياد بن خصفة بن قيس حيث يجتمعون في النسب مع بني سليم وبني هلال في خصفة بني قيس ويجتمعون في النسب مع بني هلال في عامر بن صعصعة بن معاوية بن هوزان وذكر القلقشندي أن محارب تتردد على بلاد الجيزية وأطراف البهنساوية وفي بداية القرن الثامن عشر هاجر بنو محارب إلى مصر واستقروا بها.[2]

- **بنو رواحة:** قال ابن خلدون نقلا عن ابن سعيد أنهم من بني غطفان بن قيس بن عيلان بن مضر[3] ولم يذكر لأي بطون غطفان ينتسبون.
- **بنو صبيح:** من بطون بني فزارة بن ذبيان بن بغيض بن ريث بن غطفان وهم عدة قبائل ذكرها القلقشندي وهي: أولاد محمد والجماعات والشنفة والشعوب والعقيبات والعلاوي والعواسي والغشاشمة والقيوس واللواحق والمساورة والمطارنة والمواجد والمواسي والنحاحسة.[4]

وقد ذكر القلقشندي أن جماعة من فزارة ممن يقيمون ببرقة نزلوا بأطراف البهنسا مما يلي الجيزية ،كما هاجرت قبائل أخرى من فزارة غربا وهم الجماعات والعواسي والمساورة حيث استقر الجماعات بودان بينما استقر المساورة بمسراتة واستقر العواسي بترهونة، وكان لبني فزارة أوصاف يعرفهم بها العرب وهي أنهم كانوا بيض ووجوه رجالهم كأنها وجوه صبيان أي لاتظهر عليها ملامح الكبر والتقدم في السن.

- **بني جعفر:** ذكرهم ابن خلدون وقال أن منهم أبي ذئب شيخ العرب ببرقة وقال أنه اختلف في نسبهم وأنهم يقولون أنهم من الكعوب، ونقل عن سلام بن التركية شيخ أولاد مقدم جيرتهم بالعقبة أنهم من بطون مسراتة من هوارة ، وقد ذكر المقريزي عدد من

---

[1] القلقشندي، **قلائد الجمان، مرجع سابق،** ص 128.

[2] عمر رضا كحالة، **معجم قبائل العرب القديمة والحديثة**( بيروت: مؤسسة الرسالة، الجزء 3، 1978م 1398هـ) ص 142.

[3] ابن خلدون، **العبر، مرجع سابق،** ص 9.

[4] القلقشندي، **قلائد الجمان، مرجع سابق،** ص 113.

قبائلهم وهم: المثانية والياسة وعرعرة والعظمة والمزايل والمعزة والبداري والسهاونة والجلدة وأولاد أحمد وقال أن منازلهم من سوسة إلى بئر السدرة.

وخلال الفترة التي تلت القرن الخامس عشر هاجرت بعض قبائل برقة شرقا إلى مصر وهاجر بعضها غربا إلى طرابلس ومنها ما تجمع في تكتلات قبلية أخذت أسماء جديدة وأصبحت تنتسب إلى التكتل القبلي الجديد ،وبقيت القبائل الأخرى محافظة على كيانها ولم تذب في أي من التكتلات القبلية الجديدة ،ونتج عن هذه التغيرات تقسيم جديد قسم قبائل برقة إلى ثلاث وحدات قبلية وهي السعادي والهنادي والمرابطين

**أولا الهنادي:** وهي فرع من أولاد سلام الذين ذكرهة عدد من المؤرخين والنسابين العرب وينقسم أولاد سلام إلى ثلاث بطون هم: الهنادي والبهجة والأفراد ،ويرجع نسب أولاد سلام حسب النسابة العرب إلى بنو لبيد من بطون هيب بن بهثة بن سليم بن منصور ،وقد أقام أولاد سلام ببرقة وإلتقاهم الرحالة العياشي في أرض البطنان (منطقة طبرق الآن) في سنة1661م [1]ثم هاجروا بعد ذلك إلى مصر في أوائل القرن الثامن عشر بزعامة يونس بن مرداس السلمي[2] واستقروا بالبحيرة أولا ثم انتقلوا إلى الشرقية أثناء حكم محمد علي ولا يزالون بها حتى الآن.

**ثانيا السعادي:** ينقسم إلى ثلاث فروع هي:

أ) **الجبارتة:** أولاد جبريل بن الذيب أبو الليل ويتفرعون إلى عدة قبائل هم:

1) **قبيلة الجوازي:** أبناء حمزة بن جبريل وسموا بالجوازي نسبة إلى أمهم جازية، وقد هاجروا الجوازي إلى مصر في سنة 1817م واستقروا بالمنيا.

2) **قبيلة العواقير:** أبناء موسى الأبيح بن جبريل.

3) **قبيلة المغاربة:** أبناء الدائم بن جبريل وهم فرعين الرعيضات والشماخ ويمكن إرجاع نسب قبيلة المغاربة إلى بني الشماخ من بطون هيب من بني سليم.

---

1 أبو سالم عبد الله بن محمد بن أبي بكر العياشي، **ليبيا في كتب الجغرافية والرحلات**( بنغازي: دار ليبيا للنشر والتوزيع والإعلان، 1968م 1388هـ) ص 201.

2 مصطفى عبد الله بعيو، **المختار في مراجع ليبيا**( بيروت: دار الطليعة، ط1، الجزء2، 1972م 1392هـ) ص ص 169. 170.

4) **قبيلة العربيات:** أبناء عريب بن جبريل ويطلق على كل من العواقير والمغاربة والعربيات اسم العلايا.

5) **قبيلة البرشة:** أبناء بريش بن جبريل.

6) **قبيلة المجابرة:** أبناء حمد بن جبريل.

ب) **البراغيث:** أبناء برغوث بن ذيب أبو الليل وهم ثلاثة فروع هي:

1)**الفوائد والرماح:**أبناء فائد بن محمد بن برغوث وقد هاجروا إلى مصر في سنة 1817م واستقروا بالمنيا.

2)**قبيلة العرفا:** أبناء عريف بن برغوث.

3)**قبيلة العبيد:** أبناء عبيد بن برغوث.

ت) **الحرابي وأولاد علي:** أبناء عقار بن الذيب أبو الليل وهم

**قبائل أولاد علي:** أبناء علي بن عقار بن الذيب أبو الليل، وأورد المؤرخ أحمد النائب نسبهم بأنهم أولاد علي بن راشد بن معرف بن عطية بن رحاب بن محمود بن طوق بن بقية بن وشاح بن عامر بن جابر بن فاتك بن رافع بن ذباب بن ربيعة بن زغب بن جرو بن مالك بن خلف بن امرئ القيس بن بهثة بن سليم [1]،وقد مر الرحالة ابن ناصر بخيامهم مع الحرابي في سنة 1709م في مكان بين العقبة الصغرى شرق مرسى المطروح والعقبة الكبرى السلوم[2] وهو ما يشكل الآن موطنهم ويقع داخل الأراضي المصرية باعتبار أن الحدود بين ليبيا ومصر الآن في السلوم.

**قبائل الحرابي:** أبناء حرب بن عقار وهم خمسة قبائل هي:

1) **أولاد أحمد:** أبناء أحمد بن حرب وهم الآن ضمن قبيلة البراعصة الذين يقال أنهم تربطهم بهم أخوة من الأم.

2) **الحاسة:** أبناء حواس بن حرب.

3) **العبيدات:** أبناء عبيد بن حرب.

---

1 أحمد بك النائب الأنصاري، **المنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب**( طرابلس: مكتبة الفرجاني، ط2، الجزء 1، بدون تاريخ) ص 123.

2 أبو العباس أحمد بن محمد بن ناصر الدرعي، **الرحلة**، ضمن كتاب **الحاجية من ثلاث رحلات في البلاد الليبية**، جمع وتحقيق: د علي فهمي خشيم( طرابلس: دار مكتبة الفكر، ط1، 1974م) ص ص 87. 88.

4) **عائلة فائد:** أبناء فائد بن حرب

5) **الدرساء:** أبناء إدريس بن حرب.

**ثالثا قبائل المرابطين:** هم مجموعة من القبائل تعرف بالمرابطين وهم :المنفة ،المسامير والقطعان ،الفواخر ،الموالك ،العقائل ، الحبون ،الشهيبات ، الشواعر ،العوامة،الحوتة سعيط ،التراكي ،الصوانع ،الحسانة ،العلاونة ،السراحنة ،المشيطات ،القبائل الزوية أولاد الشيخ.

وتضم قبيلة الحوتة كل من قبيلتي الجرارة والسنينات وقال النائب أن نسب الجرارة يرجع إلى جرير بن محمود جد قبيلة المحاميد من بني ذباب من بني سليم [1]ويرجع نسب قبائل الحوتة والعلاونة والموالك إلى قبائل بني لبيد من بني هيب من بني سليم، ويقول القطعان أنهم من الكعوب من بني عوف أحد بطون بني سليم

ويرجع الفواخر نسبهم إلى يعقوب السخان بن سليمان الفيتوري جد الفواتير

أما نسب أولاد الشيخ يرجع إلى عبد الله المصري بن الشيخ عبد السلام الأسمر الفيتوري المتوفي بزليتن سنة 1574م أما القبائل الأخرى فيمكن إرجاع نسبها إلى بني هيب وبني صبيح ولواتة وهوارة.

[1] أحمد بك النائب الأنصاري، **مرجع سابق**، ص 123.

## المطلب الثاني: دور السياسي للقبائل في التاريخ الليبي

لعبت القبائل الليبية الدور الأكثر أهمية في التاريخ الليبي وفي تشكيل المجتمع الليبي، خاصة بعد الفتح الإسلامي لليبيا وتوافد القبائل العربية لتسكن ليبيا؛ مثل قبائل بني هلال وقبائل بني سليم، وأغلب القبائل الليبية في معظمها هي قبائل عربية، مع وجود عدد من قبائل الطوارق في الجنوب والأمازيغ في الغرب

وقد كانت ليبيا بصحرائها الشاسعة بمثابة خط فاصل بين ثقافتي المشرق العربي والمغرب العربي، ولقرون عديدة ظلت ليبيا دولة غير مركزية تخضع أجزاء منها من وقت لآخر لدول أخرى كالدولة الأموية والعباسية ومن بعدهما الفاطمية، أو تخضع لدول الجوار؛ مثل خضوع إقليم برقة لفترات طويلة لنفوذ القاهرة، أو خضوع طرابلس في فترات متقطعة لسيطرة تونس، لكن ظلت القبائل الليبية تتمتع باستقلال ذاتي في إدارة شئونها في مواجهة أي سلطة مركزية.

وكان دخول ليبيا في القرن السادس عشر الميلادي طواعية حادثا مهما للدولة العثمانية حيث فشلت المنظومة القبلية في حماية نفسها من مخاطر الغزو الإسباني والمالطي للساحل الليبي، وبعد ازدياد تلك الهجمات لجأت القبائل الليبية بزعامة قبيلة

تاغوراء للاستنجاد بالدولة العثمانية وتحرير طرابلس من قبضة فرسان مالطا عام 1551م[1]

وظلت القبائل خلال العهد العثماني تتمتع باستقلال ذاتي كبير، وقد حاولت بعض القبائل التمرد على السلطة العثمانية، لكنها كانت تواجه بقمع شديد من جانب الجيش العثماني؛ مما أدى لخلق ثقافة التوازن بين دور القبائل وبين دور الوالي العثماني، بالإضافة إلى دور الحماية التركية والباب العالي، ونجد أن ليبيا بحدودها الراهنة لم تتغير كثيرا عن حدودها زمن الإمبراطورية العثمانية، وقد ساهمت تركيا بشكل غير مباشر في صيغة ليبيا الحديثة

وفي خلال الحقبة العثمانية ظهرت الطريقة السنوسية، التي تجاوزت مفهوم القبلية، وقد نشأت في النصف الأول من القرن التاسع عشر على يد الشيخ محمد بن علي السنوسي وهو جزائري، وقد نجحت الحركة في الانتشار وتوحيد القبائل الليبية خاصة في الشرق الليبي والجنوب الشرقي، وقد تجاوزت الحركة الحدود الليبية لتصل إلى تشاد والسودان ونجحت أيضا في تزعم مقاومة الاحتلال الإيطالي، وذلك على الرغم من كون تلك الحركة تنتمي لعائلة قليلة العدد ولا تنتمي لأي من القبائل الكبرى، وكان القائد العسكري لتلك المقاومة هو الشيخ المجاهد عمر المختار، الذي ينتمي لقبيلة صغيرة، وهي قبيلة منفة من أقصى الشرق الليبي من مدينة طبرق، وقد وافقت القبائل الليبية الكبرى كالعواقير والعبيدي وغيرهما في الشرق الليبي على أن يتزعم عمر المختار المقاومة بالرغم من ذلك[2].

وفي أعقاب الاستقلال تم توحيد الأقاليم الليبية الثلاثة: برقة وطرابلس وفزان تحت راية الملك إدريس السنوسي. وقد وافقت القبائل الكبرى مرة أخرى على أن يتولى حكم البلاد أفراد العائلة السنوسية على الرغم من كونهم لا ينتمون لإحدى القبائل الكبرى

---

1 على محمد الصلابي، **الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط** (بيروت: دار التوزيع والنشر الاسلامية، ط1، 2001)، ص 143.

2 أحمد صلاح الدين ،**آفاق المجتمع المدني في ليبيا ومرحلة التحول الديمقراطي ( ليبيا والصراعات المناطقية ما بعد القبيلة)** ،ورقة مقدمة للمؤتمر السنوي الثالث للعطاء الاجتماعي والمشاركة المدنية في العالم العربي ،تونس 2013، ص 143.

وكذلك كان القذافي الذي قام بانقلاب على السلطة؛ حيث إنه لا ينتمي لأي من القبائل الكبرى فهو ينتمي لقبيلة القذاذفة البدوية والتي تعد من أفقر القبائل الليبية وأصغرها، وهي آخر القبائل الليبية التي تركت حياة الرعي والبداوة.

ومن خلال هذا يتضح طبيعة القبائل الليبية ومرونتها، وعدم وجود ترتيب قبلي أو تفوق لقبيلة على أخرى من خلال عدد السكان أو النفوذ وهو ما يجعلها حالة متفردة.

**مرحلة ما بعد القبلية:**

منذ صعود القذافي للسلطة في ليبيا عام 1969م، وبدء إتباع سياسة التمييز القبلي وتشجيع النعرات القبلية، وبدا ذلك من خطاباته التي كانت توجه لفئة سكان البادية والمناطق المهمشة ضد سكان المدن الرئيسية وخاصة الفئة المتعلمة والطبقة الوسطى؛ كمحاولة لخلق شعبية بينعوام الناس، ومن ثم تفضيل بعض القبائل والمناطق على غيرها؛ مثل تفضيله لإقليم طرابلس( المنطقة الغربية )على إقليم برقة في المنطقة الشرقية، وكذلك تفضيله لقبيلته القذاذفة وقبائل أخرى مثل :ورفلة وورشفانة وترهونة . ومنحها مناصب كبيرة في الدوائر الحكومية، وتكوين الجيش من أغلب تلك القبائل، ومنح أولادهم بعثات تعليمية في الخارج مما تسبب في وجود شعور بالاضطهاد لدى سكان المناطق المهمشة؛ ولذا ليس من المستغرب أن تندلع الثورة من بنغازي وشرق ليبيا الذي عانى كثيرا تحت حكم القذافي .

وهناك اعتقاد راسخ لدى الليبيين بأن التغيير دائما يأتي من الشرق مثل الحركة السنوسية ومقاومة الاحتلال الإيطالي وتوحيد ليبيا تحت حكم مملكة اتحادية وحتى انقلاب القذافي حدث في بنغازي وأخيرا ثورة 17 فبراير.

بعد اندلاع الثورة تغيرت موازين القوى التي صنعها القذافي، وظهرت على الأرض قوى جديدة ومؤثرة تتجاوز المحاولات الفاشلة من جانب القذافي لخلق دولة قبلية تنجح في توطيد حكمه، وأصبح هناك العديد من لاعبي الأدوار على الساحة الليبية مثل الميليشيات المسلحة، والأحزاب السياسية، ومنظمات المجتمع المدني، والحكومة المنتخبة، والمؤتمر الوطني العالم، بالإضافة إلى دور القبائل.

وقد أبرزت الثورة أن دور القبيلة أخذ في التراجع بشكل كبير؛ حيث أصبحت القبيلة ضعيفة للغاية في المدن، وإن كانت لا تزال تحتفظ بنفوذها في المناطق الريفية .

وقد كان هناك صدام أثناء المعارك؛ خاصة بين مناطق مختلفة، مثال ذلك الصدام الذي حدث بين منطقتي بنى الوليد؛ معقل قبيلة ورفلة والموالية للقذافي ومدينة مصراتة التي كانت جزءًا من الثورة الليبية والتي يشكل الورفليون ما يقرب من ثلث سكانها، فأثناء حصار المدينة حارب بعض أبناء قبيلة ورفلة في المدينة أهليهم من قبيلة بني الوليد.[1]. وكذلك حدث صدام آخر بعد عام ونصف من الثورة في أكتوبر 2012 ، حينما حاصر الجيش الليبي ومعه كتائب من مدينة مصراتة مدينة بني الوليد، وكان قائد قوات مصراتة من قبيلة ورفلة، وهو دليل على تجاوز ثقافة القبيلة الواحدة، لكن الصراع تحول إلى صراع ذي طبيعتين مختلفتين، صراع بين المناطق المدنية والمناطق الريفية، وكذلك صراع على مستوى أكبر؛ صراع بين المناطق على الموارد وصراع ضد المركزية والتهميش من أجل إعادة توزيع الثروة.

**برقة:**

هي أكثر مناطق ليبيا غنى بالموارد النفطية بالإضافة إلى امتلاكها لموارد مائية جيدة ساعدت على نمو القطاع الزراعي خاصة في منطقة الجبل الأخضر .وسياسيًّا تتسم برقة بأنها مفتاح التغيير في ليبيا .أما من الناحية التاريخية فقد شهدت برقة انطلاقة الحركة السنوسية وكذلك قيادة المقاومة ضد الاحتلال الإيطالي وتوحيد ليبيا بعد الاستقلال تحت الراية الملكية والمظاهرات المناهضة لزيادة سلطة الملك على حساب البرلمان، وكذلك كانت هناك انطلاقة من بنغازي؛ عاصمة برقة من خلال الحركات السياسية المختلفة كالناصريين القوميين والإخوان المسلمين الذين ظهروا في بنغازي، يضاف إلى ذلك أيضا انقلاب القذافي ضد النظام الملكي الذي حدث في بنغازي، وأخيرا اندلاع ثورة 17 فبراير وقيادة برقة لعملية القضاء على نظام القذافي. وتتسم برقة بأنها لا تعرف التناحرات القبلية أو الصراعات بين المدن المختلفة، وتضم على وجه الخصوص مدينة بنغازي التي يتكون سكانها من خليط هائل من القبائل الليبية أو كما يسمى الليبيون مدينة بنغازي باسم( رابية الدايح)، أي وطن كل القبائل، ولكن على الرغم من

[1] أحمد صلاح الدين ،**آفاق المجتمع المدني في ليبيا ومرحلة التحول الديمقراطي ( ليبيا والصراعات المناطقية ما بعد القبيلة)، مرجع سابق**، ص 143.

ذلك فقد تعرضت برقة لتهميش كبير ومتعمد في ظل حكم القذافي ولم تستفد من الثروة النفطية الكبيرة الموجودة على أراضيها وظلت البنية التحتية هشة وأخذت معدلات البطالة في الازدياد.

وكان من الطبيعي أن تنطلق دعوات الفيدرالية من برقة، خاصة أن ليبيا ظلت مملكة فيدرالية في الفترة من عام 1951 إلى عام1963 ويخشى من يطلقون هذه الدعوات من تكرار سيناريو التهميش مرة أخرى، وإن كانت الدعوة للفيدرالية لم تلقَ استجابة واضحة حتى بين سكان برقة أنفسهم، الذين يريدون تطبيق اللامركزية، ولكن الدعوة إلى الفيدرالية قد أخذت في النشاط مرة أخرى، حيث نجحت في اجتذاب العديد من الناس حولها هذه المرة بسبب خيبة أمل سكان برقة من التهميش الذي مازال مستمرا لهم، حيث لا تزال السياسات المركزية قائمة، وأنه من الضروري التصعيد السلمي في وجه الحكومة المركزية في طرابلس، وإذا كان الفيدراليون حتى الآن ليسوا بالقوة بمكان لإجبار طرابلس على تطبيق سياسات أكثر عدالة، لكن العنصر المهم هو أنهم يكسبون كل يوم عددا جديدا من المؤيدين، وقد نجحوا في تأسيس أول حزب سياسي يطالب بالفيدرالية[1].

**فزان:**

هي المنطقة الجنوبية من ليبيا، وتتسم بتعقيداتها الديموغرافية حيث يتكون السكان من عرب وطوارق، بالإضافة إلى المهاجرين غير الشرعيين من إفريقيا الذين يمثلون عددا لابأس به من السكان، ويزداد الوضع تعقيدا بكون المنطقة هي منطقة شاسعة المساحة وصحراوية وخط تماس مع دول غير مستقرة نسبيًا، وقد عانى السكان بشكل كبير نتيجة لكونها منطقة داخلية بعيدة عن المدن الرئيسية ونتيجة افتقارها للبنية التحتية وضعف الخدمات وزيادة معدلات البطالة، وإن كانت عاصمة الإقليم( سبها )تتسم بأن بها قدرا معقولا من البنية التحتية.[2]

---

[1] مجلس إقليم برقة الانتقالي: http//www.ctc ly.Org

2 تقرير برقة وطرابلس وفزان ،لكل إقليم في ليبيا تاريخه . قناة العربية . 7 مارس 2012. http//www.alarabiya.net/articles/2012/03/07/199220.html

ويمتلك الإقليم موارد مائية جيدة جعلت من الزراعة أحد مصادر الدخل لسكان مدينة سبها بالإضافة إلى إنتاجها النفطي وفقا لتصريحات مسئولين ليبيين من الحكومة الليبية الجديدة .

وبعد الثورة أصبح الوقت أكثر تعقيدا نظرا لإضافة عنصر جديد وهو هشاشة الوضع الأمني، واختفى دور الدولة القوي من الجنوب، وتأججت بعض الصراعات العرقية خاصة بين العرب والطوارق من وقت لآخر .

ويشعر المواطنون في فزان بالتهميش، وأنهم يعيشون في دولة مختلفة عن ليبيا؛ مما دفع بالبعض بالحديث على استحياء عن قبول مفهوم الفيدرالية القادم من برقة؛ حيث ظهر كرد فعل في هيئة حراك مجتمعي على غرار ما يحدث في برقة، ومن المتوقع أن نرى أيضا تكوُّن إقليم فزان الفيدرالي مما يزيد الوضع تعقيدا على الحكومة المركزية في طرابلس.

**طرابلس:**

إقليم طرابلس هو المنطقة الغربية؛ ويضم مدينة طرابلس عاصمة البلاد، وهو أكثر أقاليم البلاد سكانًا، ويتميز بوجود بنية تحتية معقولة بشكل عام وجيدة في كل من مدن طرابلس والزاوية ومصراتة بشكل خاص، وتسوء البنية التحتية في مناطق جبل نفوسة ولا يمتلك الإقليم موارد نفطية كبيرة مثل برقة أو سبها، وحتى الموارد المائية قليلة نسبيا؛ مما خلق حالة من حالات الحسد بين سكان المناطق المختلفة، ويتسم الإقليم بالصراعات بين المناطق المختلفة، وبعض منها تاريخي مثل الصراع بين مدينة مصراتة ومدينة بني الوليد، وهناك صراعات ظهرت بعد الثورة مثل الصراع بين مدينة مصراتة ومدينة تاورغاء أو الصراع بين الزنتان ومنطقة المشاشية.

وأغلب هذه الصراعات ليست لأسباب قبلية، فالصراع بين مصراتة وبني الوليد على الرغم من كونه تاريخيا فإنه ليس صراعا قبليا، فنجد أن الاقتحام الذي قامت به قوات مصراتة مع الجيش الوطني لاقتحام مدينة بني الوليد كان لأسباب تتعلق بإيواء عناصر من أزلام نظام القذافي مطلوبة للعدالة، ولأن بني الوليد كانت مؤيدة للقذافي واستمرت على تأييده حتى بعد وفاته فقد رفضت أي انتشار لقوات الجيش الوطني داخلها .ومدينة

بني الوليد هي معقل قبيلة من أكبر القبائل الليبية وهي قبيلة ورفلة، وعندما حدث الهجوم على المدينة انقسمت ورفلة بين مؤيد ومعارض للتدخل العسكري، مع العلم أن ثلث سكان مدينة مصراتة ينتمون إلى مدينة بني الوليد وإلى قبيلة ورفلة .

لكن المثير في الأمر أن سكان مصراتة من قبيلة ورفلة انحازوا مرتين للمدينة ضد قبيلتهم مرة أثناء الثورة ومرة أخرى عند هجوم قوات مصراتة والجيش الوطني على مدينة بني الوليد، والمدهش في الأمر أن قائد قوات مصراتة التي هاجمت بني الوليد ينتمي إلى قبيلة ورفلة وكان هناك الكثير من الورفليين ضمن قوات مصراتة.

وتكمن المشكلة في الوقت الراهن في أن القذافي قد قام بصنع نظام مركزي؛ وهذا النظام قد تحطم، ولم يعد لطرابلس نفس السلطة على باقي الأقاليم، وقد عانت تلك الأقاليم كثيرا من المركزية المفرطة .وقد تحول الصراع لصراع حقيقي على الموارد بين الأقاليم الثلاثة من أجل تحقيق التنمية التي حرمت منها مناطق واسعة في هذا البلد الغني، بالإضافة أن النظام الذي مازال يتشكل في ليبيا يظل ضعيفا ويواجه الكثير من التحديات مثل انتشار السلاح، والميليشيات العسكرية وعدم وجود جيش وطني بالمعنى المعروف، بالإضافة إلى ضعف الجهاز الإداري للدولة وانتشار الفساد فيه، وضعف البنية التحتية والحاجة إلى مصالحة وطنية حقيقية تؤدي إلى حل مشاكل النازحين العالقة،

وأخيرا القدرة على تنظيم انتخاب الجمعية الوطنية التي ستقوم بكتابة الدستور وتوفير الأمن لمثل تلك الانتخابات.[1]

[1] أحمد صلاح الدين ، **آفاق المجتمع المدني في ليبيا ومرحلة التحول الديمقراطي ( ليبيا والصراعات المناطقية ما بعد القبيلة)، مرجع سابق**، ص 145.

## المطلب الثالث: صراع القبيلة والدولة في ليبيا

حتى أواخر القرن التاسع عشر وتحديدا مع ما يسمى في التحقيب التاريخي الليبي بالعهد العثماني الثاني 1735- 1911، عاش الكيان الليبي عدة قرون من ظلام المعرفة الدامس لم يعرف فيها نور العلم والثقافة طريقه إلى عقول أبنائه باستثناء شذرات بسيطة لا تُذكر من التعليم الديني المرتكز في الأساس في الكتاتيب التابعة للمساجد والزوايا التي قامت بالجهود الشعبية في إطار التبرع أو الأوقاف بتحفيظ القرآن الكريم وتحفيظ وتعليم القراءة والكتابة وبعض العلوم الفقهية البسيطة ويصف الرحالة "الحشايشي"، الذي مر على مدينة طرابلس في منتصف القرن التاسع عشر، واقع العلوم والمعرفة في البلاد آنذاك "أما العلوم والمعرفة العصرية فلا توجد عندهم، بل لا يشمون لها رائحة، كما لا يوجد عندهم علماء أعلام من فقهاء الإسلام"

في سنتي 1882. 1883 عرفت البلاد أول جمعية ثقافية سياسية، هي: القراء خانة، أسسها إبراهيم سراج الدين في طرابلس الغرب، وضمت في عضويتها عددا من شخصيات البلاد ونخبتها من أمثال المؤرخ أحمد النائب والشيخ حمزة ظافر المدني.

كما يمكن اعتبار مدرسة "الفنون والصنائع" 1898 من ضمن المؤسسات الخيرية الأهلية التي قامت في العهد العثماني بدور النهضة الثقافية.

وفي فترة الاحتلال الإيطالي لم تقم السلطات الإيطالية بأي عمل مجتمعي يمكن أن يُصنّف في خانة العمل المدني بل عملت على تكريس إدارة عسكرية عنصرية لا تهتم إلا برعاياها الإيطاليين، وبالرغم من طبيعة الاستعمار الشرسة كان إنشاء النادي الأدبي أول مشروع ليبي مدني، وقد أسسه في طرابلس الأخوان: أحمد وعلي في سنة 1920 الفقيه حسن كجمعية انبثق عنها مكتبة ومدرسة، ولكن سرعان ما أغلقت السلطات الاستعمارية هذا النادي ثم أُعيد نشاطه الثقافي- السياسي خلال فترة الإدارة البريطانية 1943، وليتحول بعد ذلك إلى حزب سياسي هو الحزب الوطني الذي تحول بعد ذلك ليصبح حزب الكتلة الوطنية.[1]

لقد ساعد تنوع ليبيا من الناحية الجغرافية (انقسامها إلى طرابلس وبرقة وفزان)، وتنوعها الأنثربولوجي والاجتماعي وحتى الإيكولوجي ووجود حساسيات مخيالية على بروز تشكيلات سياسية ودينية محلية، مثل: سلطة أولاد محمد في فزان(1550. 1812) والجمعية السنوسية في برقة (1870. 1931) ،إضافة إلى السلطة العثمانية المركزية (1835. 1911) والجمهورية الطرابلسية (1918. 1920) التي تعد بحق بداية ظهور الزعامة السياسية في ليبيا المعاصرة.

ولقد تصدى للعمل الخيري والديني في هذه المرحلة زوايا وأخويات دينية، أهمها:

زاوية الشيخ عبد السلام الأسمر في مدينة زليتن

زاوية الشيخ إبراهيم المحجوب بمدينة مصراتة.

زاوية الشيخ أحمد زروق بمدينة مصراتة.

زاوية الشيخ الدوكالي في مسلاته.

زاوية الشيخ النعاس في تاجوراء.

[1] بوحنية قوي، **المجتمع المدني بليبيا وموريتانيا: صراع القبيلة والدولة** ، تقارير ( مركز الجزيرة للدراسات، الجزء 3، 2014) ص4.

وهذه الزوايا كانت رافدا اجتماعيا مهما في العمل الأهلي في المرحلة السنوسية الملكية.

بعد سنة 1969، تاريخ إعلان ثورة ليبيا، ففي عام 1977 غيّر القذافي اسم ليبيا إلى الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية؛ إذ مثّلت الجماهيرية نظاما جديدا للحكم مبنيًا على مبادئ "الكتاب الأخضر" للقذافي.

أنتج نظام الجماهيرية "نظام حكم رسميًا بالغ التعقيد يشمل وفرة من المؤتمرات واللجان، مع صلاحيات متداخلة في الغالب، أسهمت في نشوء إحساس بالفوضى المنسقة والدائمة، ويبدو أن هذه الفوضى المنظمة كانت النتاج المقصود لتصميم القذافي على السيطرة الفردية الكاملة.[1]

ومن اللافت أن العقيد القذافي نفسه لم يشغل أي منصب في السلطة في الدولة الليبية، بل إنه كان يصف حكمه كحكم قائد أو متبصر حيث كان يتبنى لقب "الأخ القائد". وقد مكن عدم وجود منصب رسمي القذافي من تجنّب المساءلة، وعند الضرورة، تحميل المسؤولية عن أية إخفاقات أو أخطاء حكومية إلى أولئك الذين يتقلدون مناصب رسمية. مع ذلك، تركزت السلطة المطلقة دون شك في يدي القذافي؛ فعلى سبيل المثال، منح مرسوم الشرعية الثورية الصادر بتاريخ 9 مارس 1990 تعليمات القذافي قوة القانون وجعلها ملزمة لكافة المؤسسات، بما فيها المؤتمر الشعبي العام والمؤتمر الشعبي الأساسي. وبالمثل، وفقًا للقانون رقم 71 لعام 1972، والمادة 206 من قانون العقوبات، يمكن إصدار حكم الإعدام بشأن تشكيل مجموعات أو منظمات أو روابط على أسس أيديولوجية سياسية مخالفة لمبادئ ثورة عام 1969 أو الدعوة إلى إقامة مثل هذه المجموعات.

تم تفويض قدر من الصلاحيات في الدائرة الداخلية للقذافي، المؤلفة أساسا من عائلته وأصهاره؛ فعلى سبيل المثال، كان أحد أبناء القذافي، سيف الإسلام الذي كان يُعتبر ولي العهد غير المعلن أكثر أعضاء هذه الدائرة الداخلية تأثيرا؛ إذ تصرف كرئيس وزراء

---

[1] المنصف وناس، **السلطة والمجتمع المدني والجمعيات في ليبيا : دراسة توثيقية وميدانية** ( تونس: مطبعة الوفاء، 2000) ص ص 37. 41

فعلياً ومن بين أبنائه الآخرين، كان خميس يقود "كتيبة خميس" القوية، والتي يُزعم أنها كانت مسؤولة عن الأمن الشخصي للقذافي، بينما كان المعتصم يقود كتيبة أخرى قوية، وعيّن مستشارا للأمن القومي في عام2007. عبد الله السنوسي، قائد المخابرات العسكرية، هو عديل القذافي، بينما ابنة اللواء الخويلدي الحميدي المفتش العام للقوات المسلحة متزوجة من أحد أبناء القذافي.

وعلى مدار 42 سنة، أقام العقيد القذافي "نظاما استبداديًا متفشيًا لحكم الفرد الواحد، تستّر خلف وفرة من الأجسام والمؤسسات الشعبية الهزيلة.

وكانت اللجان الثورية تنظيما شبه عسكري أنشأه معمر القذافي في عام 1977، وكانت مهمته "حماية الثورة". وكانت اللجان مؤلفة من أفراد موالين للقذافي، مقسمين على 8 مجموعات من المغاوير تخضع بشكل مباشر لمكتب القذافي، وكانت تلك اللجان تمارس الرعب إذ كانت مسلحة ويُقدر عدد أفرادها بنحو 60 ألفا.

ومن أجل ضمان استمرار نظامه والدفع بحلمه المتمثل في "الثورة الدائمة"، اعتمد القذافي على جملة من الأدوات، وتكونت هذه الأدوات من أيديولوجيا فريدة غير قابلة للتغيير أو التعديل، وتأسيس مجموعة من شبكات السلطة غير الرسمية وتعزيز موقع عائلته وقبيلته في النخبة الحاكمةّ . وقد مكنته إدارته الذكية وتلاعبه بهذه العناصر من البقاء في السلطة لأربعة عقود.[1]

إن الشيء اللافت للانتباه هو بروز وتنامي دور اللجان الثورية كحركة قوية ساهمت في خنق كل الأصوات السياسية المعارضة، وقد تورطت في الفساد المالي والكسب غير المشروع.[2]

وقد تم في عام 1988 تشكل ما يُسمى ب"النوادي القبلية" بهدف "محاصرة المطالب المناطقية والمحلية الضيقة، التي بتراكمها، يمكن أن تتحول إلى حركات احتجاجية". وكانت هذه النوادي تهدف إلى مراقبة تحركات الشبان في المناطق القبلية واكتشاف بؤر

---

[1] عوض يوسف الحداد، **البعد الجغرافي للفساد في ليبيا** ( الأردن: دار البداية، 2011) ص 48.

[2] محمد نجيب بوطالب، **الأبعاد السياسية للظاهرة القبلية في المجتمعات العربية: مقارنة سوسيولوجية للثورتين التونسية والليبية، مرجع سابق**، ص 10.

التوتر الممكنة؛ وهي نفس الأهدافُ التي وضعت لتنظيمات "القيادات الشعبية والاجتماعية"، التي تمارس دورا تجسسيًا على مكونات المجتمع.

ولم يكتف القذافي بهذه السياسات، بل إنه أردف تلك بنشاط شخصي دؤوب، من خلال تنظيم سلسلة من الزيارات إلى المناطق والجهات، وذلك بعد القيام بدراسة مسبقة لكل زيارة والتعرف على خصائص الجماعة القبلية وتاريخها. وتقضي كل زيارة بتوقيع وثيقة عهد ومبايعة من طرف كل مجموعة قبلية يزورها.[1]

ويقدر عدد القبائل الليبية بنحو 150 قبيلة متفاوتة الأحجام، وتنقسم بدورها إلى فروع قبلية. ولكن هذا العدد يتضاءل بسبب ارتفاع معدلات التحضر من جهة، والتداخل في تسمية المدن والمجموعات القبلية من جهة ثانية، وقد عرفت الخارطة القبلية الليبية بعد "ثورة الفاتح من سبتمبر" تحالفات وانقسامات مهمة في علاقاتها بالنظام السياسي من جهة، وفي علاقاتها ببعضها وفي مجالات نفوذها من جهة ثانية.[2]

يتميز المشهد القبلي في صورته السياسية الراهنة بنوع من الانقسام لدى القبائل وخاصة بالنسبة إلى المجموعات القبلية المتوزعة بين شرقي البلاد وغربها وذلك ما يظهر من خلال الملاحظات التالية:

1 يتميز المشهد القبلي والمناطقي الليبي بالتحول المستمر، نتيجة عوامل عديدة منها حركية الأحداث ومنها المصالح والضغوط وغير ذلك.

2 ترتبط مواقف المجموعات القبلية والمناطقية على الوجه العام من النظام برصيدها العلائقي السياسي التاريخي معه إيجابًا أو سلبًا.

3 إن اصطفاف عديد من القبائل الليبية المهمة إلى جانب النظام السياسي، لا ينفي وجود معارضين أو مجموعات فرعية ساندت الثورة، ولا تزال، (ورفلة، ترهونة) كما أفرزت القبائل المعارضة أشخاصا موالين للنظام، سرعان ما التجأوا إلى المدن التي يسيطر عليها النظام (مصراتة، الزاوية، الزنتان).[3]

---

[1] **مرجع نفسه**، ص 13.

[2] **المرجع نفسه**، ص14.

1 إبراهيم شرقية، **إعادة إعمار ليبيا: تحقيق الإستقرار من خلال المصالحة الوطنية** دراسة تحليلية عن مركز بروكنجز الدوحة، 9 ديسمبر 2013، ص ص 27. 28.

نلاحظ من خلال دراستنا حول علاقة القبيلة بالسياسة، وجود وظائف كانت تؤديها القبيلة في الماضي قد تلاشت بوجود الدولة وتنازل القبيلة عن تأدية تلك الوظائف للدولة الحديثة التي أصبحت المؤسسة الأقدر على تلبية الحاجات الأساسية في المجتمع.

أما عن تطرقنا إلى القبيلة في المجتمع العربي فقد توصلنا إلى أنه في ظل الثورات العربية التي اندلعت مع بداية العام 2011، برزت في عدة دول عربية أحداث حركتها النزعة القبلية التي أثرت في الحراك السياسي وفي طبيعة الصراعات القائمة بين الأنظمة السياسية وبين المجتمعات المنتفضة، أما عن القبائل الليبية ودورها التاريخي، فقد توصلنا إلى أنه لا يمكن تجاهل دور القبيلة التي تعد أهم اللاعبين في التاريخ الليبي بشكل عام وأن المنظومة القبلية هي الأكثر تأثيرا في التاريخ الليبي.

# الفصل الثالث

## هجرة الكفاءات وإشكاليّة التنميّة "دراسة حالة

# الفصل الثالث: القبيلة وتأثيرها على العملية السياسية في ليبيا قبل وبعد الثورة.

تطرق الباحث في هذا الفصل إلى تأثير القبيلة على العملية السياسية في ليبيا قبل وأثناء وبعد ثورة، فالمبحث الأول تناولت القبيلة وتأثيرها على العملية السياسية في ليبيا قبل الثورة(المشهد السياسي الليبي قبل الثورة، قضية الشرق الليبي، التوجهات القبلية ومدى حضورها في العملية السياسية قبل الثورة).

أما المبحث الثاني عالجت فيه تأثير القبيلة على العملية السياسية في ليبيا أثناء الثورة (التطور السياسي في ليبيا الثورة، التوظيف السياسي للمعطى القبلي وخريطة القوى القبلية في الثورة، دور القبيلة في الثورة الليبية).

والمبحث الثالث والأخير تناولت فيه تأثير القبيلة على العملية السياسية في ليبيا بعد الثورة (خارطة القوى السياسية الجديدة في ليبيا بعد الثورة، القبلية و تأثيرها على العملية السياسية بعد ثورة فبراير والتحديات التي واجهتها، اتجاهات المشهد السياسي والسيناريوهات الممكنة).

## المبحث الأول:القبيلة ومدى تأثيرها على العملية السياسية قبل الثورة

سنتطرق في هذا المبحث إلى ليبيا في عهد القذافي مع الإشارة إلى بعض التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي طرأت في هذه الفترة،إضافة إلى قضية الشرق الليبي التي تعتبر النقطة الأولى لانطلاق الثورة، وأخيرا تناولت التوجهات القبلية ومدى تأثيرها على العملية السياسية في ليبيا قبل الثورة.

### المطلب الأول: المشهد السياسي الليبي قبل الثورة

بدأ القذافي عهده بعد انقلاب 1969وتصفية النظام الملكي، ثم إعلان قيام سلطة الشعب وحل الجمهورية الليبية في 2مارس 1977؛ لتصبح تسمية ليبيا الرسمية آنذاك "الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية". وقد اعتمد القذافي ما سماه "الديمقراطية

المباشرة "ووحدته الأساسية هي المؤتمرات الشعبية؛ حيث يوجد مؤتمر في كل حي سكني أو قرية يضم كل المواطنين البالغين سن ثمانية عشر من الذكور والإناث، يلتقون في تجمع يسمى "كومونة"؛ حيث يقسم كل الشعب الليبي على ثلاثين ألف كومونة، تضم كل كومونة عدد مائة شخص من الرجال والنساء المقيمين في نفس الحي. وتنعقد المؤتمرات الشعبية الأساسية ثلاث مرات في السنة[1].

كما اعتبر القذافي الجماهيرية هي تعبير عن رؤية سياسية واقتصادية واجتماعية فريدة تستند إلى المبادئ التي وضعها في الكتاب الأخضر الذي ظهر لأول مرة عام 1975م ويقدم الكتاب الأخضر بديلا للرأسمالية والشيوعية "النظرية العالمية الثالثة" التي تنص على أن الناس يديرون شؤونهم ويجدون الحلول بأنفسهم لمشاكلهم الاقتصادية والاجتماعية.

تستند ديمقراطية الشعب إلى رفض جميع أشكال التمثيل السياسي. ويشرح الكتاب الأخضر ذلك على النحو التالي: البرلمان هو تمثيل زائف للناس، والحكومات البرلمانية تمثل حلولا مضللة لمشكلة الديمقراطية... وأعضاء البرلمان يمثلون أحزابهم وليس الشعب... في أنظمة من هذا النوع يصبح الناس ضحايا، تخدعهم وتستغلهم الهيئات السياسية... التمثيل تدجيل.[2]

بدلا من ذلك ففي الجماهيرية يعتبر كل مواطن جزءا من العملية السياسية على مستوى القواعد من خلال المشاركة في مؤتمرات الشعب المحلية، التي ترفع قراراتها من خلال تسلسل من المؤتمرات واللجان إلى أن يتم نظريا على الأقل تنفيذ إرادة الجماهير، ومن هنا كان الشعار الذي يظهر على اللافتات في سائر أنحاء ليبيا: "لا ديمقراطية دون مؤتمرات شعبية".[3] وهكذا فإنه يزعم أنه لا حاجة إلى الأحزاب السياسية بالنظر إلى

---

1 زاهي بشير المغيربي، **المشهد السياسي الليبي: صعود قوى جديدة**، مركز الجزيرة للدراسات . Aljazeera. net/NR/EXERES/8653 AABE- 452B- 4A42-A 903-http://www 033DA048737F. Htm.

2 معمر القذافي، **الكتاب الأخضر** ( طرابلس، دون تاريخ) ص 7. 8.

3 **المرجع نفسه**، ص 24.

أن بوسع الناس تمثيل أنفسهم. منذ استلام القذافي للسلطة استعمل هذه الإيديولوجية لتبرير حظر جميع الأحزاب السياسية والتيارات المعارضة.

استخدم القذافي القومية العربية ومناهضة الاستعمار في النمو في السلطة؛ والذي شكل بدوره الجزء الأكبر من رأس المال الرمزي والمعلوماتي الذي استخدمه للتصديق على نظامه بصورة أقوى. وفي خطابه الرئيسي الأول في منتصف شهر سبتمبر عام 1969،

هاجم القذافي النظام الاجتماعي القديم ودعا لتغيير جذري في النظام الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وهو ما يعد قطيعة جذرية من ماضي ليبيا كدولة مستعمرة. وأمر بأن يكون كل شيء باللغة العربية؛ العلامات والتذاكر والكروت، وأصدر مرسوما إلزاميا لترجمة جوازات السفر الأجنبية إلى اللغة العربية، وبدأت حملة لاعتماد اللغة العربية كلغة رسمية دولية.

وقد أنشئ مركز الدراسات الليبية لكتابة "تاريخ مراجع لليبيا والذي يصور مجتمعا متماسكا وقوميا مواليا للثقافة العربية، ومسلما معارضا للإمبريالية الغربية.

وقد هللت الاشتراكية من قبل النظام، كما تتعلق بالعدالة الاجتماعية والتعاليم الإسلامية وقد اتخذت العديد من التدابير الرمزية الأخرى لكي تتسم ليبيا بالقومية العربية والمناهضة للإمبريالية مثل إنهاء الاتفاقات العسكرية المتفاوضة من جانب المملكة المتحدة والولايات المتحدة في عام 1953وعام1954. وبدأ القذافي أيضا في الدعوة إلى الجهاد لتحرير الشعوب المضطهدة في العالم، وأعلن "الجهاد الإسلامي لاسترداد فلسطين كواجب على كل مسلم ،وأسس صندوق الجهاد لدعم الكفاح المسلح من أجل التحرر، وللتأكيد على أن القضية الفلسطينية هي "التهديد الرئيسي لسلامة الإسلام والعالم العربي".

وقد بدأت عملية القمع بصدور قانون تجريم الحزبية عام 1972؛ الذي جعل تشكيل أحزاب وتنظيمات سياسية أو الانضمام إليها جريمة عقوبتها الإعدام. وفي عام 1973 وبعد إعلان الثورة الشعبية، تم إلقاء القبض على المئات من المثقفين من مختلف التيارات والاتجاهات الإسلامية والقومية واليسارية. ولم يعد هناك مكان في المشهد السياسي إلا للتنظيمات التي خلقها النظام؛ مثل الاتحاد الاشتراكي العربي وحركة اللجان

الثورية وغيرها، واستمرت عمليات القمع والاعتقالات والإعدامات التي طالت المثقفين والناشطين سياسيا داخل ليبيا وخارجها خلال سبعينيات وثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين والسنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين. وبدأت عمليات القمع بالتخلص من العناصر المناوئة في القوات المسلحة أعوام 1969و 1970 و 1975. ثم امتدت إلى القطاع الطلابي عامي 1976 و1977، وإلى المثقفين عام 1978، وإلى المعارضة الخارجية في الثمانينيات، إلى جانب المواجهات المسلحة مع الجماعة الليبية الإسلامية المقاتلة خلال النصف الأول من التسعينيات، وإلقاء القبض على مجموعات من المنتمين للإخوان المسلمين عام 1998.[1]

استمر نظام القذافي في عدائه الصريح لأية محاولات لتأسيس تنظيمات سياسية تتبنى أفكارا وتوجهات تتعارض مع أفكاره وتوجهاته، كما عبر عنها في الكتاب الأخضر؛ والذي يصف فيه فلسفة حكمه وأفكاره حول النظرية العالمية الثالثة وهو بمثابة دستور الدولة الليبية في عهد القذافي.

أدى بروز سيف الإسلام القذافي ودعوته منذ منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين لإدخال بعض الإصلاحات الاقتصادية والسياسية والدستورية إلى انقسام المعارضين للنظام في الداخل والخارج إلى تيارين رئيسيين: تيار يضم مجموعات من المثقفين والناشطين السياسيين من مختلف الاتجاهات الإسلامية والقومية واليسارية والليبرالية والعلمانية، ويدعو إلى الاستفادة من الهامش المتاح والعمل على توسيعه وتعميقه ودفع النظام إلى القيام بإصلاحات دستورية وسياسية واقتصادية، بحسبان أنه البديل العملي المتاح، وتيار آخر يضم مجموعات من المثقفين والناشطين السياسيين من مختلف الاتجاهات أيضا الذين يرون أنه لا فائدة من التعامل مع النظام القائم، وأنه ليس هناك أمل في إصلاحه، وأن السبيل الوحيد هو النضال ضده حتى يسقط دون تحديد كيفية القيام بذلك ومتى.

[1] **العطاء في ظل التغيير والتغيير في ظل العطاء" العطاء الاجتماعي في مصر وليبيا وتونس**"، الجامعة الأمريكية بالقاهرة مركز جون جرهارت للعطاء الاجتماعي والمشاركة المدنية ،2013،ص 27.

حيث اتسم النظام السياسي بعد عام2003 بمحاولاته للقيام بإصلاحات داخلية في ضوء موجة التحولات الديمقراطية التي اجتازت العديد من الدول المحيطة بليبيا ضمن النطاقين العربي والإفريقي ، إلا أن تجربة القذافي في إدخاله لبعض الإصلاحات لم تنل النجاح بسب مواقف القوى المعارضة في الداخل والذين عارضوا التحول الليبرالي (اللبرلة)،ومن خلال تلك التجربة حاول معمر القذافي أن يفسح المجال أمام القوى المعارضة إلا انه لم يلزم نفسه أمامها بموقف معين[1]

إذ اعتقد القذافي انه قام بالإصلاحات المطلوبة وذلك من خلال اعتماده نهجا معتدلا بإطلاقه إشارات العودة إلى النظام الاقتصادي الحر الأكثر انفتاحا .فضلا عن اعتماده الوثيقة الخضراء لحقوق الإنسان والتي ضمنت لليبيين بعض الحقوق والحريات بالرغم من أنها لم تحم حقوقهم المدنية والسياسية فالإصلاحات الاقتصادية التي أعلن عنها القذافي وسار باتجاه تطبيقها أدت إلى إشاعة حالة عدم الاستقرار السياسي في الداخل.[2]

إذ تناسى النظام السياسي الليبي عدم وجود الأحزاب السياسية والمعارضة الحقيقية والذي أثار جدلا وتساؤلات عدة منها:هل يمكن أن تتوافق الديمقراطية المباشرة مع اقتصاد السوق؟

فسياسة اللبرلة التي سار الرئيس القذافي باتجاه تطبيقها زاد من منتقديها وخصوصا عام 2005 عندما ارتفعت أسعار الوقود بنسبة 30 %على الرغم من أن النفط يشكل 95%من صادراتها و 70- 80% من واردات الحكومة الأمر الذي دفع القذافي إلى إجراء تعديلات حكومية وزارية ومنها تلك التي أجريت على وزارة الطاقة واستبدالها بالمؤسسة الوطنية للنفط.

1 منى حسين عبيد، **أبعاد تغيير النظام السياسي في ليبيا**، دراسات دولية ( جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، العدد الحادي والخمسون) ص 38.

2 خلود محمد خميس،**التغير السياسي في ليبيا وإستراتيجية التدخل الأمريكي**،بحث مقدم إلى كلية العلوم السياسية،جامعة تكريت،2011،ص 1.

أما سياسته تجاه الشعب فسارت بغير اتجاه، ففي خطاب للقذافي في الذكرى 37 للثورة والتي كانت في عام2005 اتجه القذافي نحو تشجيع الليبيين على الهجرة نحو إفريقيا وان يتحركوا قبل أن يستولي الصينيون والهنود على الوظائف الجديدة.

كما سار نظام القذافي نحو تشديد قبضته على رجال الأعمال واعتقالهم على أساس أنهم كانوا يحتكرون ميدان العمل التجاري ويخرقون مبادئ اشتراكية الشعب وهذا الاتجاه جاء ليتناغم مع ما جاء في الكتاب الأخضر ويتوافق مع ما يطرحه القذافي من إيماءات ورسائل شفهية.

ولكن سياسية الرئيس الليبي أدت إلى الشعور بعدم الرضا بطبيعة الإصلاحات الاقتصادية التي وعد بها القذافي ولم تجد الأرضية المناسبة لتنفيذها ومما زاد من توتر الأوضاع حول حكم القذافي أعابته الديمقراطية من خلال إعلانه برفض الديمقراطية القائمة على تعددية الأحزاب التي تروجها الحكومات واصفا إياها في خطاب له في 2007 بأنها عار بحق الحكومات التي تتعامل بها.

كان للأخطاء التي وقع بها القذافي أثرها في تصعيد الرأي العام الشعبي ضده في ضوء أزمة التصعيد التي شاهدتها الأنظمة السياسية في المنطقة العربية،ودول شمال إفريقيا والمتمثلة بالثورات والانتفاضات التي حدثت في مصر وتونس عام 2011 إذ كان لذلك تأثيره في لفت أنظار الشعب الليبي إلى حجم المعاناة التي كان يعيشها في ظل نظام الحكم الأوليغارجي.الذي كان من أكثر الأنظمة السياسية العسكرية احتكارا لعملية صنع القرار السياسي التي كانت محصورة في شخص الزعيم الليبي معمر القذافي بالشكل الذي حرم العديد من القوى السياسية من المشاركة في عملية صنع القرار.مما أثار ذلك صراعا على السلطة السياسية في ليبيا بين المعارضة ونظام العقيد معمر القذافي.

فضلا عن ذلك،فقد كانت هناك محفزات سياسية ودوافع اجتماعية واقتصادية داخل المجتمع العربي دفعت الشعب إلى إعلان ثورته والمتمثلة بالكبت السياسي والتمايز المناطقي والحرمان الاقتصادي الذي زاد من حدة الصراع بين مناطق شرق ليبيا وغربها وهذا ما يفسر سر انطلاق الثورة في ليبيا والتي تركزت في المناطق

الشرقية من البلاد وتحديدا في بنغازي ،حيث تعد من أكثر المناطق المهمشة [1].من قبل العقيد معمر القذافي والتي لم تمارس أي دور في عملية صنع القرار السياسي،لذا كانت من المناطق المهيأة لإحداث الثورة في ليبيا.

حيث قادت تلك المناطق (شرق ليبيا) المظاهرات وتحول مقر محكمة شمال بنغازي إلى ما يشبه ميدان التحرير في القاهرة.[2]

لقد دفع اتساع حجم المظاهرات وامتدادها إلى باقي المناطق السلطات الليبية إلى استخدام القوة العسكرية ضد المتظاهرين، ليس هذا فحسب فقد استعانت السلطات الليبية بعناصر من الجاليات العربية والإفريقية المقيمة في ليبيا لضرب المتظاهرين.كما قطعت السلطات الليبية خدمات شبكة الانترنت عن كافة المدن الليبية

وقامت بحملات تشويش الكترونية لمنع استقبال بث مختلف القنوات الفضائية العربية والأجنبية ،فضلا عن قيامها بحملة اعتقالات لبعض الناشطين السياسيين.[3]

كما طالت حملة الاعتقالات العشرات من الضباط والجنود الذين رفضوا الانصياع لأوامر القذافي بضرب المتظاهرين المطالبين بالتغيير والإصلاح.[4]

وفي محاولة من الحكومة الليبية لامتصاص نقمة الجماهير الغاضبة فقد طرحت الحكومة الليبية مبادرة تتضمن إقامة مؤتمر شعبي عام لإجراء حوار وطني للنظر في الدستور، فضلا عن إقرار مجموعة من القوانين، كقانون الصحافة والمجتمع المدني وقانون العقوبات.[5]

---

1 دهام محمد العزاوي ،**الثورة الليبية:رؤية في الدوافع والإبعاد المستقبلية** ،بحث مقدم إلى كلية العلوم السياسية، جامعة تكريت،2011، ص1. 2.

2 صحيفة الشرق الأوسط، العدد 19،11771/02/2011.

3 صحيفة الشرق الأوسط، العراق، العدد ،20،11772/02/2011.

4 صحيفة الشرق الأوسط ،العراق، العدد 11773 ، 2011/02/21.

5 صحيفة الشرق الأوسط، العراق، العدد 11774 ، 2011/02/22.

إلا أن تلك المبادرة لم تحظ بالقبول من قبل أبناء الشعب الليبي، ونتيجة لتدهور الأوضاع في ليبيا فقد قدم العديد من الدبلوماسيين الليبيين استقالاتهم وذلك لرفضهم الطريقة التي كان يتعامل بها العقيد القذافي مع المتظاهرين

ومع استمرار استقالة المسؤولين الليبيين ،فقد القي الزعيم الليبي خطابا"اتهم فيه أجهزة عربية بالوقوف وراء الاضطرابات التي تشهدها ليبيا...ورفض فكرة المغادرة أو التنحي عن السلطة"...."وأكد بأنه سيعمل على القضاء على الذين وصفهم بـ(الجرذان)".[1] مما كان لذلك الخطاب تأثيره في تصعيد الموقف بين الحكومة والمعارضة المتمثلة بالمجلس الوطني الانتقالي، ومما زاد الوضع سوء قيام النظام بقمع المتظاهرين من أبناء الشعب الليبي بالشكل الذي استفز المجتمع الدولي الذي وقف بالضد من سياسة معمر القذافي.

[1] منى حسين عبيد، **مرجع سابق**، ص 40.

## المطلب الثاني: قضية الشرق الليبي

**1 قضايا جغرافية وقبلية:** توحّدت الأجزاء الثلاثة المتمايزة لليبيا . طرابلس في الغرب وبرقة في الشرق وفزان في الجنوب . في بلد واحد فقط في الخمسينيات من القرن العشرين .وهذه التقسيمات هي جغرافية جزئياً. البلدان الرئيسية في الشرق، والغرب والجنوب تفصلها مساحات واسعة من الصحراء، حيث النقل والاتصال بينها محدود. على سبيل المثال، ليس هناك سكك حديدية أو طرقات هناك فقط طريق سريع يصل المدينتين الرئيسيتين طرابلس وبنغازي، الطريقة الكفؤة الوحيدة للانتقال من مدينة إلى أخرى هي الانتقال جوا، وهذا يتجاوز القدرات المالية لمعظم الليبيين العاديين. ونتيجة لذلك، فإن العديد من الليبيين في المناطق الشرقية كانوا يشعرون بأنهم أقرب إلى مصر منهم إلى غرب ليبيا، وهي عاطفة تعززت بحقيقة لأن العديد من القبائل الليبية تمتد إلى المناطق الغربية في البلد الجار الشرقي. على النقيض من ذلك، فإن الناس في غرب ليبيا يشعرون بأنهم أقرب إلى المغرب، خصوصا تونس، و نظرا للعلاقات التجارية إلى أوروبا سكان العاصمة بشكل عام يعتبرون أنفسهم أكثر تطلعا إلى الخارج وأكثر عالمية من نظرائهم في المناطق الشرقية؛ حتى اللغة العربية في المنطقتين تختلف بشكل واضح هناك أيضا اختلافات قبلية قوية بين الشرق والغرب [1]، كما أن العديد من القبائل تمتد على مناطق مختلفة، لكن الهياكل القبلية تمت المحافظة عليها بشكل أكثر صرامة في الشرق، وهو ما يعكس الصعوبات التي واجهتها العديد من القوى الغازية والقوى الاستعمارية في إخضاع المناطق الشرقية والداخلية لسيطرتها. كانت المقاومة الرئيسية

[1] **الاحتجاجات الشعبية في شمال إفريقيا والشرق الأوسط: فهم الصراع في ليبيا**، تقرير مجموعة الأزمات الدولية رقم 107 حول الشرق الأوسط/ شمال إفريقيا، 2011، ص 15.

التي واجهها الغزاة الإيطاليين تأتي من الشرق، حيث قاد أشهر الأبطال الوطنيين الليبيين عمر المختار، حرب عصابات ضد المستعمر الإيطالي .كما تمت المحافظة على البنى القبلية في الشرق أيضا بفضل الطريقة السنوسية التي تم تأسيسها في برقة وأصبحت جزءا لا يتجزأ من الهياكل القبلية المحلية

**2 الإسلامية:** ارتبط الشرق أيضا بالإسلامية، حيث عرف سكانه بتوجهاتهم الأكثر تقليدية ومحافظة من الناحية الاجتماعية. إنها المنطقة التي تأسست وازدهرت فيها الطريقة السنوسية، رغم أن الطريقة اكتسبت أتباعا أيضا في مناطق أخرى من البلاد.

كانت السنوسية في بدايتها حركة إحيائية سعت للجمع بين التعاليم الروحية الباطنية للتراث الصوفي الإسلامي وعناصر من الإصلاح الديني التي كانت تتطلع إلى صحابة النبي والأيام الأولى للإسلام كنموذج اجتماعي. وتأسست الحركة في مطلع القرن التاسع عشر من قبل عالم الدين الجزائري السيد محمد علي السنوسي، المعروف بالسنوسي الأكبر، الذي استقر في برقة بعد أن أُخرج عنوة من الحجاز؛ وافتتح أول زاوية له في البيضاء عام 1843حظيت التعاليم السنوسية باستقبال جيد خصوصا لدى بدو برقة الذين اجتذبتهم الرسالة البسيطة التي أعادت الإسلام إلى أساسياته، كما انجذبوا إلى قائد الحركة صاحب الشخصية الآسرة. اتسع انتشار المذهب السنوسي وذلك عن طريق عقد تحالفات مع زعماء القبائل وإدماج المذهب بالهياكل القبلية القائمة. وفي المحصلة تمكّن أتباع المذهب من السيطرة على الطرق التجارية في جميع أنحاء الصحراء من أفريقيا الوسطى إلى ساحل برقة ومصر [1].ونتيجة لذلك، ومع تطور السنوسية إلى قوة دينية وسياسية أيضا في برقة؛ في أوج ازدهارها في أواخر القرن التاسع عشر، كانت دولة مستقلة تقريبا، وهو عامل آخر أسهم في اكتساب الشرق لهوية خاصة به في العقود التالية، كان الشرق أيضا مصدراً لمعظم تيارات المعارضة الإسلامية المختلفة، سواء منها المعتدل (مثل الجماعة الإسلامية الليبية، الذراع المحلي للإخوان المسلمين) والجهادية المتشددة (مثل الجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة). رغم أن بعض كوادر القيادة كانوا من الغرب، فإن معظم المراتب كانت من الشرق؛ ولهذا تجدر الإشارة أن

[1] Joffe, **Qadhafi s Islam,** op. Cit. p 143.

معظم الأسر التي تأثرت بمذبحة سجن أبو سليم كانت من أصول شرقية ومعظم أعضاء الإخوان المسلمين والجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة الذين أطلق سراحهم في السنوات الأخيرة عادوا إلى الشرق .وعلى نحو مماثل فإن الأغلبية الساحقة للأشخاص الذين تم تجنيدهم للذهاب للقتال في العراق كانوا من الشرق وكذلك معظم الشباب الذين تم اعتقالهم بعد عام 2003 للاشتباه في أن لديهم ميولا متشددة.

**3 سياسة الدولة اتجاه الشرق:** منذ البداية، كان القذافي حذرا اتجاه المناطق الشرقية. وهذا الشعور متجذر في النزاعات القبلية على مدى قرون بين القذاذفة وبعض القبائل الأكبر في الشرق،[1] وتاريخ المنطقة الشرقية الحافل بالثورات ضد الاستعمار خصوصا ارتباطها الوثيق بالملكية التي أطاح بها القذافي وزملاؤه. وقد فاقم من هذه الأوضاع كشف النظام عن عدد من الخلايا الإسلامية المتشددة هناك في أواخر الثمانينات وفي عام 1989 اعتقلت قوات الأمن آلاف المشتبه بهم من الإسلاميين الذين وصفهم القذافي بأنهم "أكثر خطورة من الإيدز"[2] وفي مرحلة لاحقة، في أواسط التسعينيات، وبعد أن قادت المجموعات المتشددة تمرداً، اعتقل النظام الآلاف وحوّل المناطق الشرقية إلى ما يشبه المنطقة الأمنية مع وجود أمني مكثف. يمكن لهذا التاريخ المؤلم أن يساعد في تفسير الاعتقاد بأن نظام القذافي أبقى على المنطقة في حالة دائمة من سوء التنمية كعقاب لها على تمردها وحرمها من الموارد حيث تركزت الاستثمارات بشكل حصري تقريباً في الشمال الغربي. وقد اشتكى السكان المحليون من أن البنية التحتية كانت سيئة جداً وأن مياه الصرف الصحي كانت تضخ مباشرة إلى البحيرة الرئيسية في بنغازي، حيث تذهب العائلات للتنزه، وأنه ورغم الثروات النفطية الكبيرة للبلاد، فإن بعض سكان المناطق الشرقية أجبروا على العيش في مدن صفيح صغيرة. بعد اندلاع انتفاضة عام 2011، قال أحد المؤرخين المحليين في بنغازي، لقد تم إهمال المدينة بأكملها لأكثر من ثلاثين عاماً... الأموال تذهب إلى طرابلس. أعتقد أننا اعتدنا على ذلك ."غير أن الواقع

---

[1] David Blundy and Andrew Lycett, **Qaddafi and the Libyan** Revolution, London( 1987), p34.

[2] Hanspeter Mattes, **The Rise and Fall of the Revolutionary Committees** in (Vandewalle, 1995) p 109.

يُظهر أن مدن الصفيح تنتشر في العديد من المناطق الليبية؛ وليست حكراً على الشرق. كما أن الأدلة الإحصائية، على سوئها، لا تدعم مزاعم سكان المناطق الشرقية بأنهم يعانون من المعاملة التمييزية فيما يتعلق بالاستثمارات الحكومية رغم ذلك، فإن الاعتقاد بأنهم عانوا من معاملة تمييزية أسهم في تأجيج شعور العديد من سكان المناطق الشرقية بالاستياء حيال ما يعتبرونه، سواء كانوا مُحقين أم مخطئين، وضعهم كمواطنين من الدرجة الثانية. خرجت هذه التيارات الكامنة إلى السطح في فبراير 2006 عندما تحولت مظاهرة نظمها النظام ضد الصور الكاريكاتيرية الدنمركية للرسول محمد (ص) إلى مظاهرات ضد النظام. تدخلت أجهزة الأمن فقتلت عشرة متظاهرين، وجرحت آخرين واعتقلت عدة متظاهرين في طرابلس، فقد سعى في السنوات القليلة الماضية إلى بذل مزيد من الاهتمام بالمناطق الشرقية. إضافة إلى إطلاق سراح المعتقلين الإسلاميين، فقد وعد سيف الإسلام بإقامة منطقة سياحية صديقة للبيئة كبيرة في الجبل الأخضر إضافة إلى مشاريع تنموية أخرى. غير أنه، وبسبب التأخيرات الإدارية والبيروقراطية، والنزاعات داخل النظام، والأكثر أهمية الافتقار إلى الإرادة السياسية، فإن أيا من هذه المشاريع لم يتحقق. ومع بداية الأزمة الحالية، أرسل القذافي ابنه الساعدي إلى بنغازي، حيث وعد بأن الشرق سيتلقى حصة عادلة من أموال التنمية. في خطاب ألقاه في18فبراير في إذاعة بنغازي، أعلن الساعدي بأنه كلف من قبل القائد بتنفيذ خطته الخاصة بالتنمية في المدينة خلال أربعة أشهر[1]، غير أن الأمر عند تلك النقطة كان قد تأخر أكثر مما ينبغي.

[1] " **الساعدي القذافي: لن يتدخل بعد اليوم أي مسؤول في مدينة بنغازي**"، الوطن الليبية، 18 فبراير 2011، على الموقع:

. Asp ? This ID= 14425&This Cat=1. Com/more. Alwatan libya. Www

## المطلب الثالث: التوجهات القبلية ومدى حضورها في العملية السياسية قبل الثورة

على طول التاريخ الليبي كانت القضية القبلية حاضرة وبشدة في الحياة السياسية، سواء في الكفاح ضد المستعمر الإيطالي 1911. 1943، أو في عصر الملكية، أو حتى في العصر الثوري الجماهيري، فأول دستور للبلاد بعد جلاء الإيطاليين وضعه رؤساء القبائل 1949 لتؤسس بمقتضاه وعلى أساسه أول ملكية دستورية، وفي 1 سبتمبر 1969 قام مجموعة من الشباب وعلى رأسهم الملازم الأول معمر القذافي بعمل انقلاب عسكري أطاح بالملكية وأعلنوا قيام الجمهورية التي ما لبثت أن تحولت إلى نظام جماهيري يعتمد بشكل أساسي على اللجان الثورية واللجان الشعبية، وفي عام 1977 أصدر القذافي كتابا أسماه "الكتاب الأخضر" كان البعض ينظر إليه باعتباره دستور الدولة الرسمي.[1]

استمرت القبلية في التأثير على العملية السياسية في ليبيا في عهد الرئيس معمر القذافي، الذي عمل على تزكية دور القبيلة في المجتمع الليبي عن طريق توظيفها لمآرب النظام السياسية في ترسيخ سلطته المطلقة، وذلك عن طريق استلاب صلاحيات مؤسسات الدولة وإخضاع شؤونها تحت تصرف رموز قبلية موالية، ومن ثم طمس مكونات المجتمع المدني وعطل الديمقراطية التي كانت تشكل التحدي الأخطر لاستمرار حكمه.

فكانت من أولى مقولاته " من تحزب خان " وبذلك أوصد باب الحريات والتعددية وفرص الحكم الرشيد في ليبيا.

[1] **المستقبل الليبي يبحث عن خارطة طريق..... الوضع الحالي في ليبيا على الصعيد السياسي والأمني والمستقبلي**، دراسة حصرية، مركز المزماة للدراسات والبحوث، ص 3.

كما عانت الساحة السياسية في ليبيا طوال حكم القذافي فراغا دستوريا وقانونيا وحزبيا ونقابيا وتشريعيا وسياسيا حقيقيا، حيث تمكنت القبائل من ملئه وشغله طوال تلك الفترة، ففي ظل غياب القانون والدستور قامت القبائل بتشكيل الأعراف الاجتماعية لتسيير كافة أوجه الحياة، فيما عرف بـ " دربة أولاد علي "، أو ما تعرف بـ " شريعة الصحراء " وهذا العرف أو الدربة أصبح بمثابة قانون للعقوبات مستند اسميا وجزئيا إلى الشريعة الإسلامية ويتكون من 67 مادة تحدد أنماط العلاقات بين أعضاء القبيلة والقبائل عامة، وأنواع الاعتداءات والعقوبات التقليدية التي توقع على من يرتكبها، والتزمت به جميع القبائل التي تدور في فلك أولاد علي، وأصبحت الدربة صمام الأمن والأمان بين أبناء القبائل في هذه المنطقة، تقضي بينهم في كل مشاكلهم وأحوالهم المدنية والشخصية من جنح إلى جنايات.

فقد أجج نظام القذافي الزخم القبلي والجهوي في البلاد بعدة أساليب منها:[1]

ابتكر هيكلية سياسية للحكم المحلي المتمثلة في اللجان الشعبية التي يتم فرز قياداتها بالتشاور المعلن " التصعيد " وليس بالاقتراع السري، وبذلك فتح المجال للتحالفات والرهانات والصراعات القبلية والجهوية على إدارة الشؤون المحلية.

كما روج النظام للمصطلحات مثل الزحف والتصعيد والقيادة الاجتماعية واللجان والمؤتمرات الشعبية التي وجدت في القبيلة والنعرة والعصبية القبلية أرضا خصبة للممارسة والتطبيق، كذلك رسم حدود الإدارة المحلية وفق تقسيمات قبلية، فبرزت وحدات إدارية غير فاعلة على رقع جغرافية تفتقر إلى التجانس عدا تركيبتها القبلية.

أيضا ابتدع النظام ما يعرف بالقيادة الشعبية الاجتماعية وهو عبارة عن جسم قبلي يتصدر الدولة ويتكون من زعامات قبلية تدعى مباشرة من رأس النظام لمعالجة القضايا التي تتعلق بأمن الدولة. كما دعم نفوذ " مشايخ القبائل " عن طريق إدارة توزيع السلع والخدمات العقارية والقروض المالية وتوفير فرص العمل وغيرها من المزايا.

[1] حسني بن زابيه، **القبلية وخصوصية ثورة فبراير المجيدة**، المواطنة: السنة الأولى: العددان الأول والثاني، 2011، ص ص 25. 26.

كما تم توزيع مقار لهم كمنتديات ولتصريف شؤون القبيلة، كذلك سخر النظام كامل وسائل الإعلام في تضخيم أهمية دور القبيلة في المجتمع متظاهرا الاهتمام بالتراث الشعبي.

في الواقع تألف النظام أيضا من مؤسسات وقوى مثل الدائرة الداخلية المتكونة من رجال الخيمة، واللجان الثورية، والصفوف القبلية، وتنظيم الرفاق الذي يضم معظم زملاء القذافي في الدراسة وأصدقائه قبل الثورة، ابتكر القذافي "إعادة البناء القبلي Retribalization" وإستراتيجية فرق تسد المنتمية إلى المؤسسات البدوية والريفية التقليدية مثل "الميعاد" و"جبر الخواطر" و"الصفوف". فمؤسسة الميعاد هي التقاء شيوخ القبائل من أجل تدارس قضية ما، و"جبر الخواطر" هي لقاء قبلي لتسوية الخلافات وجلب الوئام.[1] كان في العادة يرسل بصفة غير رسمية قريبه ومستشاره لشؤون القبائل العقيد خليفة حنيش إلى هذه المؤسسات للحصول على تأييد القبائل أو إبرام المصالحات مع الخصوم.وقد كان الداخل الليبي وبسبب ضعف الدولتين العثمانية والاستعمارية الإيطالية قد شهد قيام التحالفات الفلاحية والبدوية، المسماة بـ "الصفوف" مقام إستراتيجية دفاعية ضد الدولة المركزية والتحالفات الأخرى، وأحيى النظام مؤسسة "الصفوف" القديمة هذه في مواجهة المعارضة الداخلية في الجيش وفي الإقليمين الشرقي والجنوبي من ليبيا.

فعلى سبيل المثال: اعتمد النظام في ما بين 1975 و 1993 لتجنيد الضباط على ثلاث قبائل:القذاذفة، والمقارحة، وورفلة، وأسقطت ورفلة من هذا الاعتبار حين أكتشف سنة 1993 التحضير لمحاولة انقلابية قوامها الأساسي ضباط من ورفلة. وتنتمي زوجة القائد الثانية صفية فركاش، إلى قبيلة قوية هي قبيلة البراعصة المنتمية إلى قبائل السعادي وهذه القبيلة قدمت له قدرا من الدعم في موطن الملكية السنوسية، ومع نهاية التسعينات أخذ القذافي يعتمد على عائلته وأبناء عمومته على رأس الأجهزة الأمنية.[2]

---

[1] Salahedin Hasan al sury, A **New System for a New State : Libyan Experiment in Statehood**

[2] علي عبد اللطيف احميدة، **دولة مابعد الاستعمار والتحولات الاجتماعية في ليبيا**، ترجمة عمر أبو القاسم الككلي، سلسلة: دراسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص 22.

فقد انتعشت القبيلة طوال حقبة القذافي التي امتدت أكثر من أربعين عاما تحت عباءة نظامه السياسي من خلال المؤتمرات واللجان الشعبية، ومن خلال عمليات التصعيد والاختيار الشعبي للقيادات، فقد انتشر في ليبيا إبان عهد القذافي ما يعرف بـ " عملية الكولسة "، وهي التنسيق والتشاور والاتفاق بين القبائل لتسمية أمين مؤتمر أو شعبية (محافظة) في الخفاء، وهذا مايعني أن الفائز بالمنصب لن يكون من خارج القبيلة في أغلب الحالات.

واستغل القذافي عائدات النفط الليبية الهائلة والتي مثلت معظم أوجه الدخل للدولة الليبية منذ اكتشاف حقول النفط في نهاية الخمسينيات، كسلاح لشراء ولاء القبائل له ولنظامه من خلال توزيع بعض عوائد النفط مباشرة عليهم وعلى أعضاء قبيلتهم، إضافة إلى بعض الامتيازات السالفة الذكر، وعلى هذا الأساس استطاع القذافي طيلة عهده توظيف قبائل كبيرة وصغيرة في الشرق والغرب والجنوب، حتى أنها تعهدت بالدفاع عنه إلى آخر لحظة في حكمه قبيل اندلاع الثورة في 17 فبراير 2011.

والأخطر مما سبق أن النظام وضع على أعلى سلم هرمية القبلية قبائل بعينها دون غيرها لارتباطها برموز محددة في سدة الحكم، بمعنى آخر قام بعقد العديد من التحالفات غير المعلنة للمآزرة عند الضرورة واستنفار القبائل لمبايعة النظام بصورة دورية خاصة عند الأزمات. كما استغل النظام القبيلة كقبيلة "فزاعة" لترهيب الشعب الليبي وبث الرعب فيه من خلال الإيحاء بأن أمن الناس وممتلكاتهم في خطر في حالة سقوط النظام الذي يترتب عليه وقوع البلاد في حرب أهلية، مما أصبح مبررا للكثير التأكيد على أهمية الانتماء والتكتل القبلي، بالإضافة إلى هذه الأساليب انتشرت العديد من السلوكيات في بعض الأوساط المستفيدة والمحسوبة على النظام والتي كانت تداعياتها مفسدة للواقع الاجتماعي مثل المحاباة والمحسوبية والوساطة والنعرة والعصبية، مما أدى إلى انعدام الشفافية وانتشار الفساد المالي والإداري والقضائي وتدهورت معها الأخلاقيات العامة وتعطلت القوانين ودخلت البلاد مرحلة الفوضى المنظمة.[1]

[1] حسني بن زابيه، **القبلية وخصوصية ثورة فبراير المجيدة، مرجع سابق**، ص 26.

ولكن سياسة الرشوة التي اتبعها القذافي واكبتها أيضا سياسة قمع واضطهاد وتفرقة بين المواطنين والقبائل على حسب ولائهم لشخصه ونظامه وأفكاره، فعلى سبيل المثال: قام القذافي باضطهاد عائلات بالكامل ومنعها من أية فرص ومزايا بالدولة، بسبب قيام بعض أفرادها بمعارضته، ولم يقتصر التنكيل على عائلة أو قبيلة وإنما امتد إلى مناطق جغرافية بالكامل، منها الإقليم الشرقي بطبرق ما يعرف أيضا ببنغازي وما حولها، والذي شهد تاريخيا ولادة الدولة الملكية، وأزعج القذافي من خلال تاريخه النضالي ضد الاحتلال الإيطالي.

وبات واضحا للعيان بمرور الوقت الفارق الشاسع بين ما توفره الدولة من ميزانية للتنمية والتعليم والصحة في ذلك الإقليم مقارنة بطرابلس العاصمة والمناطق المؤيدة للقذافي، وهذا هو السبب الرئيسي في اندلاع الاحتجاجات والمظاهرات من ذلك الإقليم أولا فور نجاح الثورات العربية الأخرى في مصر وتونس في إقصاء أنظمتها الديكتاتورية.[1]

[1] **المستقبل الليبي يبحث عن خارطة طريق..... الوضع الحالي في ليبيا على الصعيد السياسي والأمني والمستقبلي، مرجع سابق**، ص 4.

## المبحث الثاني: تأثير القبيلة على العملية السياسية أثناء الثورة

سنتطرق في هذا المبحث إلى التطور السياسي الذي عرفته ليبيا خلال الحرب، وخريطة القوى القبلية ودورها في الثورة، إضافة إلى التوظيف السياسي للمعطى القبلي في الثورة.

### المطلب الأول: التطور السياسي في ليبيا الثورة

يعد التطور السياسي في ليبيا الثورة هو أحد أهم نتائج الثورة الليبية، وإن كان هذا التطور متزامنا مع تطور الثورة الليبية نفسها مع مرور الوقت. ويعد تأسيس المجلس الوطني الانتقالي الليبي في الأيام الأولى من الثورة أحد أشكال تطور قيادة الثورة، وبدء تشكل وجهة ورؤية سياسية للثورة الليبية أو بمعنى أدق قيادة الثورة الليبية؛ ويعد ذلك إحدى السمات المميزة للثورة الليبية، وهو يميزها عن ثورتَي تونس ومصر نظرا لطبيعتها المختلفة واختلاف نظام القذافي عن نظامي مبارك وبن علي؛ حيث يتسم نظام القذافي بشمولية أوسع بكثير مقارنةً بالنظامين التونسي والمصري؛ حيث يدور النظام برمته حول شخص وأفكار القذافي فيما يتعلق بالنظرية العالمية الثالثة وإعلان قيام سلطة الشعب والتي روج لها القذافي في الكتاب الأخضر الذي يعد بمثابة الدستور في ظل نظام القذافي.

تتسم المرحلة الانتقالية بكونها عملية مركبة؛ يتمثل الجزء الأول منها في إدارة البلاد من خلال المجلس الانتقالي غير المنتخب والمؤقت وتبدأ العملية الانتقالية رسميًّا منذ

الإعلان الدستوري الأول في أوت 2011[1]. ثم انتخاب 200 عضو ليمثلوا المؤتمر الوطني العام الذي سيدير العملية الانتقالية؛ وله كامل الصلاحيات التشريعية، ويقوم بتشكيل حكومة منتخبة واختيار رئيس وزراء (أشبه بالنظام البرلماني)، وبذلك ينتهي دور المجلس الوطني الانتقالي بتسليمه السلطة لهيئة منتخبة، ثم انتخاب أعضاء الجمعية التأسيسية للدستور من 60 عضوا بالانتخاب المباشر؛ ومن ثم بدء مرحلة كتابة الدستور وطرحه للنقاش والتعديل على المؤتمر الوطني العام، وبعد ذلك يُطرح في استفتاء شعبي. وفي حالة الموافقة على الدستور ينتهي دور الحكومة المؤقتة والمؤتمر الوطني العام، ويتم إجراء الانتخابات وفقًا لاستحقاقات الدستور الجديد حتى تنتهي العملية الانتقالية بشكل كامل في عام 2013.

1. **المجلس الانتقالي:**

في أعقاب اندلاع الثورة الليبية في 17 فبراير 2011 ، وتآكل شرعية نظام القذافي تشكل المجلس الوطني الانتقالي في 27 فبراير وعقد أول جلسته في 5 مارس 2011[2]، ونجح بشكل تدريجي في اكتساب الشرعية داخليا وخارجيا، وهو بالأساس مجلس غير منتخب تشكل على يد بعض الشخصيات المستقلة أو النشطاء وبعض الشخصيات العامة البارزة في مدينة بنغازي، ثم أخذ في التوسع ليشمل أعضاءا من المدن المحررة في الشرق الليبي؛ ومن ثم مع كل منطقة يتم تحريرها ينضم أعضاء جدد لعضوية المجلس، وبدأ المجلس بعضوية 30 عضوا وانتهى بـ 63 عضوا. وفي 3 أوت 2011 صدر الإعلان الدستوري الأول ليكون بمثابة خارطة طريق للمرحلة الانتقالية ولعملية التحول الديمقراطي برمتها، وقد اشتمل على تشكيل حكومة انتقالية كبديل للمكتب

---

[1] أحمد صلاح الدين، **آفاق المجتمع المدني في ليبيا ومرحلة التحول الديمقراطي ( ليبيا والصراعات المناطقية ما بعد القبلية )، مرجع سابق**، ص137.

[2] **خطاب التأسيس للمجلس الوطني الانتقالي المؤقت**، 5 مارس2011 ، متوفر على الرابط:

.http://www.ntclibya.org/english/founding-statement-of-the-interim-transitional-natioonal-council/

التنفيذي وإنشاء مفوضية عليا للانتخابات وعقد انتخابات لمؤتمر وطني عام يتولى إدارة ما تبقى من المرحلة الانتقالية.[1]

يقود المجلس الوطني والمكتب التنفيذي مجموعة تضم عدداً من التكنوقراط وعدداً من الشخصيات السياسية من اللجنة الشعبية العامة الذين انشقوا والتحقوا بالثورة خلال مراحلها الأولى.

**2. المؤتمر الوطني العام:**

يتكون من 200عضو، منتخبين انتخابا مباشرا ليتولوا السلطة التشريعية وكذلك تشكيل الحكومة المؤقتة التي تتولى إدارة البلاد،[2] وتم توزيع مقاعد المؤتمر الوطني وفقًا لاعتبارات ديموغرافية مع وجود استثناء لبعض الاعتبارات السياسية، وهي كالآتي:102 للمنطقة الغربية، 56 للمنطقة الشرقية( برقة )، 42 للمنطقة الجنوبية وتقسم المقاعد إلى 80 مقعدا للكتل السياسية والأحزاب، و 120 مقعدا للمستقلين وتم انتخاب أعضاء المؤتمر الوطني العام في ظل انتخابات نزيهة بشكل كبير للغاية بشهادة المراقبين المحليين والدوليين، مع نسبة إقبال عالية تجاوزت 62%.[3]

**3. الجمعية التأسيسية للدستور:**

هي جمعية سيتم تشكيلها من خارج أعضاء المؤتمر الوطني العام؛ حيث سيتم انتخاب أعضاء الجمعية التأسيسية الـ 60 بشكل مباشر، بواقع 20 عضوا من المنطقة الشرقية، و 20 عضوا من المنطقة الغربية، و 20 عضوا من المنطقة الجنوبية على غرار اللجنة التي شكلت لكتابة دستور 1951، وستتولى الجمعية التأسيسية كتابة الدستور وعرضه

---

[1] علي عبد اللطيف أحميدة، **المجلس الوطني الانتقالي الليبي: المنطلقات والرهانات**، مركز الجزيرة للدراسات.

[2] **الإعلان الدستوري** الصادر بتاريخ 3 أوت 2011: http://www.hnec.ly/uploads/publisher/6-ntc-2011.pdf

[3] **المفوضية العليا للانتخاب . ليبيا 2012**: http://www.hnec.ly

للنقاش على المؤتمر الوطني العام وتعديله، ومناقشة الدستور والتصويت عليه من جانب المؤتمر الوطني العام، ومن ثم طرحه في استفتاء شعبي للموافقة عليه[1].

**خارطة القوى السياسية في ليبيا:**

**أولاً :اللاعبون الرئيسيون على الساحة الليبية وخارطة توازن القوى**

اتسمت الساحة الليبية بتفرد شخص واحد للسلطة وهو القذافي، ولم تعرف وجود قوى أو توازنات مختلفة لفترة 42 عامًا، ولكن بعد الثورة ظهرت العديد من القوى على الساحة الليبية؛ وإن كان بعض منها مازال في طور التشكل، وبعض منها كان قائمًا لكن كان يمتلك دورًا محدودًا للغاية في ظل دولة القذافي، وتلك القوى هي:

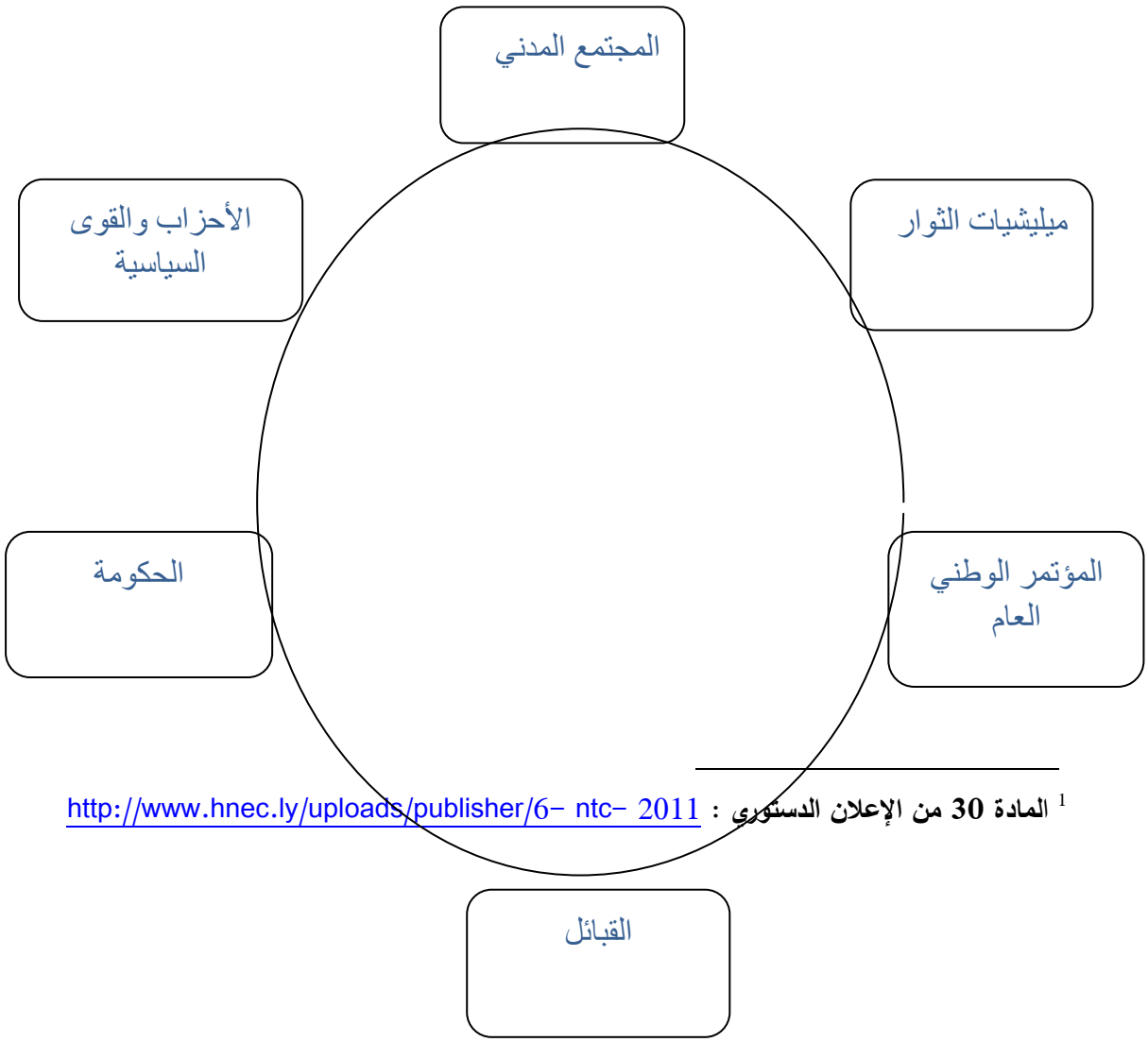


[1] **المادة 30 من الإعلان الدستوري** : http://www.hnec.ly/uploads/publisher/6- ntc- 2011 .

**المصدر**: أحمد صلاح الدين، آفاق المجتمع المدني في ليبيا ومرحلة التحول الديمقراطي ( ليبيا والصراعات المناطقية ما بعد القبلية )، ورقة مقدمة للمؤتمر السنوي الثالث للعطاء الاجتماعي والمشاركة المدنية في العالم العربي( تونس: تكافل 2013)، ص 142.

**1. المؤتمر الوطني العام**

يتكون المؤتمر الوطني العام من 200 عضو؛ منتخبين انتخابًا مباشرًا ليتولوا السلطة التشريعية، وكذلك تشكيل الحكومة المؤقتة التي تتولى إدارة البلاد، ويمثل الجهة الشرعية والمنتخبة الوحيدة في ليبيا.

ويحاول المؤتمر الوطني فرض سلطته وشرعيته على كافة اللاعبين الموجودين على الساحة الليبية؛ وعلى وجه الخصوص الميليشيات العسكرية المنتشرة في كافة أنحاء البلاد، وهو ما يُحدث نوعًا من أنواع التصادم من وقت لآخر، وإن كان الجميع يقر بسلطان المؤتمر الوطني العام.[1]

**2. الحكومة:**

تتشكل الحكومة بالأساس من خلال المؤتمر الوطني العام وتخضع لرقابته، لكن لا يشترط أن يكون الوزراء من داخل المؤتمر الوطني.

وتسعى الحكومة جاهدة لفرض هيبتها في الشارع؛ خاصة أن الحكومة مرت بمخاض صعب وقت تشكيلها نتيجة الصراع السياسي بين الإخوان المسلمين وتحالف القوى الوطنية مع محمود جبريل؛ حيث تمت الإطاحة بأول رئيس وزراء منتخب بعد عشرة أيام

[1] **القانون رقم 4 الصادر عن المجلس الوطني الانتقالي**، بتاريخ 28 يناير 2012

http://www.hnec.ly/uploads/publisher/4_elec_4_latest.pdf

قبل تشكيل حكومته؛ وذلك نتيجة حالة الاحتقان السياسي بين الكتلتين الرئيسيتين، وعلى إثر ذلك تم تشكيل الحكومة الراهنة برئاسة علي زيدان؛ والتي تشكلت من رئيس وزراء، بالإضافة إلى ثلاثة نواب لهم صلاحيات واسعة؛ نائب للمنطقة الشرقية ونائب للمنطقة الغربية وآخر للمنطقة الجنوبية . مع الأخذ في الاعتبار أن نائب المنطقة الشرقية من جماعة الإخوان المسلمين، ونائب المنطقة الغربية من تحالف القوى الوطنية، وذلك لإحداث توازن بين المناطق المختلفة، وكذلك بين الكتل السياسية الرئيسية.

**3. ميليشيات الثوار:**

تعتبر ميليشيات الثوار أحد أبرز وأهم أدوات الانتصار على القذافي وكتائبه؛ وهي القوى الموجودة على الأرض، وفي نفس الوقت تشعر بأنها مهمَّشة وخرجت من العملية السياسية حيث إنها لم تحقق مكاسب حقيقية؛ لذا نجد أن بعضًا من هذه الكتائب خاصة الصغير منها يحاول الحصول على بعض المكاسب الشخصية؛ مما يخلق حالة من حالات الصدام مع المجتمع الليبي بشكل عام ومع الحكومة الشرعية والمؤتمر الوطني بشكل خاص؛ حيث تحدث حالة من حالات صدام الشرعيات؛ شرعية الانتخاب والشرعية الثورية والواقعية على الأرض، إلا أنه على الرغم من ذلك فإنه تبقى أغلب الكتائب خاصة الكتائب الكبيرة تمتثل لأمر المؤتمر الوطني العام؛ كما هو الحال عند اقتحام مدينة بني الوليد؛ معقل أكبر القبائل الليبية في شهر أكتوبر 2012 ؛ حيث انتظرت حينذاك الكتائب الثورية الضوء الأخضر من المؤتمر الوطني للهجوم على المدينة لنيل الشرعية.

وتتسم الكتائب بأن معظمها مناطقية مثل :كتائب الزنتان التي تتكون من سكان مدينة الزنتان أو إتحاد ثوار مدينة مصراتة، والبعض الآخر من الكتائب يتسم بأنه يغطي إقليما أو منطقة كبيرة من الدولة أو يغطي أغلب ليبيا كما هو الحال في كتيبة 17 فبراير؛ التي تنتشر في كل مناطق الشرق الليبي وكتيبة علي حسن الجابر التي تنتشر في منطقة الجبل الأخضر مع وجود أعداد كبيرة من الكتائب أوالميليشيات الصغيرة، خاصة في المنطقة الغربية من ليبيا، وعلى وجه الخصوص مدينة طرابلس.

ولبعض الكتائب أهمية خاصة، مثل:" 17 فبراير "، " راف الله السحاتي "، حيث تشكل بقوات ما يعرف بدرع ليبيا والتي تمثل نواة الجيش الليبي الجديد، بالإضافة إلى قوات شبه نظامية أخرى كاتحاد ثوار مصراتة.

وتسعى وزارة الدفاع ورئاسة الأركان الليبية لدمج الميليشيات الثورية المختلفة تحت مظلة الجيش الوطني وتجميع السلاح من الأفراد، ولكن ما زالت كل تلك الخطط متعثرة إلى حدٍّ ما أو تسير ببطء شديد.[1]

**4. القبائل:**

تلعب القبائل تاريخيا دورا مهما في ليبيا، وعلى الرغم من ذلك فإنه عند استقلال ليبيا حكمها ملك من قبيلة من القبائل الصغيرة، وكذلك القذافي كان ينتمي لقبيلة صغيرة أيضا، وقد عمل القذافي على تدمير المفهوم القبَلي والقضاء على أي دور للقبائل في السياسة، وكذلك استخدمهم بما يتماشى مع مصالحه؛ كما قام القذافي بتفضيل بعض القبائل أو المناطق على أخرى؛ فقد قام بمنح العديد من المناصب لأبناء قبائل المنطقة الغربية، في حين لم يهتم بسكان المنطقة الشرقية[2]، وكذلك تشكلت قوات القذافي من قبائل رئيسية؛ مثل :ورفلة، وترهونة،وورشفانة، والقذاذفة، لكن بعد الثورة نجد أن خريطة التوازن بين القبائل والمناطق في ليبيا خلال عهد القذافي قد تم تدميرها، كما نجد أن هناك حراكًا من نوع جديد داخل المجتمع الليبي لتخطي موضوع القبَليَّة، وأنه بشكل كبير أصبحت الصراعات في ليبيا مختلفة عما سبق من مشاكل قبليَّة قديمًا إلى مشاكل مناطقية أو ما بعد قبليَّة.

ونجد أن قبيلة من أكبر القبائل في ليبيا قد تم تدمير معقلها الرئيسي وهي مدينة بني الوليد، حيث حدث انقسام داخل القبيلة الواحدة حول تأييد ضربها أو لا .وقد شارك في الهجوم على المدينة بعض من أبناء قبيلة ورفلة.

**5. المجتمع المدني:**

---

[1] أحمد صلاح الدين، **آفاق المجتمع المدني في ليبيا ومرحلة التحول الديمقراطي ( ليبيا والصراعات المناطقية ما بعد القبلية )، مرجع سابق**، ص138.

[2] أحمد صلاح الدين، **آفاق المجتمع المدني في ليبيا ومرحلة التحول الديمقراطي ( ليبيا والصراعات المناطقية ما بعد القبلية )، مرجع سابق**، ص 139.

تعتبر منظمات المجتمع المدني أحد اللاعبين الجدد على الساحة الليبية، وقد نجحت في فرض نفسها بشكل كبير وظهرت كلاعب رئيسي في الأحداث؛ متخطية كل الاختلافات المناطقية والسياسية، ومتحدثةً كصوت ليبيا الحر.

بدأ تطور المجتمع المدني الليبي أو نشأته بمعنى أدق منذ شهر مارس 2011 بعد خروج المنطقة الشرقية من قبضة القذافي ونشأة المجلس الانتقالي الليبي، وإن كان المجلس في ذلك الوقت لم يكن بالنضج الذي أصبح عليه بعد ذلك، ولكن بالتزامن معه كان المجتمع الليبي ينشئ مؤسساته وجمعياته الأهلية التي كانت تعمل بالأساس على دعم الجبهة وقوات الثوار في المنطقة الشرقية، وإن كانت قد أخذت شكلا عشوائيا وغير منظمّ في بداية الأمر نظرًا لعدم وجود رؤية واضحة للمرحلة القادمة، وقد اعتقد الليبيون أن نظام القذافي سيسقط سريعا كما حدث في مصر وتونس، ولكن مع طول أمد القتال أصبحت الجمعيات الأهلية أكثر نموًّا وتنظيمًا؛ خاصة في مدينة بنغازي.

ومن ثم عرف الليبيون منظمات المجتمع المدني وخاصة في المدن المحررة؛ وأولها مدن المنطقة الشرقية كالبيضاء ودرنة وطبرق والقبة وأجدابيا، وبعد ذلك المدن المحررة في المنطقة الغربية كمصراتة .وبعد سقوط نظام القذافي أصبحت الجمعيات الأهلية الليبية منتشرة في طول البلاد وعرضها.

ويُعد التطور المجتمعي في ليبيا بعد الثورة من ضمن أحد نتائج الثورة الليبية وأبعدها أثرًا؛ حيث تحولت من دولة لا تعرف منظمات المجتمع المدني المعاصرة إلى دولة تضم أكثر من ألفَي جمعية أهلية بعد عام واحد من الثورة.

والدور الذي لعبته منظمات المجتمع المدني موازٍ بل أكثر أهمية للدور الذي لعبته كتائب الثورة الليبية في القضاء على نظام القذافي؛ فقد ساهمت في إعادة اكتشاف المجتمع الليبي من جديد، وفي دعم الجبهة الداخلية والخارجية للثورة الليبية والتخفيف من معاناة الحرب والمساهمة بشكل فعَّال للغاية في بناء ليبيا الجديدة، وإن كان المجتمع المدني الليبي حديثًا نسبيًّا إلا أن المجتمع الليبي خلال عام نجح في تطوير مجتمع مدني يتماشى مع احتياجاته ويتسم بالديناميكية الشديدة ويمتلك تجربة وخبرة ثرية تتجاوز العام الأول لعمر هذا المجتمع.

**6. الأحزاب والقوى السياسية:**

تعتبر الأحزاب والحركات السياسية أيضا لاعباً جديدًا في ليبيا، وظهرت العديد من الحركات والأحزاب في وقت قياسي، وكان هناك تحالفات بين قوى مختلفة واستقطاب بين قوى إسلامية وليبرالية؛ وإن كانت التجربة تحتاج إلى مزيد من الوقت .ومن ابرز اللاعبين جماعة الإخوان المسلمون وتحالف القوى الوطنية . وتعد جماعة الإخوان المسلمون أقدم القوى السياسية في ليبيا بشكل عام و لكن بدأت مشاركة الإخوان السياسية الحقيقية بعد الثورة ممثلة بحزب العدالة والبناء .و من حلفاء جماعة الإخوان المسلمين حزب الوطن و المجموعات السلفية و من ضمنها حزب الأصالة، وحزب الرسالة، وحزب تجمع الأمة الوسط، ويعد تحالف القوى الوطنية الذى أنشأه محمود جبريل رئيس المكتب التنفيذي السابق للمجلس الانتقالي أثناء الثورة( رئيس الوزراء)، منافسا قويا على الساحة السياسية حيث يضم التحالف 58 حزباً .وتوجد قوى اخرى مثل الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا التى انشإت في عام1981 على يد معارضين لنظام القذافي في الخارج وترأسها محمد المقريف؛ وهو دبلوماسي سابق، وقد تحولت إلى حزب سياسي في ماي 2012 ورغم عن حصول الحركة على نتائج أقل من المتوقع حيث حصلت على ثلاثة مقاعد في انتخابات المؤتمر الوطني العام قد نجح محمد المقريف؛ رئيس الجبهة في الحصول على رئاسة المؤتمر الوطني العام، ويعتبر المستقلون هم عنصر الحسم بين القوتين المتنافستين داخل المؤتمر الوطني العام، ويتميزون بالتأرجح بين الطرفين، وإن كان الكثير منهم يميلون للتيار الإسلامي، وقد أصبح هناك تنافس بين التحالف والإخوان المسلمين لاستقطاب هؤلاء المستقلين، وإن كان الإخوان المسلمون قد نجحوا بشكل أفضل في كسب هؤلاء المستقلين.[1]

[1] أحمد صلاح الدين، **آفاق المجتمع المدني في ليبيا ومرحلة التحول الديمقراطي ( ليبيا والصراعات المناطقية ما بعد القبلية )، مرجع سابق**، ص 139.

## المطلب الثاني: التوظيف السياسي للمعطى القبلي وخريطة القوى القبلية في الثورة

منذ الاستقلال وحتى عام 1969م وحتى اندلاع ثورة 17 فبراير، استمر الاستقطاب السياسي للمعطى القبلي عنصرا فاعلا في علاقة الدولة بالمجتمع الليبي، فبقدر نهضة المشاعر الوطنية وتوحد المطالب الشعبية، في خضم ثورة متأثرة بمحيطها الإقليمي، بقدر ما نلمس بعض ملامح هذا المعطى وتدخلاته السياسية، وهو حضور يظهر في طرف النظام أكثر مما نلمسه في طرف خصومه، وهذا أمر طبيعي لأن خاصية التوظيف السياسي للبنيات الاجتماعية التقليدية ظلت ملازمة لطبيعة سياسات النظام خلال مرحلة حكمه فالتوظيف الحالي هو استمرار لأشكال التوظيف والاستنهاض الماضية، التي كانت ترتبط بمراحل تأزم النظام وظهور المعارضات.[1]

وفي هذا السياق تندرج محاولات النظام تحريك المدن والمناطق، من خلال استنفاره للرصيد القبلي أخلاقيا وعسكريا وسياسيا، وينطوي خطاب الإعلام الرسمي خلال الثورة على دعوة صريحة إلى هذا الاتجاه، معتمدا على إثارة النعرات واعتبار الثائرين على

[1] محمد نجيب بوطالب، **الأبعاد السياسية للظاهرة القبلية في المجتمعات العربية: مقاربة سوسيولوجية للثورتين التونسية والليبية، مرجع سابق**، ص 11.

النظام "مجموعات إرهابية متواطئة تهدد استقرار ليبيا"، كما تندرج في هذا الاتجاه عملية عقد "المؤتمرات القبلية"، التي كانت تعقد دوريا وتصدر بيانات الموالاة وإشارات التأييد ورفض الاصطفاف خلف الثوار، تحت سياقات متعددة أهمها رفض التدخل الغربي الصليبي.

ولعل في هذا التوجه ما يدفع إلى تحليل استراتيجيات الحشد السياسي في دعم الدولة بالاستناد إلى البعد الديني، الذي يشكل خط أحمر لدى الشعب الليبي، يحاول النظام من خلاله إحراج خصومه وجيرانه، كما ينسحب التوظيف السياسي للقبيلة على علاقات النظام السياسي بالخارج وخاصة مع المحيط الإفريقي، حيث أدت عمليات التجنيد الواسع وحشد مواقف الدعم إلى تحريك الرصيد العلائقي للنظام القائم على ما يمكن تسميته بـ "سوق المواقف السياسي"، التي أصبحت تتوازى عسكريا مع عمليات حشد المقاتلين المرتزقة.

أما خطاب قادة المجلس الوطني الانتقالي، فرغم ما يبدو فيه من تحاشي ذكر المعطى القبلي، فإن بعض ردود الفعل كانت تقتضي مجابهة الخطاب القبلي الذي استخدمته وسائل الإعلام الرسمية، بالحديث عن بعض الدعم والولاء الذي تقدمه القبائل الليبية للثوار.

لقد تميز هذا الخطاب بنوع من الذكاء والموضوعية السياسية، مقارنة بالخطاب الرسمي المتهافت بسبب شعبويته المعروفة، ومع ذلك فقد أعلن المجلس الوطني الانتقالي في بدايات شهر ماي 2011، عن تلقيه دعما من خلال "بيان ستين قبيلة ليبية"، مقابل ترويج النظام لفكرة مفادها أنه يتلقى الدعم من نحو ألفي قبيلة، كما أعلن إعلام المعارضة، عن تلقي بيانات من بعض المناطق ومنها "بيان مساندة قبائل الصيعان بالجبل الغربي يوم الاثنين 02 ماي 2011.

ويمكن تفسير نزوع قادة الثورة إلى التهميش النسبي للقبيلة، بطبيعة هذه الثورة التي تطرح نظاما ديمقراطيا بديلا، يعد بأنه سيعطي للمؤسسات المدنية الأولوية في تشكيل

هوية المجتمع الجديد، وتبين طبيعة الانتماءات القبلية لأعضاء المجلس الوطني الانتقالي، وقيادات الثوار أن الثورة تمثل في صفوفها أغلب المجموعات القبلية الليبية.

أما ما يبدو من المواقف المتفردة التي تعلن عنها بعض وسائل الإعلام، فهي تندرج في غالبيتها في سياق ردات الفعل على الأحداث الدامية، على سبيل المثال: إعلان قبيلة العبيدات، وهي قبيلة "أبوبكر يونس" الذي تم اغتياله أثناء الثورة، أنها ستتولى بنفسها التحقيق في حادثة الاغتيال واتخاذ الموقف الملائم. إلا أنه ما يمكن أن ينتبه إليه، أن ماينسب من مواقف إلى بعض القبائل هنا أو هناك في خضم الأحداث المتسارعة، لايتعدى مواقف العائلات، فاللافتات والشعارات التي تعرضها أجهزة الإعلام، وخاصة الرسمية منها لا تعبر بالضرورة عن مواقف متبلورة بالفعل لقبائل أو مجموعات محددة يمكن أن تبنى عليها تحليلات دقيقة.

وهكذا المجتمع الليبي يخوض معركة متصارعة بين طرفين، كلاهما يحشد كل ما يتاح له لإنجاح مواقفه، وهكذا تصبح القبيلة إطار انتماء ووسيلة ناجعة للتوظيف السياسي أكثر من كونها أداة عسكرية، رغم أن الانتماء إلى هذا الطرف أو ذاك كان يتحدد وفق مواقع الفاعلين ومراتبهم الاجتماعية وأدوارهم السياسية، التي أوكلت لهم في علاقتهم بالدولة ومؤسساتها.

**الطابع العسكري للقبيلة الليبية في بدايات القرن العشرين(1911-1960)**

| القبيلة | عدد قطع السلاح |
|---|---|
| الدرسة(برقة) | 6000 |
| العواقير | 14000 |
| الزوية | 11000 |
| الرجبان والزنتان | 2500 |

| | |
|---|---|
| الصيعان | 5000 |
| الحرابة | 5000 |

**المصدر**:علي عبد اللطيف حميدة، **المجتمع والدولة والاستعمار في ليبيا**( بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 1998)ص 82.

إن حركات الاحتجاج والتمرد على النظام في ليبيا اتخذت منذ نشأتها، وخاصة في التسعينات من القرن الماضي، شكلا جماعيا مناطقيا، كما تلونت بألوان سياسية وأطياف قبلية وأبعاد دينية، هذا لأن "دولة الجماهيرية" منعت بشموليتها المجتمع الليبي على مدى نحو نصف قرن من وجود أي تنظيمات مدنية. ولذلك ظلت العلاقات الحميمية والروابط الأولية، في سياقاتها الجهوية والقرابية والقبلية، تتحرك داخل أحشاء المجتمع وفي صميم بنياته، متحدية صخب الشعارات ومتفاعلة بذكاء مع سياسات متذبذبة ومتلونة داخليا وخارجيا.

وسرعان ما تحولت هذه العلاقات، التي كانت تمثل ملجأ الأفراد الذي يحميهم من ضبابية المستقبل اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا، إلى تنظيمات أهلية عسكرية مقاومة، معلنة اصطفافها إلى جانب الثورة الجديدة، بعد أن كانت تنتظر فرصة تفجيرها، وهي كامنة داخل أجهزة النظام العسكرية والسياسية وخارجها.

وعلى الرغم من أن تقسيم السلطة في النظام الليبي بعد عام 1969 اعتمد نظام المحاصصة القبلية، التي عطلت إمكانية حصول تطور مدني منظم في ليبيا مما أربك الثورة الحالية وعطل تسارعها وأفقدها فرصة الاستناد إلى تنظيمات المجتمع المدني كما هو الشأن لدى تونس ومصر، فإن ذلك لم يمنع استنهاض ولملمة الرصيد التاريخي للحركات الاجتماعية الليبية وبقايا تنظيماتها وزعاماتها، وخاصة ممن نشطوا في الخارج مع كل التتبعات والتضييقات.

ويقدر عدد القبائل الليبية بنحو 150 قبيلة متفاوتة الأحجام، وتنقسم بدورها إلى فروع قبلية، ولكن هذا العدد يتضاءل بسبب ارتفاع معدلات التحضر من جهة، والتداخل في تسمية المدن والمجموعات القبلية من جهة ثانية، وقد عرفت الخارطة القبلية الليبية بعد ثورة الفاتح من سبتمبر تحالفات وانقسامات هامة في علاقاتها بالنظام السياسي من جهة، وفي علاقاتها ببعضها البعض وفي مجالات نفوذها من جهة ثانية.

لقد عملت ثورة 17 فبراير على إعادة تشكيل هذه التحالفات، من خلال تبديل أسس الولاء للنظام السياسي. وكان للدافع السياسي لتحقيق الديمقراطية ومقاومة الاستبداد الأثر الفعال في هذه الثورة، التي اندلعت في أغلب مناطق القطر الليبي، وبمشاركة كل المجموعات لكن خصوصية هذا الحراك ظلت تطبع المشهد القبلي الليبي الذي لم تهدأ تحركاته، ولم تتوقف تحالفاته أثناء تطور الأحداث السياسية والعسكرية التي أفضت إلى توسع دائرة نفوذ الثورة الجديدة، كما تميز المشهد منذ بداياته باصطفاف واضح وانحياز جلي لجانب الثورة لدى المجموعات القبلية، التي انشق أبناؤها القياديون عن النظام، ولذلك تميز الولاء للمجلس الوطني الانتقالي بطابع الانضمام المناطقي والجماعي.

يتميز المشهد القبلي في صورته السياسية الراهنة بنوع من الانقسام لدى بعض القبائل، وخاصة بالنسبة إلى المجموعات القبلية المتوزعة بين شرقي البلاد وغربها، وهذا ما سنتطرق إليه في النقاط التالية[1]:

– يتميز المشهد القبلي والمناطقي الليبي بالتحول المستمر، نتيجة عوامل عديدة منها حركية الأحداث ومنها المصالح والضغوطات وغير ذلك مثال ذلك أن قبيلة مسلاتة انتفضت إلى جانب الثوار يوم الخميس 4 أوت 2011.

– ترتبط مواقف المجموعات القبلية والمناطقية على الوجه العام من النظام برصيدها العلائقي السياسي التاريخي معه إيجابا وسلبا.

[1] محمد نجيب بوطالب، **الأبعاد السياسية للظاهرة القبلية في المجتمعات العربية: مقاربة سوسيولوجية للثورتين التونسية والليبية، مرجع سابق**، ص14.

– تأثرت أغلب المواقف المساندة للثورة الجديدة سلبا بعد الخطاب الهجومي الذي ألقاه القذافي، بعد أيام قليلة من اندلاع الثورة (خطاب دار دار – زنقة زنقة) المشحون بالتحريض والإثارة.

– رغم اصطفاف عديد القبائل الليبية الهامة إلى جانب النظام السياسي، فإن ذلك لا ينفي وجود معارضين أو مجموعات فرعية ساندت الثورة ولا تزال ( ورفلة، ترهونة...)وفي مقابل ذلك أفرزت القبائل المعارضة أشخاصا موالين للنظام، سرعان ما التجأو إلى المدن التي يسيطر عليها النظام (مصراتة، الزاوية، الزنتان...).

– وجود عديد المدن التي تطابق أسماؤها أسماء القبائل، مقابل وجود مدن أشهر من قبائلها مثل الزاوية وصبراتة وغيرها.

– تتوزع القبائل ذات الأصول الأمازيغية على الجبل الغربي والساحل (زوارة)، والجنوب في علاقة مع التوارق.

إن الحركة الاحتجاجية التي تحولت إلى ثورة جارفة، سرعان ما انتشرت في أغلب المناطق المكتظة بالسكان في الشرق وفي الغرب، واستطاعت إلى درجة كبيرة، أن تنزع من القبيلة فتيل الصراع والعنف الداخلي الذي ورثته وحاول النظام تفجيره، وهكذا تم تحويل الإرث الاجتماعي القبلي إلى عنصر قوة وتضامن بين المجموعات السكانية، بما يؤكد ترسخ فكرة الوطنية لدى الشعب الليبي، وهي فكرة افتقدت مرتكزات تنظيمية صلبة ستضمن لها الثورة تحقيق ذاتها، من خلال ما ستوفره الحرية والديمقراطية في نظام سياسي مأمول، يقوم على شرعية بدأ الشعب بجميع جهاته وتلويناته الاجتماعية والجغرافية يساهم في صنع محددات قيامها ووجودها، إنها الديمقراطية المفقودة التي تحدث عنها المؤرخ الفرنسي برنارد لوجان حينما تساءل عن مآل أزمة التحالفات القبلية التي لم يبنها التاريخ، وإنما شيدها النظام السياسي لمعالجة أولوياته، ومواجهة تحدياته الطارئة والمطولة.

ورغم أن الحركة السنوسية بوصفها تنظيما طرقيا، كانت قد لعبت دورا مؤثرا في المجتمعين المدني والسياسي الليبيين قبيل ثورة الفاتح من سبتمبر، باعتبارها إطارا

أيديولوجيا ساهم في توحيد المجتمع في المقاطعات الأربع المعروفة والمتمركزة[1]، إلا أن هذه الحركة لم يكن لها دور يذكر خلال ثورة 17 فبراير التي كشفت عن خطاب وممارسة جديدين، مما يدل على تغير جذري في النسيج الاجتماعي والسياسي للمجتمع الليبي.

إن التوظيف الواسع للهياكل القبلية المتبقية بفضل ما تمتلكه من قدرات على التحريك والتعبئة[2]، هو الذي يفسر شدة اتكاء النظام على هذه البنيات بعد عجزه عن خلق تنظيمات مدنية بديلة. وإذا ما تم البحث عن هذا التناقض في الميدان، فإن الوقائع تؤكد فقدان البنية القبلية للعديد من خصائصها ومميزاتها بفعل عوامل التحديث، وأهمها التعليم وعصرنة الإدارة وبناء مؤسسات الدولة واكتشاف البترول... إلا أن هذه العوامل لم تمنع استمرار مظاهر الحياة البدوية في المدينة وحرص الأفراد والجماعات على تبني قيم المجتمع التقليدي. هذه الخصوصيات التي تميز النظام الاجتماعي الليبي فرضت القبيلة كبنية اجتماعية ثقافية سياسية كامنة، لكنها ليست فاعلة إلا حينما يتم توظيفها في الحراك الاجتماعي صعودا أو نزولا، حينذاك تصبح هذه البنية التي خلخلها التحديث ولم يقض عليها، أداة يتم بها التجنيد والتهديد. إنها وسيلة احتماء الفرد والجماعة من الدولة، وهي في الوقت نفسه وسيلة لاحتماء الدولة من الأفراد.

بالرغم من كل هذا إلا أن القبيلة كانت حاضرة بصورة إيجابية من خلال الحفاظ على التماسك الاجتماعي وتحقيق التضامن، وهيمنة النزعة الاستقلالية، والميل إلى الممانعة في الشخصية الليبية. كما تتمثل الخصوصية الاجتماعية الليبية في هذا الجانب، في ضعف دور الفرد مقابل قوة دور الجماعة، لكن هذه الجماعة لم تستطع الحفاظ على مكانتها القديمة واكتفت بالسلطة المعنوية وبحضور روح الجماعة في مراحل التأزم السياسي، هذا ما يفسر لنا أن أغلب معارضات النظام اتخذت في كل الفترات شكلا جماعيا، كما أن موالاته كانت هي الأخرى موالاة جماعية تابعة للزعامات القبلية.

---

[1] محمد نجيب بوطالب، **سوسيولوجية القبيلة في المغرب العربي** ( بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، ط2، 2009) ص 99.

[2] المنصف وناس، **الدولة والمسألة الثقافية في المغرب العربي** ( تونس: 1995) ص 69.

وتندرج في هذا السياق معارضة النظام خلال ثورة 17 فبراير، حيث انخرطت المجموعات في هذا الموقف بشكل يحمل هويات المناطق والمدن والقرى والقبائل والعائلات، وذلك ما جسدته عمليات انخراط الشباب في صفوف الثوار، وهجرة العائلات واختفاء البعض الآخر، وانتشار المعارضة السرية، وبالمقابل ذلك فإن الكثير ممن استمر ولاؤهم للنظام، كانت مواقفهم مرتهنة بوضعيات حميمية، نتيجة دور أقربائهم أو مراكز وجودهم من جهة، أو نتيجة تحالفات جماعاتهم والتزاماتها ضمن تقسيم الأدوار وفق نظام المحاصصة من جهة ثانية، أما الأطراف التي تبدو صامتة، فهي في حالة انتظار بسبب الخوف من الانتقام والمحاسبة، لكن صمتها لن يطول لأنها تنتظر فرصة الهروب إلى صفوف الطرف المنتصر.

إن مظاهر التلاحم الاجتماعي السياسي التي توظف المعطى العائلي والقبلي، تتجسد في خضم الأحداث الخطيرة في الزخم الملحوظ في علاقات التضامن والتماسك الاجتماعي الذي قضى على كل احتمالات ظواهر الجوع والتشرد التي تصحب عادة مثل هذه الوضعيات من الحرب والنزاع. فقد تحولت الروابط الاجتماعية القرابية والجوارية والجهوية إلى عنصر قوة للحفاظ على تماسك المجتمع الليبي، وميله إلى الالتحام في مواقع وجوده داخليا وخارجيا.

استطاعت هذه الروابط أن تخفف من حدة ضغوطات الخوف من دمار الحرب ومن انعكاسات عمليات التهجير والمحاصرة، هذا ما اتضح ميدانيا في تجمعات العائلات الليبية المهاجرة إلى الجنوب التونسي، وخاصة في المناطق المجاورة للأراضي الليبية.[1]

**خريطة القوى القبلية:**

يشكل العامل القبلي أحد أبرز العوامل في الصراعات الداخلية في ليبيا سواء إبان حكم القذافي أو بعد الثورة، خاصة أن القبيلة تعد أحد قنوات الحصول على الحقوق والعمل في المؤسسات الدولة، والحماية في هذا البلد بحسب قوتها السكانية وامتداداتها

[1] محمد نجيب بوطالب، **الأبعاد السياسية للظاهرة القبلية في المجتمعات العربية: مقاربة سوسيولوجية للثورتين التونسية والليبية، مرجع سابق**، ص 18.

داخل ليبيا، وتضم ليبيا 140 قبيلة ومجموعات عائلية لها امتدادات وتداخلات جغرافية داخلية، وعابرة للحدود مع دول الجوار، وخاصة مصر وتونس والجزائر وتشاد، غير أن القبائل التي لها تأثير فعلي لا تتجاوز 30 قبيلة وتكتل عائلي.

ويعود نسب غالبية القبائل العربية في ليبيا إلى قبيلتين عربيتين نزحتا من الجزيرة العربية هما " بني سليم " التي استقر غالبيتها في برقة، و" بنو هلال " الذين استقروا ناحية الغرب إلى طرابلس، وهناك قبائل من أصول غير عربية مثل البربر غير أن نسبتهم ضئيلة في المكون القبلي في ليبيا، ورغم أن القبائل لم تشارك بفعالية في الدعوة للثورة الليبية حيث بدا أن نشطاء مدنيين هم الأكثر صعودا وتجاوزا للعامل القبلي، إلا أنها هي التي لعبت دورا أساسيا في نجاحها بشكل عام، فالقبائل المتحالفة مع القذافي وخاصة الورفلة والقارحة تركته يسقط في معركة طرابلس خصوصا، على أنه ينبغي الانتباه عند التعامل مع القبائل في ليبيا فهي ليست وحدة متجانسة بمعنى أنه بداخلها تيارات مختلفة، كما أن سيطرة قيادات القبيلة ليست بذات القوة قبل الثورة، خاصة مع ارتفاع عنصر التمدين والتحضر لدى أفراد القبائل وانضوائهم تحت لواء إما مليشيات جهادية أو أحزاب سياسية قد تكون الأكثر تأثيرا على توجهاتهم، وتنقسم خريطة القبائل من حيث القوة والنفوذ الجغرافي إلى ذلك أنماط رئيسية:[1]

**1. القبائل الأكثر تأثيرا في موازين القوى خاصة في غرب ليبيا:**

**قبيلة ورفلة:** وهي أكبر القبائل في هذا البلد، حيث يصل عدد المنتمين لها إلى ما يقرب من مليون نسمة، أي حوالي سدس سكان ليبيا تقريبا، وتتمركز هذه القبيلة بمنطقة فزان في الجنوب والجنوب الشرقي للعاصمة طرابلس، كما تملك امتدادات في بنغازي وسرت وتشكل هذه القبيلة أحد دعائم مواجهة الإسلاميين بسبب ما تعرض له أفرادها خاصة في مدينة بني الوليد من قتل على يد غريمتها مصراته، ولعل هذا يفسر لماذا دائما يتعثر الإسلاميون في انتخابات ليبيا سواء في 2012 و2014 أمام تحالف القوى الديمقراطية.

**المقارحة:** وهم يرتكزون بمنطقة وادي الشاطئ في الوسط الغربي لليبيا، وينحدر منها

[1] خالد حنفي علي، **خرائط القوى القبلية والسياسية والجهادية في ليبيا بعد الثورة**، مجلة أوراق الشرق الأوسط، العدد64، سبتمبر2014،ص ص 46 . 47.

رموز أقامت علاقات تحالف مع القذافي مثل عبد السلام جلود، وعبد الله السنوسي، وعبد الباسط المقرحي، على أن المقارحة مثلهم مثل الورفلة معادون للصعود الإسلامي، وخاصة الجهادي ولديهم تحالفات مع الزنتان في مواجهة مصراتة.

**ترهونة:** وتضم عددا كبيرا من القبائل الفرعية يقدرها البعض بنحو 60 قبيلة، وتتمركز في منطقة ترهونة في الجنوب الغربي لطرابلس، ويشكل عناصرها حوالي ثلث سكان العاصمة طرابلس.

**مصراتة:** وهي أكبر القبائل المعارضة تاريخيا للقذافي في الشرق، ولكن الاسم أطلق على مدينة في شمال غرب ليبيا وتملك تأثيرات كبيرة على درنة وبنغازي، وارتباطات مع الجهاديين الإسلاميين، لاسيما أن غالبية المنتمين لمليشيات درع ليبيا المنتشرة في الغرب والوسط تنتمي لهذه المدينة.

**الزنتان:** وهي قبائل تقطن في منطقة الجبل الغربي، ولديها علاقات قوية مع الجزائر خصوصا، وتملك الزنتان مليشيات ينتمي أعضائها لمؤسسات أمنية إبان حكم القذافي، وهي الصواعق والقعقاع ومدني، وفتحت الزنتان خطوط اتصال واصطفاف مع قبائل رافضة للصعود الإسلامي ومصراتة، مثل ورفلة وترهونة والصيعان والمقارحة ورشفانة، وهي قبائل ترفض العملية السياسية وتعادي الميلشيات والإخوان والجماعات التكفيرية، كما أنها في خلاف حاد مع قيادات وثوار مدينة مصراتة.

## 2. القبائل الأكثر تأثيرا في الصراع شرقي ليبيا:

ومن أبرزها العبيدات والبراعصة والعواقير والمسامير، وهي قبائل تعيش في الشرق الليبي بمنطقة الجبل الأخضر، وطبرق حتى نواحي بنينه بالقرب من بنغازي، ومنها وزير الداخلية عبد الفتاح يونس العبيدي ( من قبيلة العبيدات ) الذي أعلن انفصاله عن نظام

القذافي والالتحاق بالمتظاهرين في بنغازي، ومعظم هذه القبائل لها امتدادات داخل مصر وخاصة البراعصة، علاوة على قبائل أخرى في الشرق الليبي، مثل السعادي والمجابرة والهنادي وغيرها.

وفي شرق ليبيا، تبرز أيضا هنالك قبيلة المغاربة وهي واحدة من القبائل المؤثرة بشدة في هذه المنطقة، إذ ينتمي لها إبراهيم الجضران قائد مليشيات برقة المؤيد للفدرالية والذي حاصر الموانئ النفطية، وقادت تلك القبيلة المفاوضات بين الجضران والحكومة لفك الحصار عن الموانئ النفطية في ديسمبر2013، وهي تنتشر في مدينة أجدابيا، وتملك تلك القبيلة عداء اتجاه التيار الإسلامي الجهادي في شرق ليبيا.

ويمكن الإشارة إلى أن عملية الكرامة لحفتر ضد الإسلاميين المسلحين أبرزت اصطفافا قبليا في شرق ليبيا، حيث نال حفتر تأييدا من قبائل، قبائل العبيدات والمرابطين والبراعصة والحاسة والفوائد والشواعر، بخلاف ذلك فثمة قبائل صغيرة في وسط ليبيا مثل القذاذفة وهي القبيلة التي ينحدر منها معمر القذافي وتتمركز بمنطقتي سبها في وسط البلاد وسرت على شاطئ المتوسط غرب طرابلس، والمعدان التي ينتمي لها حفتر.

**3. القبائل الأكثر تأثيرا في الجنوب الليبي:**

وتظهر هنا صراعات بين القبائل ذات الأصول الأفريقية وخاصة التبو الذي يعانون من اضطهاد السلطات الانتقالية بعد الثورة، والقبائل العربية مثل الزوي، وهي صراعات تدور مجملها على التجارة غير الشرعية عبر الحدود مع تشاد، كما يوجد في هذه المنطقة أيضا الطوارق: وهي قبيلة أمازيغية تتركز في مدينة غات بأقصى الجنوب، وقد حرمت هذه القبيلة لسنوات طويلة من أبسط حقوقها الطبيعية، مثل الرقم الوطني وجواز السفر، وتظهر أيضا في الجنوب والشرق، قبيلة أولاد سليمان وهي مكونة من عدة قبائل صغيرة تتركز أساسا في مناطق سرت وفزان، ولها فروع في كل من مصر وتونس وحتى في تشاد والنيجر. [1]

[1] خالد حنفي علي، **مرجع سابق**، ص 48.

## المطلب الثالث: دور القبيلة في الثورة الليبية

**"إن الأوطان كثيرة القبائل قل أن تستحكم فيها الدولة" عبد الرحمان بن خلدون**

تعد التنظيمات الاجتماعية وعلى رأسها القبيلة مكونا رئيسا من مكونات ما يعرف برأس المال الاجتماعي في الدولة الليبية، حيث تمتد تأثيراتها كمتغير وسيط على بنية العلاقة بين الدولة من جهة، والمواطنين من جهة أخرى، وبالتالي فهي تحدد مستوى مأسسة الدولة وقدرتها على توجيه وصناعة القرار، ومدى إعمال سيادة القانون على كافة أراضيها.

وإذا كان من المسلَّم به أن القبيلة في الدول العربية تعد إحدى اللبنات الأساسية المكونة للدولة، إلا إنه لا يجب أن يقودنا هذا الأمر إلى استنتاج مضلل يقتضي أن النفوذ القَبَلي في الدول الحديثة يعد أمرًا طبيعيًّا ومقبولاً، ومن ثَمَّ يجب إدامته أو تغذيته، بل إن العكس هو الصحيح؛ فحينما تستقوي القبيلة برابطتها العصبية على مركزية الدولة

فإنها تحدث خللاً وتفككًا في بنية الدولة وفي مجتمع الأمة كذلك،لذا يصبح من الضروري إخضاع الأطر القَبَلية للصيرورة التاريخية القائمة على حقيقة أن الانتقال من مجتمع القبيلة أو العشيرة إلى مجتمع الدولة الوطنيّة، يقتضي تحويل السلطات الرئيسة من مجتمع القبيلة إلى كيان الدولة.[1]

تعتبر القَبَلية من العوامل التي أثرت في تشكيل الثقافة السياسية المعاصرة في ليبيا، وترتبط أسماء القبائل الليبية بما قدمته من شهداء في حروب ليبيا ضد الاستعمار الإيطالي .ولغالبية هذه القبائل امتدادات كبيرة وعميقة داخل دول الجوار، ويوجد في ليبيا نحو 140 قبيلة وعشيرة لها امتداداتها الجغرافية عبر الحدود.[2]

ويتكون المجتمع القَبَلي في ليبيا من خليط من القبائل العربية، وقبائل المرابطين التي تمتزج فيها العناصر العربية والبربرية، والقبائل غير العربية، وتتوزع هذه القبائل على امتداد رقعة الأراضي الليبية، حيث تنتشر قبيلة سليمان في الجنوب الليبي، وقبيلة البراعصة شرق البلاد، وقبيلة القذاذفة في طبرق وبنغازي وسرت وفزان وطرابلس وغريان والزاوية الغربية، وقبائل البربر أو الأمازيغ في جبال غرب
البلاد، والطوارق في دواخل الصحراء المتاخمة مع حدود تشاد والنيجر والجزائر ومالي، أما قبيلة التبو فتستوطن مناطق أوزو غدامس والقطرون جنوبًا والكفرة جنوب شرق البلاد.

وترى العديد من الدراسات أن القبائل الكبيرة التي لها تأثير فعلي في ليبيا، لا يتجاوز عددها 30 قبيلة وتكتل عائلي على الأكثر.[3] وتعد أكبر القبائل في ليبيا وأكثرها نفوذًا وفقًا للانتشار الجغرافي قبيلة بني سالم في برقة وقبيلة بني هلال غرب ليبيا، وفي الشمال الغربي من ليبيا إقليم طرابلس فإن أهم القبائل هي ورفلة، وترهونة، وفي منطقة

---

[1] توفيق محمود أبو حديد، **التعصب القبلي في السلوك الفصائلي السياسي الفلسطيني وأثره على التنمية السياسية**، أطروحة ماجستير، نابلس: جامعة النجاح الوطنية، 2010، ص 1.

[2] عبد الستار حتيتة، **الخريطة القبلية الليبية: شبكة ولاءات تحدد مصير القذافي**، صحيفة الشرق الأوسط، 2011/02/22.

[3] منصورية مخفي، **نظام القذافي في قبضة القبائل الليبية**، سلسلة تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، مارس 2011، ص 3.

برقة، هناك قبائل كراغلة والتواجر والرملة، أما قبيلة القذاذفة، فقد كانت صغيرة في الأصل وغير ذات أهمية تذكر، قبل أن يصل العقيد القذافي إلى السلطة سنة 1969م ويصبح لها دور أكبر منذ ذلك الحين، أما أكثر القبائل تهميشًا فتوجد في شرق ليبيا، حيث توجد أهم الموارد النفطية في البلاد[1].

وفي طبرق وما حولها وحتى نواحي منطقة بنينة، وبالقرب من بنغازي، تنتشر قبائل العبيدات، التي تتكون من نحو خمس عشرة عشيرة، وتعد من أقوى قبائل برقة، وينتمي إليها اللواء عبد الفتاح يونس وزير الدفاع الليبي السابق ورفيق القذافي الذي انشق عليه مع اندلاع الثورة الشعبية، قبل أن يلقى حتفه غيلة، أما قبيلة المجابرة، فتتركز في مناطق جنوب غربي طرابلس قرب منطقة الجبل الغربي.

إن تتبع سياقات النشأة والمسار لجماهيرية القذافي العظمى يؤكد حضور البعد القَبَلي بشدة، توظيفًا وتجنيدًا واحتواءً، بدءًا من عمليات التصعيد والاختيار الشعبي في الأمانات الشعبية المناطقية، وصولاً إلى المناصب العليا في أروقة الحكم المختلفة على مستوياتها العليا.

وإذا كانت أمانة المؤتمر الشعبي واللجان الشعبية هي التنظيمات السياسية الرئيسة في ليبيا القذافي، فإن هناك تكوينات قَبَلية صريحة ذات حضور على المشهد السياسي مثل روابط شبان القبائل والنوادي القَبَلية التي تم تدشينها منذ عام 1977 بهدف محاصرة المطالب المحلية والمناطقية التي قد يفضي توسعها إلى حالة من التمرد على نظام العقيد القذافي[2].

ويمكن تقسيم النفوذ القَبَلي في حقبة العقيد القذافي إلى مرحلتين اثنتين؛ أولهما :مرحلة التهميش والتذويب، والتي استمرت طوال عقدين ونصف وتحديدًا منذ ثورة الفاتح من سبتمبر 1969 وحتى عام 1994 ، وفيها عمد العقيد القذافي إلى إلغاء وتهميش النظام القَبَلي، وجعل هذا الهدف واحدًا من المبادئ الأساسية لثورته الشعبية، وثانيهما :مرحلة التوظيف والاحتواء، والتي بدأها منذ عام 1994 رغبة منه فيضخ مزيد من الحيوية

[1] آمال العبيدي، **القبيلة والقبلية في ليبيا**، صحيفة ليبيا اليوم، 2010/08/31.

[2] المنصف وناس، **السلطة والمجتمع والجمعيات في ليبيا**( تونس، مطبعة الوفاء، 2000) ص 81.

والمشاركة الجماهيرية في مؤسساته الشعبية، فقام بإنشاء لجان شعبية للقيادات الاجتماعية، قوامها الأساسي القيادات القبلية، وهو ما ترسخ وازداد وضوحًا عام 1997 مع توقيع قادة القبائل على ما عُرِفَ ب "وثيقة الشرف" والتي تعهدوا بمقتضاها بالولاء للنظام الثوري، والتكاتف ضد أي عشيرة أو قبيلة تقوم بأي معارضة مسلحة لنظام الجماهيرية.

لقد كان القذافي ينتهج في تعاطيه مع الملف القَبَلي على مدى عقود حكمه سياسة العصا والجزرة، فالقبائل الوفية له كانت تحصل على امتيازات مادية ومعنوية كبيرة، فيما كان الحرمان والعقاب من نصيب القبائل المعارضة .ومن ثمَّ فقد أدت هذه السياسة إلى ظهور مبدأ الولاء قبل الكفاءة، فقد كان القذافي يعطي القبائل المال والوجاهة وفرص العمل، إلى جانب تعزيز قرابات الدم والمصاهرة من خلال

التزاوج بين القبائل .الأمر الذي كرس من نفوذ وسلطة القبيلة بين المواطنين، حيث كان الليبيون يجدون أنفسهم بحاجة إلى الاعتماد على العلاقات القَبَلية من أجل الحصول على حقوقهم واحتياجاتهم أو الحصول على الأمن والحماية، أو حتى من أجل الحصول على وظيفة في مؤسسات الدولة.

أما دور القبيلة في الثورة الليبية لعب دورا مهما، والتي انطلقت شرارتها الأولى عقب أيام من الإطاحة بنظام الرئيس حسني مبارك في مصر، وتحديدًا يوم 14 فبراير 2011، حيث أصدر 213 شخصية ممثلة لمجموعة من القبائل والفصائل والقوى السياسية والتنظيمات والهيئات الحقوقية الليبية بيانًا طالبوا فيه الزعيم الليبي معمر القذافي بالتنحي عن سدة الحكم، مؤكدين على حق الشعب الليبي في التعبير عن رأيه بمظاهرات سلمية دون أي مضايقات أو تهديدات من قبل النظام.

وسرعان ما تحولت هذه الدعوة إلى تحرك فعلي على الأرض مع الدعوة إلى يوم غضب في 17 فبراير للإطاحة بنظام القذافي، الأمر الذي تعاملت معه قوات القذافي بقسوة وقمع شديدين، وهو ما أدى إلى انفلات الأوضاع بصورة مفاجئة في عدد من المدن الليبية، لاسيما شرقي البلاد، نظرًا لتاريخ إقليم برقة الذي يقطنه نحو 30% من سكان ليبيا المناوئ لنظام القذافي، حيث كانت القبائل في برقة تدعم

تاريخيًّا حكم الملك إدريس السنوسي لاعتبارات تتعلق بالثقافة السياسية المحافظة لتلك القبائل، ومن ثَمَّ فلم يرضوا أبدًا بحكم العقيد القذافي الذي انقلب على السنوسي قبل أكثر من أربعة عقود.

ومع اتساع رقعة الاحتجاجات الشعبية في ليبيا، تزايدت ممارسات القمع من قبل نظام القذافي لدحر الثوار مستخدمًا لميليشيات مرتزقة من الأجانب، إذ إنه على الرغم من التعتيم الإعلامي الذي فرضته الحكومة الليبية على تلك المسألة، فقد أظهرت العديد من التقارير والإفادات التي أدلى بها الثوار أنفسهم وبعض المنظمات الدولية وجود قوات من المرتزقة الأفارقة تدافع عن نظام القذافي ويستخدمها الأخير لقمع الانتفاضة الشعبية التي تسعى للإطاحة به وبنظام حكمه.[1]

ومع سقوط مدينة بنغازي في قبضة الحركة الثورية في 19 فبراير 2011 ، أعلنت كلٌّ من قبائل ورفلة( الشرق)، التي يزيد حجم أبنائها عن مليون نسمة وتتألف من 52 قبيلة فرعية، وقبائل ترهونة( الشرق )التي يناهز أفرادها المليون نسمة كذلك، كبرى القبائل الليبية عن انضمامهما للثورة الشعبية المطالبة بتنحي القذافي، هذا بالإضافة إلى قبائل الزوية التي تقطن في المناطق النفطية في شرق ليبيا، وقبائل الطوارق في الجنوب، التي يشتهر أبناؤها باللثام ويتكلمون الأمازيغية، وكذا قبيلة الزنتان التي كانت من أولى القبائل التي انضمت للثورة الشعبية، وتعد من كبريات القبائل العربية وتقطن في جبال نفوسة، وهي معروفة بقربها من ورفلة.

ولقد أكسب تزايد التأييد القَبَلي للثورة الليبية والتخلي عن دعم القذافي زخمًا كبيرًا للثوار، لاسيما مع إعلان عدد من رموز النظام الليبي، من وزراء وسفراء ودبلوماسيين وعسكريين، انشقاقهم عن نظام القذافي وانضمامهم للثورة، وعلى رأسهم مصطفى عبد الجليل؛ وزير العدل والذي ترأس المجلس الانتقالي الليبي بعد ذلك وعبد الفتاح يونس؛ وزير الداخلية ورفيق القذافي في ثورة الفاتح من سبتمبر عام 1969

[1] حمدي عبد الرحمان، **أحداث ليبيا تفتح ملف المرتزقة ودورهم في الحياة السياسية الأفريقية**، صحيفة الاقتصادية الإلكترونية، 2011/03/04 على الرابط التالي:

http://www.aleqt.com/2011/03/04/article-511034.html

ثم توالت الانشقاقات بعد ذلك في نظام القذافي، ولعل أشهر المنشقين موسى كوسا؛ وزير الخارجية وعبد السلام التريكي السياسي الليبي المخضرم وزير الخارجية الأسبق ومندوب ليبيا الدائم في الأمم المتحدة.

**الانقسام القَبَلي إزاء الثورة الليبية**

| قبائل مؤيدة للقذافي | قبائل مؤيدة للثورة |
|---|---|
| القذاذفة | العبيدات |
| أولاد سليمان | البراعصة |
| ورفلة(غرب) | ورفلة (شرق) |
| ترهونة(الغرب) | ترهونة (الشرق) |
| أمسلاتة | الزنتان |
| العمامرة | الرحيبات |
| المعدان | كاباو |
| الحرابة | أدرسة |
| ورشفانة | نالوت |
| المشاشية | الغزايا |
| تاروغة | جادو |
| المقارحة | يفرن |
| أولاد يوسف | القلعة |

| | |
|---|---|
| النوايل | ككلة |
| الرقيعات | شكشوك |
| الرياينة | الزوية |
| الأصابعة | مصراطة |
| الفرجان(غرب) | الفرجان(شرق) |
| زليطن (غرب) | زليطن(شرق) |
| الصيعان | العواقير (بنغازي) |
| العجيلات | الطوارق |

المصدر: محمد نجيب بوطالب، الأبعاد السياسية للظاهرة القَبَلية في المجتمعات العربية : مقاربة سوسيولوجية للثورتين التونسية والليبية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة،2011 ، ص15.

ويمكن القول إن معظم القيادات التي انشقت عن نظام القذافي، وجل الفاعلين النافذين في الثورة الليبية ينحدرون من أصول قَبَلية طالما تعرضت للتهميش والإقصاء طوال حقبة حكم القذافي، حيث ارتكز العمود الفقري لنظام القذافي على ثلاث قبائل رئيسة؛ قبيلة القذاذفة الصغيرة التي ينتمي إليها القذافي والمرتكزة في سرت، وقبيلة المقارحة المرتكزة في سبها، بالإضافة إلى قبيلة الورفلة الكبيرة والمنتشرة في غرب البلاد . وخلال التسعينيات، خسرت الورفلة امتيازاتها مع النظام الليبي عندما تورط بعض أعضائها في محاولة انقلابية على العقيد القذافي، وبقيت سرت وسبها تحت سيطرة القذافي المحكمة، وربما تساهم ظاهرة تقوية هذه القبائل الصغيرة في تفسير سبب تمسك

مناصري القذافي المستميت بالسلطة لاعتقادهم بأن زوال نظام القذافي هوزوال لنفوذهم وربما استهدافهم بعد ذلك لاسيما مع عودة القبائل الكبرى المهمشة إلى الواجهة مجددًا بعد سقوط القذافي.[1]

إن ما شهدته ليبيا من تباين وانقسام بين القبائل والجهويات طوال فعاليات الثورة ومنذ اندلاعها، إنما يرجع بالأساس إلى إرث العقيد القذافي، الذي استطاع الحفاظ على سلطته ونظامه عبر سياسة فرق تسد بين القبائل، وهو الأمر الذي ساعد على اختلاف مواقف القبائل من الثورة ضد القذافي ، فبينما سارع بعضها إلى تقدم صفوف الثورة للإطاحة بنظام القذافي، لاسيما في المناطق الشرقية المهمشة من البلاد، استمر البعض من تلك القبائل لوقت طويل يقاتل إلى جانب القذافي، لاسيما في سرت وبني وليد وسبها، مع

مناوشات في بعض الجيوب والمناطق الأخرى.

ونظرًا لهشاشة البنية المؤسسية للدولة الليبية، فقد استند القذافي في مواجهته للثورة الشعبية ثم التمرد المسلح ضد نظامه، على ما يمكن وصفه بالعمل على تلغيم البنية القَبَلية وجعلها قابلة للتفتيت والانفجار الذاتي ، حيث عمد القذافي بدهاء إلى إذكاء النعرات القَبَلية والجهوية وتحريض وتأليب القبائل بعضها على بعض لضمان استمراره في السلطة لأطول فترة ممكنة، وكثيرًا ما ردد مثل هذا النوع من الحرب النفسية في خطاباته المتلفزة التي كان يبثها التليفزيون الرسمي الليبي منذ البدايات المبكرة للثورة، ثم بياناته ورسائله الصوتية المقتضبة التي استمر في إلقائها وبثها بين الحين والآخر في بعض الفضائيات والمحطات الإذاعية ، بعد سقوط العاصمة الليبية بأيدي الثوار، واختفاء العقيد القذافي عقب دخول مقاتلي المجلس الوطني الانتقالي إلى معقله الحصين في باب العزيزية بطرابلس.[2]

---

[1] **قبائل ليبيا والثورة والقذافي**، صحيفة السفير اللبنانية، 2011/3/10. على الرابط التالي:

http://www.assafir.com/MulhakArticle.aspx?EditionId=1793&MulhakArticleId=87699&MulhakId=1376 .

[2] **القذافي يدعو القبائل لمعركة حاسمة في طرابلس**، صحيفة الشعب الصينية اليومية، 2011/08/22، على الرابط التالي:

ويمكن القول إن الدور الأكبر للقضاء على نظام القذافي لم يكن داخليًّا بالأساس، بل إن الدور الذي لعبه حلف شمال الأطلنطي الناتو لدعم الثوار ومجلسهم الانتقالي الذي يمثلهم رسميًّا لا يخفى، وهو الدور الذي أعلن وزير الدفاع الفرنسي جيرار لونجيه أنه سيستمر حتى بعد سقوط نظام القذافي طالما بقيت جيوب متفرقة لقوات القذافي في بعض نواحي ليبيا، لاسيما في سرت وبني وليد وسبها، وهي المعاقل التقليدية للقبائل الموالية للقذافي.

وعلى الرغم من مقتل معمر القذافي في ظروف غامضة، في مسقط رأسه بمدينة سرت، في 20 أكتوبر 2011 ، بعد أن أُلقي عليه القبض من قِبَل ثوار مدينة مصراتة إثر قصف موكبه الذي يحاول الخروج من سرت باتجاه الغرب من قِبَل طائرات الحلف الأطلسي، إلا أن المخاوف بشأن الدور القَبَلي في مرحلة ما بعد سقوط القذافي استمرت حتى بعد وفاته، وألقت بظلالها على المرحلة الانتقالية لبناء الدولة الليبية على أسس جديدة، حيث نجح نظام القذافي عبر عقود في شراء الولاءات القَبَلية والعشائرية باستثمار الريع النفطي، واستبدال المؤسسة العسكرية بالمرتزقة والمليشيات العائلية الحامية للنظام، وإغلاق كل منافذ الحراك السياسي والمدني، التي يمكن أن تشكل دوائر وسيطة لبناء ليبيا ما بعد الديكتاتورية[1]، ومن ثَمَّ فإن ثمة مخاوف لا تزال سارية على مآلات الثورة الليبية، مع تنامي النزعات القَبَلية والجهوية فيما يمكن أن نطلق عليه مرحلة جمع الغنائم وقطف ثمار الثورة.[2]

ولعل ما يدلل على تلك المخاوف، تأخر المجلس الانتقالي الليبي في إعلان التشكيلة النهائية للحكومة عدة مرات، وكذلك الصعوبات الأمنية والإجرائية التي أحاطت بالانتخابات التاريخية التي شكلت المؤتمر الوطني العام المخول بحكم البلاد خلال

---

.http://arabic.people.com.cn/31662/7576424.html

[1] السيد ولد أباه، **ليبيا ما بعد القذافي: إلى أين؟**، صحيفة الإتحاد الإماراتية، 2011/09/05، على الرابط التالي:

http://www.alittihad.ae/wajhatdetails.php?id=61212 ixzzIX65Vdrva.

[2] رضوان السيد، **مشكلات الثورة الليبية... ومشكلات الثورات العربية**، صحيفة الشرق الأوسط، 2011/08/26.

المرحلة الانتقالية لحين استكمال البنية التشريعية والمؤسساتية اللازمة لإجراء انتخابات برلمانية ورئاسية للانتقال بالبلاد إلى مرحلة استقرار الثورة، بسبب الخلافات العميقة بين القبائل والجهويات ومكونات المجلس الانتقالي لشغل حقائب وزارية بعينها في الحكومة الجديدة.

ويخشى محللون من التركيبة القَبَلية المعقدة في ليبيا، التي قد تحول دون إقامة نظام حكم ديمقراطي يرضي جميع الأطراف، حتى بعد تسليم السلطة للمؤتمر الوطني العام المنتخب برئاسة محمد المقريف المنحدر من بني غازي في أغسطس 2012 ، فالقبائل الليبية التي كانت لها السيادة على مدى العقود الأربعة الماضية، ربما لن تتنازل عن مكتسباتها السابقة بسهولة، كما أن طول مدة الفترة الانتقالية، ربما يزيد من خطورة الوضع في ليبيا، كما أن القبائل التي كانت مهمشة على مدى حقبة القذافي، ستطرح ولابد مطالبها الخاصة، لاسيما في ظل دعاوى"الفدرلة" والحكم الذاتي لإقليم برقة التي تثور بين حين وآخر، لاعتبارات قَبَلية ومصلحية ضيقة، سواءً على وجه الحقيقة أو لتحقيق مزيد من المكاسب للقبائل الكبرى شرقي ليبيا، بما يجعل البعد القَبَلي حاضرًا وبقوة في المشهد الليبي ما بعد رحيل القذافي على المستويين القريب والمتوسط.[1]

## المبحث الثالث: تأثير القبيلة على العملية السياسية بعد الثورة

[1] مصطفى شفيق علام، **البعد القبلي في الثورات العربية مقارنة بين حالتين اليمنية والليبية**، ورقة مقدمة للمؤتمر السنوي الثالث للعطاء والمشاركة المدنية في العالم العربي(تونس: تكافل، 2013)، ص126.

نتطرق في هذا المبحث إلى خارطة القوى السياسية الجديدة في ليبيا بعد الثورة، كما نتناول القبلية وتأثيرها على العملية السياسية بعد الثورة والتحديات التي واجهتها، وأخيرا نبرز أهم اتجاهات المشهد والسياسي والسيناريوهات الممكنة.

## المطلب الأول: خارطة القوى السياسية الجديدة في ليبيا بعد الثورة

شهدت الساحة السياسية الليبية تحولات جذرية منذ اندلاع ثورة السابع عشر من فبراير عام2011 . وكانت الشرارة الأولى قد جاءت من طرف جماعات محلية، غير حكومية في المقام الأول: من طرف مجالس محلية، وهيئات عشائرية، وكتائب ثورية.
وعلى صعيد آخر، كانت تيارات الإسلاميين قد ازدادت قوة بفعل استقطابها قوى ذات توجهات قومية. وكانت النخبة السياسية، التي تجمعت في فبراير ومارس في بنغازي وعكفت على جمع معارضين كانوا يعيشون في المنفى وشخصيات كانت ذات نفوذ كبير في النظام السابق، وأشرفت على تأسيس المجلس الوطني الانتقالي، قد فقدت نفوذها في خضم هذه التطورات وتجاوزتها الوقائع المتلاحقة.[1]
حقا كسب المجلس الوطني الانتقالي بسرعة فائقة اعترافا دوليا ومساندة دولية جلية، إلا أنه فشل في إنشاء علاقات متينة مع المجالس المحلية والكتائب التي خاضت الصراع الثوري المسلح .وكانت هذه التطورات قد أفضت إلى تنامي توترات قوية بين القواعد الثورية والقيادة السياسة .فبعدما انتهت الحرب الأهلية ,تزايدت الضغوط على الكثير من الأفراد الذين كانوا متهمين بممارسة نفوذ كبير أو بتولي مناصب دبلوماسية أوالعمل بصفة خبراء فنيين في النظام البائد ازدادت عليهم الضغوط برغم أنهم قد ساهموا في انتصار الثورة بانشقاقهم المبكر عن ذلك النظام.
وكان العديد من أعضاء المجلس الوطني الانتقالي، وأعضاء في حكومة محمود جبريل من مارس وحتى نوفمبر 2011 وفي حكومة عبد الرحيم الكيب من نوفمبر 2011 إلى نوفمبر 2012 قد فقدوا مناصبهم وانسحبوا من الساحة السياسية إما بفعل

[1] فولفرام لاخر، **تصدعات الثورة الليبية القوى الفاعلة والتكتلات والصراعات في ليبيا الجديدة**، ترجمة: عدنان عباس علي، دراسات عالمية( أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد20، ط1، 2014)، ص 14.

الضغط الذي مارسه عليهم الرأي العام أو في سياق عمليات انتخابية، وأخلوا مواقعهم بالتالي للاعبين يتمتعون بسلطان محلي.

**أولا: التكتلات والمصالح الخاصة المسيطرة على المؤتمر الوطني العام**

عند تحليل مكونات المؤتمر الوطني العام، يظهر لنا مشهد ممزق الأوصال فعلا. فما خلا الإخوان المسلمين والسلفيين لا توجد تكتلا ت محددة الانتماءات الأيديولوجية بدلاً من هذا، تهيمن على المؤتمر الوطني العام مصالح فردية وتحالفات غير مستتبة. إن الأحزاب الليبية لم تتمكن من التطور والظهور في الساحة إلا بعد انهيار نظام القذافي.

وفي هذا السياق، فإن قانون الانتخابات الصادر في يناير 2012 قد أخذ في الاعتبار الضعف المخيم على القوى السياسية الوطنية .فقد تم تشريع نظام انتخابي يعطي ثلاثة أخماس المقاعد المئتين لمرشحين مستقلين يتبعون دوائرهم الانتخابية، ويخصص خمسي المقاعد للأحزاب السياسية .إلا أنه ما كان ضروريا بالنسبة للقوائم الانتخابية، المتبنّاة من

الأحزاب، أن يتم تحديد المرشحين لأكثر من دائرة انتخابية واحدة .وبالتالي فقد جسدت الكثير من القوائم الحزبية مصالح محلية تخص اتحادات وجمعيات مختلفة .والملاحظ هو أن أربعة عشر نائبا من أصل الثمانين نائبا الذين تم انتخابهم عبر هذه القوائم، كانوا يمثلون هذه الاتحادات والجمعيات[1] .

تبنى أغلبية النواب المستقلين مصالح ضيقة، مصالح تخص مدن أو قبائل أو عائلات معينة وقد حصل حوالي ثلثي المستقلين على مقاعدهم بأقل من 20% من أصوات الناخبين في الدائرة الانتخابية المعنية، علما أن أكثر من نصفهم كانوا قد حصلوا على أقل من عشرة بالمئة، فالأمر الحاسم في الانتخابات تمثل في الولاءات العشائرية في كثير من الأحيان، على سبيل المثال في بنغازي تم انتخاب ستة من النواب التسعة المستقلين بنسبة تقل عن اثنين بالمئة من الأصوات، ويمكن القول أن هؤلاء يمثلون

[1] فولفرام لاخر، **تصدعات الثورة الليبية القوى الفاعلة والتكتلات والصراعات في ليبيا الجديدة، مرجع سابق**، ص 15.

قبائل محددة أو أحزابا معينة. وفي سبها يمثل نائب واحد من أصل النواب الأربعة المستقلين قبيلة أو مجموعة محلية أخرى، ونفس الأمر ينطبق على كل من مدينتي مرزوق وأوباري، أما بالنسبة لمدينتي الكفرة وبني الوليد حيث جرى في كل واحدة منهما انتخاب نائبين بنسبة معتبرة من أصوات الناخبين، فإن رؤساء القبائل كانوا قد اتفقوا مسبقا على أسماء الأفراد الذي يرغبون في ترشيحهم للمؤتمر الوطني العام، أضف إلى هذا أن الكثير من أبناء الفئات الوسطى وأبناء العائلات الأرستقراطية، التي كانت تلعب دورا رياديا في السياسة والاقتصاد، في الزمن السابق على نجاح الجيش بقيادة معمر القذافي في قلب نظام الحكم عام 1969م، قد فازت بمقاعد المدن الكبرى.

**1 تكتلات ذات أيديولوجية محددة وتحالفات تكتيكية**

ميزان القوى في المؤتمر الوطني العام: القوائم الحزبية

| القوائم الحزبية | عدد المقاعد |
|---|---|
| تحالف القوى الوطنية | 39 |
| حزب العدالة والبناء (الإخوان المسلمون) | 17 |
| قوائم الأحزاب الوطنية الصغيرة | 6 |
| قوائم حزبية سلفية | 4 |
| تجمعات محلية ذات مصالح مشتركة | 14 |
| المجموع الكلي | 80 |

ميزان القوى في المؤتمر الوطني العام: المستقلين

| المستقلون | عدد المقاعد |
|---|---|
| مستقلون ينخرطون في شراكة مع تحالف القوى الوطنية | 25 |
| مستقلون ينخرطون في شراكة مع العدالة والبناء | 17 |
| سلفيون – مستقلون أو ينخرطون في شراكة مع قوائم حزبية | 23 |
| مستقلون فعلا | 55 |
| المجموع الكلي | 120 |

وإذا كان تحالف القوى الوطنية قد فاز بحصة الأسد من إجمالي القوائم الانتخابية، فما ذلك إلا بفضل السمعة الحسنة التي يتمتع بها محمود جبريل .علاوة على هذا، يمكن النظر إلى النتيجة على أنها كانت أيضا تصويتا ضد الأحزاب الإسلامية، إلا أن هذه الحقيقة لا تعني أن النتيجة الانتخابية كانت لمصلحة الليبراليين أو لمصلحة تصورات علمانية تريد فصل الدين عن الدولة .فلا تحالف القوى الوطنية ولا الأحزاب الأخرى كانت قد ركزت في برامجها الانتخابية على مبادئ ليبرالية .فحين اندفع رئيس البرلمان

محمد المقريف وصرح في حديث صحفي أن ليبيا يجب أن تتحول إلى دولة مدنية تلتزم بفصل الدين عن الدولة احتج عليه نواب ينتمون إلى التحالف وإلى الإخوان المسلمين سواء بسواء، فالنظام الأساسي لتحالف القوى الوطنية يؤكد على أن المبادئ الديمقراطية وأحكام الشريعة الإسلامية هما المصدران الرئيسيان للتشريع، وبهذا المعنى فإن هذا النظام الأساسي لا يختلف أبدا عما تنادي به برامج العشرات من الأحزاب الجديدة.

كما أن كلا الكتلتين حزب تحالف القوى الوطنية وحزب العدالة والبناء يمارسون في المؤتمر الوطني نفوذا يفوق بكثير النفوذ المتوقع إذا أخذنا بعين الاعتبار عدد النواب الذي ينتمون بشكل رسمي إلى كل واحدة من هذين الكتلتين. فالكثير من الكتلتين يرشحون أنفسهم للانتخابات بصفتهم مستقلين، فكلا الكتلتين يتحكمون بحوالي نصف المقاعد، إلا أنه حسب النهج السياسي الدارج عمليا، تتغير الأهمية النسبية للكتلة البرلمانية المعنية باستمرار، وذلك لعدم وجود انضباط حزبي، وتنطبق هذه الحقيقة على حزب تحالف القوى الوطنية على وجه الخصوص، وهذا ما بدى واضحا في سياق تشكيل الحكومة. ففي سبتمبر 2012 كانت قيادة التحالف منقسمة على نفسها فيما إذا كان عليها المشاركة بحكومة أبوشاقور، فمليقطة وجبريل كانا ضد المشاركة، إلا أن الأمين العام للتحالف فيصل الكريكشي استجاب للعمل مع أبوشاقور، ووافق على تنصيبه وزيرا في حكومته.

كما أن علي زيدان لم يكتف بإشراك تحالف القوى الوطنية والإخوان المسلمين فقط، بل سعى أيضا للحصول على تأييد أحزاب صغيرة ونواب مستقلين يمثلون أقاليم ومدنا معينة. ومع هذا لم تحصل حكومته في المؤتمر الوطني العام على أكثر من 105 أصوات من أصل المئتي صوت، فقد امتنع 58 نائبا عن المشاركة في عملية التصويت.

**2 تصدعات تنتاب الثورة:**

كان التكتل الثوري هو صاحب الكلمة الحاسمة حيث أصدر قرار في أكتوبر 2012، يقضي بالاستلاء على بني الوليد بالقوة العسكرية، وكان سبب هذا القرار يعود إلى وفاة

ثائر من مصراتة كان رهينة في بني وليد. إن القرار رقم سبعة الصادر عن المؤتمر الوطني العام هو الذي عبد الطريق أمام الهجوم العسكري الذي انتهى بأن قامت مليشيات من مصراتة، ومن المعاقل الأخرى للثورة بنهب وتدمير الأبنية والمؤسسات العامة، وكان هذا القرار قد تمتع بدعم كبير من نواب ينحدرون من مصراتة وزليتن والزاوية وتاجوراء، أي ينحدرون من نفس المدن والضواحي التي تسترت وحداتها الثورية على هويتها الحقيقة خلف اسم لواء درع ليبيا، وحين صدور القرار كان حوالي ثلثي النواب فقط حاضرين، فغالبية النواب كانوا قد انسحبوا من القاعة قبل اتخاذ القرار بفترة قصيرة، وكان 65 نائبا قد صوتوا لمصلحة القرار وامتنع عن التصويت حوالي 55 نائبا، وإذا كانت العملية الهجومية قد دخلت حيز التنفيذ برغم التأييد الضئيل الذي حظيت به في رحاب المؤتمر الوطني العام فما ذلك إلا بفضل الهيمنة العسكرية التي تمتع بها الجناح الثوري، والعلاقات المتينة التي ربطت بعض النواب بالألوية الثورية التي تكفلت بتنفيذ قرار الهجوم.

إن" القرار رقم سبعة "والهجوم الذي ترتب عليه، يشيران بجلاء إلى عمق الهوة التي فصلت بين أطياف المجتمع المختلفة وبين التيارات السائدة في رحاب المؤتمر الوطني العام أيضا. وكانت المواجهة العلنية قد طفت على السطح في المؤتمر، في سياق السجال حول "قانون العزل السياسي". فهذا القانون يرتئي ضرورة عزل أصحاب النفوذ في النظام

السابق من تقلد مناصب قيادية في السياسة والاقتصاد والإدارات العامة والأجهزة الأمنية مستقبلا. وطالب الإخوان المسلمون والسلفيون والنواب من ممثلي المعاقل الثورية بضرورة تطبيق عزل شامل لا رجعة فيه .إلا أن حزب تحالف القوى الوطنية، والكثير من النواب المستقلين الممثلين للمناطق الجنوبية ووسط البلاد، اتخذوا موقفا مناهضا لتطبيق عزل شامل .واستغرق السجال حول القانون فترة طويلة الأمد نسبيا، فاللجنة النيابية كانت منشغلة بصياغة مشروع القانون من ديسمبر 2012 وحتى مارس 2013[1]. وفي مارس، أي حينما كان قد حان موعد التصويت على مشروع القانون،

[1] "**جدل بشأن قانون العزل السياسي بليبيا**"، 2012/08/17، على الرابط التالي:

حاصر ثوريون مسلحون مكان الاجتماع وحاولوا بقوة السلاح إجبار المؤتمر على اتخاذ قرار إيجابي يوافق تصوراتهم [1].و ثمة اعتقاد بأن بعض الثوريين المتشددين في المؤتمر الوطني العام قد شجعوا الجماعات المسلحة على تنفيذ هذه الأعمال.

ومهما كانت الحال، ففي المؤتمر الوطني العام وفي صفوف الرأي العام أيضا زاد السجال
بشأن" العزل السياسي "حدة الاستقطاب وشدة التصدعات التي عصفت بالثورة.

**ثانيا: قوى محلية وإقليمية: مجالس محلية وقبائل ومليشيات**

منذ الأيام الأولى من اندلاع الثورة تم تشكيل مجالس محلية في الشمال الشرقي، وفي جبل نفوسة، وفي مصراتة، وذلك من أجل حماية السكان المحليين، ومن أجل سد حاجاتهم المعاشية واليومية وفي سياق التصعيد الذي انتاب الصراع، نشأت من الوحدات الصغيرة التي تم تشكيلها لصد هجمات قوات النظام، كتائب ثورية كثيرة العدد، ومجالس عسكرية نظمت نفسها في أطر محلية .وعقب الإطاحة بالنظام، وبعدما جرى فتح أبواب الترسانة العسكرية على مصراعيها وبلا رقابة أو ضوابط، سجل عدد الجماعات المسلحة التي باتت تطلق على نفسها صفة الكتائب الثورية، ارتفاعا كبيرا في المدن أيضا التي نادرا ما اندلعت فيها عمليات قتالية .وتنطبق هذه الحقيقة على الكثير من ضواحي طرابلس أيضا . وهكذا تشكلت في كل المناطق تقريبا، مجالس عسكرية محلية.

**1 معاقل ثورية لها سلطان ونفوذ:**

إن المدن التي كانت إما معاقل الكفاح الثوري أو معاقل تعرضت لممارسات النظام القمعية، ظهرت في الساحة في المرحلة التالية على الحرب، بصفتها مراكز لها نفوذ وسلطان. وكان مركز الثقل في هذا الضرب من ضروب السلطان يتركز في مصراتة

---

e 240-8894-42e9-9136-f4ad04831fa8www.aljazeera.net/news/pages/f587

[1] "**احتجاز أعضاء المؤتمر العام والضغط عليهم بشأن إقرار قانون العزل السياسي**"، قورينا، 2012/3/6. على الرابط التالي:

www.qurynanew.com/49660

المدينة الساحلية الواقعة في الشمال الغربي من البلاد، والتي يبلغ عدد سكانها 300 ألف نسمة، وعدد المسجلين فيها من أعضاء الكتائب الثورية 40 ألف عنصر. فكانت كتائب مصراتة قد فرضت سيطرتها في الشهور الأخيرة من الحرب الأهلية على الكثير من المعدات التي احتوت عليها الترسانة العسكرية الحكومية في المناطق الواقعة بين طرابلس وسرت. والملاحظ هو أن المؤسسات المدنية والعسكرية السائدة على المستوى المحلي يرتبط بعضها بالبعض الآخر بعلاقات وروابط متينة .وينطبق الأمر ذاته على نواب مصراتة في المؤتمر الوطني العام، فهؤلاء أيضا يرتبطون فيما بينهم بروابط قوية جدا .وكان هذا التكاتف المتين بينهم قد نشأ في سياق الشهور الكثيرة التي استغرقها الكفاح لصد هجمات قوات النظام. ويتمتع المجلس المحلي بشرعية واسعة وذلك بفضل الانتخابات التي نظمتها مصراتة في فبراير من تلقاء نفسها، أي بمبادرة منها .ويخضع الجزء الأعظم من الكتائب الثورية لإمرة المجلس العسكري المحلي ولاتحاد ثوار مصراتة، أي لإمرة كيانين يتعاونان بنحو متين فيما بينهما من ناحية ومع المجلس المحلي من ناحية أخرى، وكان ثوار المدينة قد ساهموا بنحو جوهري بالتكاتف مع وحدات **درع ليبيا** [1]واللجان الأمنية العليا، في تشكيل قوات عسكرية وأمنية جديدة تنشط وتتحرك بنحو مواز لنشاط وتحركات المؤسسات القديمة .وتجدر الإشارة إلى أن هذه القوات كانت قد تشكلت في عهد رئيس الأركان العامة يوسف المنقوش، وفوزي عبد العال وزير الداخلية في حكومة الكيب، وكلاهما ينحدر من مصراتة .وعلى الصعيد نفسه، كانت المدينة تهيمن على الفرقة الرئيسية في **درع ليبيا**، هذه الفرقة التي كانت قد جندت حوالي سبعة آلاف من المصراتيين.

من هنا فإن الهجوم الذي شنته القوة على بني وليد في أكتوبر 2012 كان ينطوي على أبعاد محلية قوية كما لعبت دورا هاهنا الخلفية التاريخية للنزاعات التي اندلعت بين مصراتة وقبيلة ورفلة في بني وليد في مطلع القرن العشرين .إن الاستيلاء على المدينة

[1] فولفرام لاخر، **تصدعات الثورة الليبية القوى الفاعلة والتكتلات والصراعات في ليبيا الجديدة، مرجع سابق**، ص 34.

يفصح عن القوة العسكرية التي صارت مصراتة تتمتع بها، ويشير إلى دورها القيادي في التكتل الثوري.

على صعيد آخر، فإن الزنتان الواقعة أيضا في الشمال الغربي من ليبيا، والتي كانت شخصياتها القيادية ترى نفسها في حلبة منافسة مع مصراتة، احتلت دورًا ثانويا مقارنة بمصراتة .ومهما كانت الحال، ففي هذه المدينة أيضا تطوَّر تكاتف داخلي متين، تميز خلافا لمصراتة ذات البيئة الحضرية ببعد عشائري فالزنتان هي قبيلة ومدينة في آن واحد .فرؤساء القبائل يمارسون دورا جوهريا في عملية اتخاذ القرارات السياسية والعسكرية في الزنتان، فمن هؤلاء تكون **مجلس الشورى**، الذي يمارس باعتباره أعلى سلطة، السيطرة على المجلس المحلي وعلى المجلس العسكري أيضا.

وكما هو الحال مع ثوار مصراتة، نجحت كتائب الزنتان أيضا في الاستيلاء على الكثير من معدات الترسانة العسكرية .وفي صيف عام 2012 شرعت كتائب الزنتان بشن هجمات متكررة على قرى قبيلة المشاشية المقيمة في الدائرة المحيطة بالمدينة، وذلك بغية إجبار أبناء هذه القبيلة على الهروب أو للحيلولة دون عودتهم إلى المدينة ثانية .وكان المراقبون الليبيون قد رأوا في فشل هذه المغامرة مؤشرا يشير إلى ضعف قدرات الزنتان العسكرية. ومن ناحية أخرى ثمة من يعتقد أن سبب الفشل يكمن في أن المعارك استهلكت كمية كبيرة من خزين الذخيرة المتاح للزنتان.

أما في جبل نفوسة فإن رؤساء القبائل هم الطرف الذي كان قد تولى القيام بالدور الرئيسي .وفي الزاوية وطرابلس ظهر ممثلو الإخوان المسلمين أو تيارات جهادية إسلامية في الساحة بصفتهم شخصيات قيادية. وبهذا المعنى، فإن نخب الثورة ارتقت إلى ما ارتقت إليه من مستوى الكفاح ضد النظام، وبفضل ما لديها من ثروات، وبفضل سمعتها المتوارثة عبر أجيال كثيرة، أو بفضل تركيبة جمعت بين هذه العناصر كافة .وكيفما اتفق فإن نفوذها الحالي يرتبط ارتباطا وثيقا بالقوة العسكرية التي تتمتع بها المدن التي تنحدر منها هذه النخب، والسلطان العسكري الذي تتوافر عليه الكتائب الموجودة تحت تصرف هذه المدن.

**2 الخاسرون في الثورة:**

والخاسرون من اندلاع الثورة يتميزون أيضا بانتمائهم إلى فئات محلية أو عشائرية

معينة .ويعود سبب هذه الظاهرة إلى أن أغلبية العناصر العاملة في الجهاز الأمني التابع لنظام القذافي، كانت تنحدر من قبائل معينة، من القذاذفة بالدرجة الأولى قبيلة معمر القذافي القاطنة في منطقة سرت وسبها، ومن قبيلة الورفلة التي ترى في بني الوليد حصنها المنيع، ومن المقارحة المتمركزين في منطقة وادي الشاطئ في فزان . وهناك جماعات أخرى كثيرة كانت تعتبر من الأطراف الموالية للنظام، من بينها العديد من القبائل الصغيرة المنتشرة في جبل نفوسة، وفي المنطقة الساحلية الواقعة في الشمال الغربي من البلاد، ومن سكان مدينة تاورغاء الذين ينحدرون من أصول زنجية جاءت من صحراء أفريقيا الكبرى،الذين تم تهجيرهم في الآونة الأخيرة .

إن كل هذه الجماعات أمست تشترك في مصير واحد من حيث أنها صارت، منذ سقوط النظام، مهمشة سياسيا، والكثير من أبناء هذه الجماعات معتقلون في سجون يسيطر عليها القضاء اسميا فقط في أغلب الأحيان، ومتهمون بأنهم كانوا قد شاركوا بالجرائم التي اقترفها النظام. وكانت بعض مدنهم قد تعرضت لأعمال تخريب ونهب وسلب واسعة حين استولت عليها الكتائب الثائرة .وهذا من خلال الإشارة إلى ما حدث في سرت وبني وليد على سبيل المثال، وفي بعض الحالات جرى تهجير مجموعات بأكملها.

إن عمليات الإقصاء والفرز المطبقة على هذه الجماعات والإجراءات والأساليب العدوانية التي يمارسها بعض الثوار، تسببت في أن يقوم بعض هذه الجماعات، عقب سقوط النظام، بتنظيم أنفسهم على مستويات محلية أو عشائرية .وفي بني وليد جرى في يناير من العام2012 ، طرد ممثلي التكتل الثوري من المدينة .وسيطرة مليشيات التي ضمت عناصر كانت قد عملت في الماضي في صفوف كتائب القذافي .وتشكل مجلس اجتماعي ضم في صفوفه رؤساء القبائل، وكان هذا الائتلاف المدني– العسكري قد قطع الطريق على كافة المحاولات التي بذلتها الكتائب الثائرة لدخول المدينة والاستيلاء عليها. وخلافا لهذا، لم تنشأ في بعض المدن، المصطفة في جانب الخاسرين من انتصار الثورة،

هياكل وتشكيلات محلية موحَّدة الكلمة والرأي، بدلاً من هذا، اندلعت توترات وصراعات داخلية .وتميزت الحال في سرت وترهونة بوجود توترات بين التكتل الثوري وأفراد الجهاز

الأمني القديم المنحدرين من القبائل المحلية .إن هذا العداء شكل الخلفية التي نشأت عنها سلسلة اغتيال عمت المدينتين.

وإلى جانب عمليات التضامن المحلية، هناك أيضا تطلعات لتوحيد صفوف نفسها في عداد الأطراف الخاسرة من سقوط نظام القذافي، وحشدها للوقوف في وجه التكتل الثوري ومقاومته .وحتى الاستيلاء على بني وليد، كانت قبيلة الورفلة في مقدمة الأطراف المتطلعة لتحقيق هذا الهدف .فهذه القبيلة كانت قد نظمت في المدينة لقاءات عدة ضمت رؤساء قبائل .وكان البيان الصادر عن الندوات قد استدعى الروابط التاريخية التي وحدت بين القبائل المعنية، وطالب بتحقيق عفو عام يسري على المستوى الوطني، ويضمن إطلاق سراح كافة المعتقلين ، والتخلي نهائيا عن تهميش قبائل معينة [1].إلا أن تطلع هذه الجماعات إلى اتخاذ موقف متآزر ومقاومة متضامنة لم يتحقق شيء منه حين تعرضت بني وليد للحصار وأجبرت من ثم على الاستلام.

**3 الفيدرالية والأقليات العرقية:**

وكما ازدادت متانة الهياكل والتشكيلات والولاءات المحلية، تعززت أيضا الجهود الرامية إلى تطبيق الحكم الذاتي على المستوى الإقليمي، ومن بين الحركات المختلفة، تهتم الحركة الفيدرالية في برقة بالدفاع عن هذه الميول والاتجاهات أيضا .وذلك بسبب التهميش السياسي والاقتصادي الذي خيم على الإقليم في عهد القذافي، بعدما كانت في الحكم الملكي في خمسينات القرن الماضي بمنزلة مركز قيادة البلاد، جرت محاولة في مارس 2012 لتأسيس مجلس إقليمي وإعلان تمتع الإقليم بالحكم الذاتي، بدا في الواقع واضحا أن المطالبين بالفيدرالية (الفيدراليين) لا يتمتعون بمساندة واسعة الأبعاد في برقة[2] .فكافة المجالس المحلية وأقوى الكتائب الثورية سلطانا، والإخوان المسلمون، الذين لهم في برقة انتشار عريض، هؤلاء جميعا رفضوا الخطوة التي اتخذها **مجلس برقة** من

---

[1] **البيان الختامي لملتقى القوى الاجتماعية الليبية الأول**، بني الوليد، 2012/05/21، والبيان الختامي، **الملتقى الثاني للقبائل الليبية**، بني الوليد، 2012/6/7.

[2] **دراسة ليبيا والفيدرالية : سياقات الماضي ومآلات المستقبل**، مركز الجزيرة للدراسات.

http://studies.aljazeera.net/positionestimate/2012/04/20124269497183645.htm

جانب واحد .وفشل نداء المجلس بضرورة مقاطعة الانتخابات، وأدى التشويش الذي نجم عن العنف الذي مارسه مؤيدو الحكم الذاتي خلال الانتخابات التي جرت في جويلية من العام2012 ، إلى تشويه سمعة الحركة أكثر فأكثر .وكانت الاختلافات بشأن التصرف المناسب، والمنافسات السياسية المختلفة قد أدت بدورها إلى تفتت الحركة إلى أحزاب وتشكيلات عديدة.[1]

وفي بنغازي فإن المركز السياسي والاقتصادي في برقة، تزداد انتشارا الدعوات المنادية

بانتهاج نظام سياسي في البلاد يقوم على اللامركزية، وبضرورة نقل وزارات ومشاريع حكومية إلى المدينة .إلا أن هذه الدعوات لا يجوز اعتبارها دعوات مشابهة لدعوات الفيدراليين[2] .فالكثير من الناشطين المطالبين بنقل المشاريع والمؤسسات الحكومية، يرفضون مساواتهم بالفيدراليين، ويستنكرون أيضا ما تبذله حركة الفيدرالية من محاولات ترمي إلى جعل القاعدة العريضة المؤيدة للنظام اللامركزي أداة تخدم أهدافها وتنفذ تصوراتها الخاصة فالكثير من الموطنين يتهمون الفيدراليين بأنهم يريدون فرض سيطرتهم على النفط المستخرج من حقول برقة .ومن حقائق الأمور أيضا، أن النقاشات في داخل الحركة تدور حول أسلوب تقاسم عوائد النفط بين المستويات الوطنية والإقليمية في ظل نظام فيدرالي.

كما يوجد هناك ترويج لفكرة الفيدرالية في جنوب البلاد ، حيث توجد هناك محاولة تبذلها عشيرة سيف النصر، بهدف استعادة سلطانها التقليدي في فزان .أما في إقليم طرابلس، حيث توجد منافسة شديدة بين مراكز قوى محلية كثيرة، ومن الواضح في هذا الإقليم لا يوجد أساس سياسي يساعد على نشأة كيان إقليمي موحد .ومن ناحية أخرى فإن الحديث عن تمتع الأمازيغ بكيان إقليمي خاص بهم أمر لا يمكن تصوره، فالمنطقة المحيطة

---

[1] "**حزب الاتحاد الوطني ...أول حزب فيدرالي ليبي** " الجزيرة نت، 2012/11/23، على الرابط التالي:

Www. Aljazeera. Net/news/pages/4b438793-e334-48da-81b5-9af26a4a6068.

[2] **الفيدرالية في ليبيا :بين الشرعية والمناورة السياسية** ، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية

=64.http://acpss.ahramdigital.org.eg/Review.aspx?Serial

بجبل نفوسة والمدينة الساحلية زوارة، تضم أيضا مراكز تعج بجماعات تنحدر من أصول عربية، على سبيل المثال مراكز من قبيل مدينة الزنتان أو مدينة الرجبان، وبشكل مشابه ينطبق الأمر على التبو المقيمين في أقصى الجنوب، وعلى الطوارق المنتشرين في أقصى بقاع الجنوب الغربي.

وهكذا فإنه من الواضح هو أن مصالح الأقليات العرقية تتفق مع مرامي الفيدراليين بنحو محدود لا غير .فالناشطون من أبناء الأقليات العرقية، يطالبون بالدرجة الأولى بضرورة وضع حد نهائي لما يتعرضون إليه من تمييز سياسي، يتسبب بحسب ممثلو الطوارق ، في استبعادهم وتجاهلهم في ليبيا الجديدة أيضا . فاستبعاد كافة نوابهم الأربعة من المؤتمر الوطني العام، دليلا أكيدا على ما يتعرضون له من إجحاف .أما الناشطون في صفوف الأمازيغ والتبو، فإنهم يتظلمون من التمثيل الضعيف الذي نالته جماعاتهم في الحكومة والمؤتمر الوطني العام .من ناحية أخرى يستنكر التبو قيام مليشيات القبيلة العربية ازوية بفرض حصار على أحيائهم في مدينة الكفرة .ولأن جنسية الكثيرين من التبو تثير الجدل وتنطوي على إشكاليات مختلفة، لذا صار من السهولة بمكان، بالنسبة لخصومهم في الكفرة وسبها وصف أفراد مليشيات التبو بأنهم" مرتزقة تشاديون"، وهذا الأمر ينطبق أيضا على الطوارق، وذلك لأن شروع نظام القذافي بمنح الجنسية الليبية لأبناء بعض الطوارق المنحدرين من مالي والنيجر قد تسبب في تلاشي التباين بين الطوارق الليبيين والطوارق غير الليبيين[1] .

ومهما كانت الحال فقد طالبت الأقليات الثلاث بالاعتراف رسميا بلغاتها وبضرورة اتخاذا ما يلزم لتطوير هذه اللغات.

توجد بين ممثلي الأقليات تصورات خلافية حول حجم المطالب التي ينبغي لهم النضال من أجل تنفيذها .غير أن الواقع يشهد على أن في هذه الجماعات الثلاث قد نشأت تنظيمات تحظى بتأييد واسع مثل التجمع الوطني التباوي، والمجلس الأعلى لقبائل الطوارق الليبيين وتجمع مجالس جبل نفوسة .وعلى صعيد آخر، توجد بين

[1] فولفرام لاخر، **تصدعات الثورة الليبية القوى الفاعلة والتكتلات والصراعات في ليبيا الجديدة، مرجع سابق**، ص 39.

الشخصيات السياسية والوحدات العسكرية، التي تهيمن عليها أعراق معينة، علاقات وطيدة جدا .وتسري هذه الحقيقة على الوضع السائد في صفوف التبو بنحو مخصوص.

إن التطلعات لتحقيق الفيدرالية وللاعتراف بحقوق الأقليات، ستبقى من جملة أكثر المسائل خلافية في عملية صياغة الدستور .إن اعتماد نظام لامركزي يحابي المستوى المحلي يمكن أن يسحب البساط من تحت أقدام الحركة الفيدرالية .إلا أن رغبات الأقليات العرقية يمكن أن تلقى مقاومة تتصف بالصرامة إلى حد ما لاسيما من جانب منافسيهم المحليين ولكن أيضا من جانب أطراف تمثل المدن الكبيرة بروح مغالية بالتعصب الوطني، ومن جانب التيارات الإسلامية أيضا.

## المطلب الثاني: القبلية و تأثيرها على العملية السياسية بعد ثورة فبراير والتحديات التي واجهتها

عقب تشكيل ما يسمى بالمجلس الانتقالي بعد ثورة فبراير 2011، تم إعلان دستور مؤقت للبلاد حتى إسقاط القذافي، وتم الاعتراف الرسمي من قبل الأمم المتحدة بالحكومة الانتقالية الليبية الجديدة في أكتوبر 2011، و تشهد ليبيا منذ ذلك الوقت مرحلة انتقالية لتأسيس دستور ونظام حكم دائم جديد، حيث تم تسليم السلطة إلى المؤتمر الوطني العام في الثامن من أغسطس2011 بعد انتخابه لأول مرة في تاريخ البلاد في السابع من شهر يوليو 2011، ويدير المؤتمر شئون البلاد لمدة عام ونصف ينتخب خلالها رئيسا ونائبا ثم رئيسا للحكومة ثم يبدأ الإعداد لانتخاب أعضاء لجنة صياغة الدستور حسب ما كان مأمول واتضح جليا ، وبما لا يدع مجالا للشك أن القبلية ما زالت تشكل المحرك

الرئيسي في تشكيل وتكوين الحياة السياسية في ليبيا، فقد اعترضت بعض القبائل على القانون الانتخابي من منطلق ما تراه ضعفا في حصصها الخاصة بتوزيع مقاعد المجلس الوطني بعد أن تم تحديدها بحسب النطاق الجغرافي، ففي قانون الانتخابات وزعت الـ 200 مقعد بحيث يهيمن غرب البلاد وعاصمته طرابلس على أكثر من نصف المقاعد، وهو ما يعني أنه سيشكل الرؤية السياسية المقبلة، وأن طرابلس سوف تحصل على حق النقض، وأنه لن يتم اتخاذ أي قرار بدونها، بينما يمكن إصدار أي قرار بدون موافقة الشرق والجنوب، حيث يصل نصيب الشرق إلى 69 مقعدا مقابل 38 للجنوب.[1]

وبالرغم من أن ليبيا شهدت عملية كبيرة من الحشد والمشاركة لإجراء انتخابات عامة لأول مرة على سبيل غير جهوي أو قبلي، فقد كانت الانتخابات الأخيرة أول انتخابات حقيقية تنظم في ليبيا منذ الحكم الملكي شبه النيابي في الستينيات، حيث قام أكثر من 7,2 مليون ليبي بتسجيل أسمائهم في سجلات الناخبين، بما يعادل نحو 80% ممن لهم حق التصويت كما لم تصدر الحكومة أية قيود على تشكيل الأحزاب مما ساعد في تشكيل العشرات من الأحزاب والتكتلات الانتخابية من مختلف التوجهات الفكرية والسياسية، وبلغ عدد المرشحين المستقلين للانتخابات 2119 مرشحا تنافسوا على 120 مقعدا ، فيما تنافس على المقاعد الـ 80 المخصصة للأحزاب 517 مرشحا نصفهم تقريبا من النساء، وهو أيضا عامل جديد على النظام القبلي المعتاد الذي طالما مثل الناخب فيه زعيم القبيلة من الرجال، وعقدت الانتخابات في ليبيا بنظام القوائم الحزبية، حيث خصص لها 40% من عدد المقاعد والنظام الفردي المستقل وخصص له 60% من عدد المقاعد

وأسفرت الانتخابات عن تفوق تحالف القوى الوطنية الذي يقوده "محمود جبريل" المحسوب على التيار الليبرالي وعلى الأحزاب الإسلامية وحصل على 39 مقعدا من 80 مقعدا المخصصة للكتل السياسية مقابل مقعدا لحزب العدالة والبناء، بينما فاز بمقاعد المستقلين و عددها 120 مقعدا أغلبية من الأفراد ذوي الصلات القبلية و

[1] **المستقبل الليبي يبحث عن خارطة طريق..... الوضع الحالي في ليبيا على الصعيد السياسي والأمني والمستقبلي، مرجع سابق، ص 04.**

العشائرية، ورغم فوزه على الإسلاميين في الانتخابات التشريعية في المقاعد المخصصة للأحزاب، فقد أخفق تحالف الليبراليين الليبيين برئاسة رئيس الوزراء الانتقالي السابق "أحمد جبريل" في تولي المناصب الأساسية في الحكم في جمعية وطنية يهيمن عليها المستقلون، فحصولهم على الأغلبية مكنهم من التصويت على الحكومة الجديدة بدون تحيزات سياسية واضحة، ولكن باعتبارات جهوية وقبلية بحتة.[1]

وغلبت العصبية القبلية على التوجه السياسي والأيديولوجي حسب التحليل الدقيق لنتائج تلك الانتخابات، فعلى الرغم من استطاعة الإسلاميين الفوز بأغلبية مقاعد الانتخابات التي أجريت بعد الثورة في الدول المجاورة و المحيطة بليبيا كمصر وتونس، فإن المعارضة الإسلامية في ليبيا أخفقت في اللحاق بمثيلاتها، وأجمع المحللون على أن الُبعد القبلي في ليبيا هو السبب الرئيس في ذلك، نتيجة عدم وجود خبرة سياسية وانتخابية لدى التيارات الدينية الليبية في بلد شهد انتخابات حقيقية لأول مرة في تاريخها، وحيث تعامل الناخبون الليبيون مع ممثليهم من منطلق العصبية والقرابة كمصدر للثقة، و بالإضافة إلى ذلك شكل تناغم النظام القبلي الليبي مع الأعراف الدينية الإسلامية مع احترام وتقديس القبيلة للإسلام كمصدر للتشريع، عامل اختلاف كبير عن ناخبي مصر وتونس الذين عاشوا في ظل حكم مدني وأحيانا علماني في الغالب، مما أعطى قوة دافعة لقوى ما يسمى بالإسلام السياسي في مصر وتونس لطرح نفسها كبديل سياسي جديد على خلاف الوضع الليبي.

و كانت الاشتباكات والصراعات المسلحة بين القبائل التي اندلعت أثناء الانتخابات عامل ضغط سياسي أثر على العملية السياسية، وأجبر المشاركين فيها على احترام قواعد العمل القبلي، ففي دولة خرجت من حرب أهلية عصيبة لا تزال هناك حوالي 20

[1] تقرير بيت الحرية: **دول على مفترق طرق في ليبيا لعام 2011**.على الموقع التالي:

http://web.archive.org/web/20090401211454/http://www.freedomhouse.org/template.

مليون قطعة سلاح بيد المواطنين الليبيين، وهو ما يمثل خطورة كبيرة وتحدي صعب يجب مواجهته.[1]

وقد كانت النزاعات المسلحة والاحتكاكات على مدى العامين التاليين للثورة، توقف وتؤجل مسارات العمل العام، بما فيها العملية الانتخابية نفسها، وطرحت تلك الاحتجاجات والصراعات المسلحة أجندتها المتمثلة في قضايا خطيرة وملحة على السياسيين والحكومات المتعاقبة، من أهمها غياب معالجة حقيقية لقضية العدالة الانتقالية وإعادة إدماج بقايا النظام السابق في الحياة العامة أو محاكمة قياداته بتهم تتعلق بجرائم حرب أو فساد، فالليبيون يطمحون إلى تحقيق المصالحة الشاملة في بلادهم عن طريق توسط و مشاركة زعماء القبائل والنخب السياسية، لاحتواء آثار حرب أهلية أدت إلى سقوط أكثر من 50 ألف قتيل، و10 آلاف مفقود، وتهجير حوالي مليون ليبي إلى الخارج، ولكن مناقشة دور القبلية في العملية السياسية، دائما ما تأخذ منحى خطرا عندما تطرح قضية الفيدرالية أو الكونفيدرالية كأساس للحكم في مرحلة ما بعد الثورة، فالتكوين القبلي يدفع باعتبار التوزيع الجغرافي وأماكن النفوذ كمعيار للحكم الذاتي و المحلي بين أقطار ليبيا الثلاث (الشرق والغرب و الجنوب)، و في ظل الفارق الرهيب في المصادر الطبيعية، وانعدام وجود اقتصاد ليبي إنتاجي خارج صناعة استخراج و تكرير البترول، تتعاظم فرص الصدام بين مناطق الشرق حيث تتركز أغلبية مناطق استخراج البترول وتنعدم التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبين النخب السياسية و الحكومية في الأغلبية النامية بطرابلس والغرب الليبي، ومعظم تلك المشاكل ناتجة عن عامل التفرقة في حكومة القذافي في معاملة القبائل والمناطق الجغرافية، وفشله في تكوين اقتصاد ليبي قو ي، ولكن يظل البعد السياسي للأزمة متمثلا في الرغبة في تكوين حكم لا مركزي لا تتركز فيه السلطة بيد جهة محددة، مع تفعيل دور الدولة للقيام بدورها في مرحلة الانتقال الديمقراطي الحساسة في ظل غياب الأمن وعدم الاستقرار

[1] تأثير القبلية على العملية السياسية فى ليبيا : دراسة حالة لقبل و بعد ثورة فبراير 2011

http://www.afrigatenews.net/conten

الاقتصادي، و تتفاقم المشكلة مع عدم توافر وعي سياسي و خبرة كافية لدى الناخبين الليبيين في التعامل المباشر مع الدولة بدون وجود وسيط من العائلة أو القبيلة، وهي خبرة يكتسبها المواطنون في الدول الديمقراطية من خلال عملية شاملة ومتكاملة من خلال مؤسسات مستقلة و مؤسسات المجتمع مدني و إعلام حر يذيب الفروق بين المواطنين، ويغلب الانتماء للدولة على الانتماء للقبيلة و هو ما تنتظره ليبيا، فيما إذا نجحت تجربتها في التحول الديمقراطي على المدى الطويل.[1]

**التحديات التي واجهتها ثورة 17 فبراير:**

بعد ثلاث سنوات على سقوط نظام القذافي، وفي ضوء الأزمات التي شاهدتها الساحة السياسية الليبية، يمكن القول أن هناك تحديات كبيرة تواجه الثورة الليبية، يمكن إجمالها في الآتي:

**1. إعادة إصلاح وبناء المؤسستين الأمنية والعسكرية:**

إن إصلاح أو إعادة بناء المؤسسات العسكرية والأمنية هو التحدي الأساسي الذي يواجه ليبيا بشكل خاص وخطير، وهو الخطوة ذات الأولوية التي لا تسبقها أية خطوة أخرى لضمان النجاح في إرساء قواعد النظام الديمقراطي.

إن إعادة بناء مؤسسات الجيش والأمن، وعودة منتسبيها إلى العمل، وإدماج المسلحين، تواجه عدة تحديات أساسية منها :أن أعداد المسلحين من ثوار وغيرهم في تزايد، حيث تضاعف عدد المجموعات المسلحة عدة مرات، بعد الإعلان رسميًا عن تحرير البلاد، وتوقف القتال في 23 أكتوبر 2011 ، وبلغ عدد المقيدين لدى اللجنة الأمنية العليا التابعة لوزارة الداخلية نحو 143 ألفًا، فيما لم تتعد التقديرات الرسمية لأعداد من حملوا السلاح ضد القذافي، وخاضوا المعارك ضد كتائبه 30 ألف مقاتل.[2]

إن استيعاب هؤلاء يربك بناء الداخلية والجيش، وهم يحتاجون إلى أكثر من التدريب

---

[1] **المستقبل الليبي يبحث عن خارطة طريق..... الوضع الحالي في ليبيا على الصعيد السياسي والأمني والمستقبلي، مرجع سابق، ص 06.**

[2] **هشاشة الوضع الأمني تعمق الأزمة الاقتصادية في ليبيا**، صحيفة العرب، 14 يناير 2013 .

المهني للتخلص من الآثار السلبية لارتباطاتهم بقياداتهم المحلية من ناحية، ولشعورهم بأنهم متميزون ولهم أفضلية على الآخرين، من ناحية أخرى .كما أن كثيرًا من الثوار المسلحين لم يبدوا استعدادًا جديًا للتخلي عن السلاح، بل بادر بعضهم إلى تشكيل أحزاب سياسية، مسلحة، معلنين أنهم لن يسلموا أسلحتهم حتى يتم إقرار الدستور الدائم، ويختفي أي خطر يهدد الثورة.

لم يظهر ما يشير إلى نجاح السلطات الانتقالية المؤقتة في إنجاز أية خطوة حاسمة في هذا الشأن، بل هناك مؤشرات على تدهور الوضع الأمني، وتأخر بناء الجيش الوطني والمؤسسات الأمنية، فيما تواصل الفرق المسلحة ممارسة إرادتها على الأرض، في تحد صارخ وواضح للحكومة والمؤتمر الوطني الذي تعرض للاقتحام وتعطيل أعماله بشكل متواصل، وتعرض أعضاؤه للاعتداء، واضطر البعض الآخر من أعضائه إلى تقديم استقالته، خوفًا على حياته بعد تلقيه التهديد[1]. أما مؤسسات الحكومة ووزاراتها، فقد تعرضت للاقتحام والإقفال، ومنع الموظفون من دخولها واعتدي على وزرائها وممتلكاتها أيضًا .ويمكن تفسير عدم تمكن المؤتمر من القيام بأية خطوات ذات أهمية حاسمة لتنفيذ خارطة الطريق بالضعف الكامن في مؤسسة المؤتمر الوطني ذاتها .حيث يعكس المؤتمر قدرًا لا بأس به من التشرذم والانقسام، ويعج بالمناورات السياسية والمنافسات الحزبية، أو تلك القائمة في الغالب على الولاءات الشخصية والجهوية.

وبناءا على ذلك جاء، قانون العزل السياسي [2].الذي تم إقراره تحت تهديد السلاح ومحاصرة واقتحام وزارتي العدل والخارجية من قبل الميليشيات المسلحة .ولاشك في أن هذا القانون سوف يكون له الأثر الكبير في الحياة السياسية في ليبيا واستقرارها، على المديين القريب والمتوسط بحسب الآلية التي سوف تعتمد من أجل الفصل بين من يستطيع أن يشارك في الحياة السياسية في ليبيا ومن لا يحق له المشاركة بموجب هذا

---

[1] "**استقالة حسن الأمين من المؤتمر الوطني العام**"، ليبيا المستقبل، 14 مارس2013 :

http://al-mostakbal.org/news/clicked/31841

[2] العزل السياسي هو رفض أي حوار أو مشاركة لمن عمل ضمن نظام القذافي، وإن شاركوا في الثورة ضده أو في دعمها، من المشاركة لاحقًا، وإقصاء كل من عمل مع نظام القذافي وتدمير مؤسساته .وتم رفع شعارات التخلص من النظام كاملا، وهو الخيار الذي صيغ بطريقة مماثلة لسياسة تصفية البعث في العراق.

القانون .لاشك في أن للثورة الليبية الحق في حماية نفسها من رموز النظام السابق ومنع عودتها إلى السلطة، ولكن من دون أن ينتج من هذا الحق عزل شرائح واسعة من الشعب الليبي .فهناك مخاوف أن تضرب المصالحة الوطنية عرض الحائط نتيجة لقانون العزل السياسي إذا اعتمد منهج جارف وواسع في تنفيذه مما يؤدي إلى تهميش جزء كبير من الشعب الليبي ويهدد وحدته .لقد بدأت تداعيات هذا القانون واضحة في عدد من الأزمات الأخيرة.[1]

**2. تجاوز تطبيق العدالة الانتقالية:**

كشفت التجربة الليبية لما بعد 2011 عن ضعف التعاطي مع مفهوم العدالة الانتقالية والتركيز على المصالحة الوطنية بدون تحديد لشروط المصالحة وآليات تطبيقها والقواعد التي تستند إليها، مما أدى إلى عرقلة عملية إعادة بناء الدولة الوطنية والانتقال السلس للديمقراطية، وتجلى ذلك في الانقسامات والمحاصصة والتوافقات، إضافة إلى ضعف الوعي بالعدالة وضعف ثقافة التسامح والاعتذار مما عزز الانقسامات الاجتماعية وخلق معوقات للتعايش، تشتد تأثيراتها بدوافع سياسية، مثلما هو الحال اليوم .في حين يحتاج البلد اليوم بتجربته الجديدة إلى إشاعة ثقافة التسامح التي تعني" القبول بالتعددية والاحترام والتنوع الثقافي ولأشكال التعبير عن الصفات الإنسانية .ولهذا فإن التسامح يفترض المعرفة بالآخر والانفتاح عليه والاتصال به والحرية في التعامل والتعايش معه"[2].فمعالجة جرائم الماضي والجرائم التي ارتكبت خلال الثورة مسألة تزداد تعقيدًا بسبب تورط أفراد من كتائب الثورة بتعذيب المحتجزين والهجمات الانتقامية ضد جماعات تعتبر مؤيدة للنظام السابق .فينبغي للعدالة الانتقالية أن تواجه مثل هذه

[1] زهير حامدي، **ثلاث سنوات على الثورة الليبية :التحديات والمآلات**، سياسات عربية( الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد7 ،مارس 2014) ص 91.

[2] عبد الحسين شعبان، **فقه التسامح في الفكر العربي الإسلامي .. الثقافة والدولة**( العراق: أربيل ، دار ئاراس، ط 2،2011) ص 155.

الانتهاكات كذلك .وحتى يمكن لنظام العدالة الانتقالية أن يقوم بدوره المهم في معالجة هذه المسائل والتحديات.[1]

**3. الصراعات القبلية والمناطقية:**

بعد سقوط نظام القذافي تأججت الصراعات القبلية التي يدور معظمها حول ملكية الأراضي والنفوذ السياسي، إذ بدا أن القبائل التي لم تحصل على امتيازات تسعى لاستعادة مكانتها، بل والانتقام من غرمائها القبليين بعد الثورة، خاصة في ظل ضعف السلطة الانتقالية .كما حدث في مواجهات ببني الوليد التي ينتمي معظم سكانها لقبيلة ورفلة، وساندوا القذافي في الحرب الأهلية، إضافة إلى تعرض أكثر من 30 ألف شخص في تاورغاء إلى الطرد والتهجير من قبل قبائل مصراتة[2] .أضف إلى ذلك سعي القبائل العربية في جنوب ليبيا، التي كانت مضطهدة إبان القذافي، إلى استعادة مكانتها بعد الثورة في مواجهة قبائل التبو، مما أدى إلى نشوب مواجهات مسلحة في عام 2012 وتجذر الكراهية القبلية التي انبنت على تأييد أو معارضة القذافي، بما يفتح الباب أمام انقسام أكثر تتضاءل أمامه القدرة على التسامح والرغبة فيه، وهو ما يعرض الديمقراطية الناشئة للخطر .وسيكون الوضع أكثر صعوبة وخطورة، وبخاصة أن علاقة المناطق المهزومة والقبائل الخاسرة، كورفلة والقذاذفة والمقارحة، هنا تكمن الأبعاد السلبية الخطيرة لتقسيم البلاد إلى مدن ومناطق وقبائل منتصرة، وأخرى مهزومة .فعلاوة على أن ذلك يسبب شرخًا اجتماعيًا، فإنه يزيد من حدة الانقسامات الداخلية والقبلية والمناطقية وزيادة العنف بين مكونات المجتمع الليبي.

لا يمكن إغفال العامل الخارجي في زيادة حدة الأزمات والعنف في ليبيا بسبب التدخل في الشأن الداخلي الليبي من خلال دعم أطراف ضد أخرى بالمال والسلاح ليزيد من حدة الانقسامات الداخلية القبلية والمناطقية .وفي ذات السياق أكدت تقارير استخباراتية أن ثمة دورًا لبعض الدول العربية فيما يحدث في ليبيا، رغبة منها في السيطرة على

---

[1] علي محمد الصلابي، **العدالة والمصالحة الوطنية، ضرورة دينية وإنسانية** ( القاهرة: دار ابن خلدون،2012) ص ص 5-23.

[2] خالد حنفي علي، **دولة منزوعة السيطرة :محفزات وكوابح تفكك ليبيا بعد الثورة**، ملحق مجلة السياسة الدولية، تحولات إستراتيجية (القاهرة: العدد 195 ، يناير 2014 ) ص20 .

الحركات المتشددة، وحرصها على كبح نفوذ جماعة الإخوان المسلمين في ليبيا .ناهيك عن رغبة هذه الأطراف الجامحة إلى تبديد المخاوف الثورية على تخومها، وحشر الربيع العربي في زاوية ضيقة .وترصد هذه التقارير دعمًا ماليًا ولوجستيًا لتحركات اللواء المتقاعد خليفة حفتر، بالتوازي مع الدعم الاستخباراتي والتقني.[1]

**4. تنامي التيارات المتشددة الرافضة للدولة:**

ظهرت جماعات جهادية مسلحة بعد الثورة ترفض المنظور الوطني للدولة الليبية، وترفع شعارات تطبيق الشريعة .ورغم أن الجماعات الجهادية لعبت دورًا ملموسًا في القتال ضد نظام القذافي، فإنها مثلت في مرحلة ما بعد سقوطه عائقًا أمام عملية بناء الدولة.

وتعد الجماعة الليبية المقاتلة أحد التنظيمات المسلحة التي تحمل فكر السلفية الجهادية .بالرغم أن عبد الحكيم بلحاج وهو أكثر الشخصيات النافذة من الجماعة قال إن الجماعة الليبية المقاتلة تم حلها، وليس لها وجود على الأرض، على أساس أن أعضاءها انضووا تحت لواء "الحركة الإسلامية للتغيير"، وأنه يؤيد دولة مدنية ديمقراطية [2].إلا أن قادة منهم عادوا إلى الظهور كقادة ميليشيات مسلحة في بنغازي ودرنة، ومدن شرقية أخرى، ومن أبرزها جماعة أنصار الشريعة في بنغازي التي تجابه بمعارضة شديدة في الشرق، بسبب ممارساتها الرافضة للدولة، وللأعراف المجتمعية، إذ لم يأل هؤلاء جهدًا في تكفير الديمقراطية، وفي الهجوم على التيارات السياسية غير الإسلامية، وبخاصة الليبرالية التي يساوونها بالعلمانية التي هي مرادفة للكفر لديهم . وجدير بالذكر أن الجماعة متهمة باستهداف المصالح الغربية في الشرق، خاصة الهجوم على القنصلية الأمريكية في بنغازي، والذي أسفر عن مقتل السفير الأمريكي كريس ستيفينز، وثلاثة دبلوماسيين آخرين في سبتمبر2012 .[3]

---

[1] محمد السنوسي الداودى، **فجوة الأمن :تداعيات انفجار الأوضاع في ليبيا**، دراسات السياسة الدولية ( القاهرة: العدد197، يوليو 2014) ص 132.

[2] محمد عبد الحفيظ الشيخ، **إشكالية تعثر الانتقال الديمقراطي في ليبيا بعد 2011** ، مجلة دراسات شرق أوسطية ( عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، العدد 68، 2014) ص63.

[3] إبراهيم منشاوي، **الصراع يحتدم، مأزق الجماعات المسلحة في ليبيا**، المركز العربي للبحوث والدراسات، على الرابط التالي:

**5. بقايا نظام القذافي:**

إذ ستظل ليبيا في حالة عدم استقرار، ما لم تتم إدارة نهج للتعامل مع بقايا النظام السابق، خاصة اللجان الثورية، والكتائب الأمنية، خصوصًا أن لديهم الإمكانيات المالية والتي من الممكن استغلالها في نشر الفوضى وعدم الاستقرار في البلاد من خلال دعم بعض المجموعات المسلحة .وفي هذا السياق، ثمة خلافات واضحة في المشهد الليبي ما بين فريق يرى ضرورة إدماج هؤلاء في ليبيا الجديدة وهو السبيل لبناء الدولة، وفريق آخر، كبعض الإسلاميين وقوى أخرى من المعارضة ترى أنه لا مكان لهؤلاء في النظام الليبي الجديد.

## المطلب الثالث: اتجاهات المشهد السياسي والسيناريوهات الممكنة

إن محاولات استشراف المستقبل في أي بلد من البلدان يعتمد بالدرجة الأولى على مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية، يأتي في مقدمتها درجة الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي وإمكانات تطوره، وثانيا علاقة هذا البلد بدول جواره وبالإقليم الذي يعيش فيه ويتفاعل مع قضاياه سلبا أو إيجابا ، وأخيرا علاقته بالعالم الواسع والعصر ومتطلباته وأدواته.

http://www.acrseg.org/: 2390

ومما لا شك فيه أن مخاطر التقسيم، أحد المخاوف التي فرضت نفسها وبقوة على كل المتابعين والمراقبين وأصحاب الصلات بالشأن الليبي في الفترة الأخيرة، استنادا لخصوصية تجذر القبلية وما ينتج عنها بمرور الوقت من أزمات وما يمكن أن تخلقه من مشاكل، وهذه الهواجس راجعة بالدرجة الأولى إلى الواقع المعقد الذي نشأ بعد سقوط نظام القذافي، حيث ازدادت الصراعات والانقسامات القبلية وأصبحت أكثر حدة، سواء بعد زمن القذافي، أو أثناء حكمه، وما يزيد الأمر سوءا وخطرا، شروع الدول الغربية التي تشرف بشكل مباشر عسكريا وسياسيا على رعاية الجماعات المسلحة المتصارعة قبل وبعد سقوط نظام القذافي، العمل بنشاط على تقسيم وتجزئة ليبيا في سياق ما يعرف بتنفيذ مخطط اتفاق سايكس بيكو الجديد، والقاضي بتفكيك وتقسيم الدول العربية إلى دويلات طائفية أو مذهبية أو قبلية أو عرقية على حساب التركيبة السكانية التي تتكون منها الدولة.[1]

ولعل من أبرز الأحداث على الساحة الليبية، إعلان إقليم" برقة "في مارس 2012 الحكم الذاتي ضمن الدعوة لإحياء النظام الفيدرالي، ودستور 1951 ، ولا شك أن إعلان الحكم الذاتي لإقليم برقة الغني بالبترول والمطالبة بموازنة منفصلة عن طرابلس قد يؤدي بالبلاد إلى العنف والفوضى ويشعل الحرب والفتن بين القبائل الليبية المتناحرة في الأصل، وينذر بالخطوة الأولى في طريق تقسيم ليبيا إلى دويلات صغيرة.

وما تجدر الإشارة إليه أن فكرة التقسيم لها ما يعززها تاريخيا، حيث جرى تقسيم ليبيا إلى كيانات ثلاثة في أعقاب الحرب العالمية الثانية ولاية برقة تحت السيطرة البريطانية، وفزان تحت السيطرة الفرنسية، وطرابلس تحت السيطرة الأمريكية[2].

---

[1] **المستقبل الليبي يبحث عن خارطة طريق..... الوضع الحالي في ليبيا على الصعيد السياسي والأمني والمستقبلي، مرجع سابق، ص 10.**

[2] حسين فاروق، **شرق ليبيا وإعلان الحكم الذاتي "الفيدرالية طريق التقسيم"**

http://main.islammessage.com/newspage.aspx?id=12021

وواقع الحال أن الحديث عن الفيدرالية بالنسبة لليبيا يطرح إشكالات وتحديات ستؤثر بالطبع على شكل المستقبل السياسي للبلاد، فهذه التحولات لا تقف فقط عند كون ليبيا تفتقر إلى سلطة فاعلة، ولكن تتعلق أيضا بحقبة ما بعد القذافي، فضلا عن تفاعل قوى داخلية مختلفة أيديولوجيا في وقت يظهر فيه حضور بارز للقوى الخارجية، فبعد توحد القوى الفاعلة والصاعدة في ليبيا حول الإطاحة بنظام القذافي، برزت بعد تحقيق هذا الهدف الخلافات حول ملفات عديدة منها ملف الفيدرالية.

ولاشك أنه لا يمكن تجاهل القوى القبلية مع الجهوية في التاريخ الطويل لدولة ليبيا، ومع ذلك فالأمر لا يعني أن الثورة على القذافي كانت على أسس قبلية أو جهوية، بل عبر الليبيون خلال مراحل الثورة عن أن ليبيا واحدة، ومع ذلك تظل القبلية والجهوية عاملا حاسما بعد القذافي، بل ومرشحة للعب دور فعال ومؤثر على سياقات الصراع السياسي، ومستقبل البلاد ككيان موحد، حيث أن آثارها خطيرة على المستقبل السياسي للبلاد.

ولعل من أهم التحديات التي تواجه وحدة الدولة الليبية، وكما يبين تاريخ ليبيا من الملكية حتى عهد القذافي، أنه لا ينبغي إغفال حقيقة عدم توفر الظروف السياسية التي تؤسس لدولة ليبية مدنية ديمقراطية يكون فيها دور فاعل للتنظيمات والمؤسسات يقلل من الدور السياسي للقبلية والجهوية.

وثمة غياب لمؤسسات الدولة لإدارة المرحلة الانتقالية وضعف في الأجهزة الأمنية، فضلا عن أنه ليس هناك ما يكفي من الوحدة الوطنية لضمان انتقال آمن، ولا يزال البلد مفتتا على أسس مناطقية تفتتا شديدا.

ولعل انهيار مؤسسات الدولة الليبية وفي مقدمتها الجيش الليبي، يجعل عملية إعادة البناء أكثر صعوبة، فضلا عن كثرة التدخل الأجنبي، والصراعات السياسية المحتدمة، وضعف السلطة المركزية، بعد الأحداث الكثيرة الخطيرة التي شاهدتها البلاد عقب الثورة.

كما أن هناك مخاوف من حذو مناطق أخرى في البلاد حذو إقليم برقة، تدعو لفيدراليات أخرى، الأمر الذي ستكون له عواقب وخيمة، وخاصة أن الوضع بعد ثورة

12فبراير أظهر قوى جديدة على الأرض، ففي الغرب تبرز" مصراتة "على الساحل المتوسطي و"الزنتان "في الجبل الغربي كقوى فاعلة على أرض الواقع، مما يهدد ويمهد لانقسام إقليم طرابلس إذا تم العمل بالنظام الفيدرالي، وفي الشرق قد تدفع تلك المطالبات والإعلان عن فيدرالية لبعض المناطق إلى اتخاذ بعض المناطق في الشرق نفس النهج ويطالبوا بالفيدرالية مثل مدينة الكفرة وإقليم فزان.

**التأثير الخارجي في قضية التقسيم:**

مخططات تقسيم العالم العربي قديمة ومتجددة باستمرار، وتمثل أحد ثوابت السياسة الغربية تجاه المنطقة العربية، وما حدث للسودان مؤخرا نموذج، وقريب منه ما وقع للعراق، والقائمة طويلة كانت تضم بلاد الشام، ومصر، والخليج، وما يزيد الأمر سوءا أن ليبيا تشهد انتشارا للفوضى والاضطرابات ومع ارتفاع وتيرة التطاحن القبلي، تقفز احتمالات تقسيم ليبيا إلى دولتين أو ثلاث، حيث توجد عوامل كثيرة من الممكن أن تؤثر سلبا على وحدة الدولة الليبية، مثل ضعف المجلس الوطني الانتقالي وضعف أداء الحكومة الانتقالية، فضلا عن استمرار التهميش والإقصاء بعد التخلص من نظام القذافي ولعل تعدد مصادر السلطة في ليبيا في ظل الأوضاع الحالية ممثلة في مجالس الثوار بالشقين العسكري والمدني، والتي تمتلك الأسلحة وتنافس الحكومة المركزية في طرابلس، فضلا عن الصراعات والتضارب بين هذه المجالس في معظم الأوقات، بالإضافة إلى المجالس القبلية وأنصار القذافي، يجعل التوصل لحلول للقضايا والمشكلات صعب الحدوث في ظل عدم التوافق والصراع والتضارب بين القوى السياسية في ليبيا.

وبالنسبة للتهميش الاقتصادي، فقد عانت كثير من المدن الليبية والمناطق من التهميش، ومن غياب المؤسسات، وما تقدمه من خدمات، فإعلان فيدرالية برقة جاء احتجاجا على التهميش الذي واجهه الإقليم إبان حكم القذافي لأكثر من أربعة عقود عانى فيها فقرا شديدا في الخدمات والتوزيع غير العادل للثروة والتهميش.

أما بالنسبة لإنتاج النفط العام في ليبيا فقد وصل قبل بداية الثورة إلى 1.3 مليار برميل يوميا ويتوقع الخبراء أن يصل ل 1 ملايين برميل خلال السنوات الثلاثة المقبلة،

ولكنه يحتاج إلى استثمارات، الأمر الذي يجعل الشركات الغربية تفكر في ضمان عقود استثمارية طويلة الأجل، كما أن الحديث عن إقامة دولة باسم دولة جنوب ليبيا الديمقراطية، تضم كل القبائل الموالية للقذافي، وتكون عاصمتها مدينة" سبها"، واحكام السيطرة على المنطقة في سياق التمهيد لإعلان الانفصال، ثمة جدل محتدم داخل مؤسسة الأمن القومي الأميركي وبين القوى ذات المصالح المتباينة في حلف شمال الأطلسي بشأن حالة الجمود الراهنة بين القوى المتحاربة في ليبيا. وربما يخفي ذلك التباين في المواقف الدولية حقيقة التنافس على النفط الليبي، وهو ما يدفع ببعض هذه القوى إلى تقسيم ليبيا من الناحية الواقعية بغية الوصول إلى مواردها النفطية الغنية[1] خاصة في ظل الأنباء التي تحدثت عن وجود تحريض أمريكي على ذلك بعد أنباء عن تقديم السيناتور" جون ماكين "وعود لأنصار القذافي بإقامة دولة مستقلة لهم في جنوب البلاد، فضلا عن اشتباكات مسلحة قبلية في غرب ليبيا، وليس مستبعد ا أن تكون تلك الاشتباكات في نفس سياق خلق وقائع على الأرض، لقد كانت فرنسا في مقدمة الجهود الدولية الرامية لمساعدة الثوار فكانت أول من يعترف بالمجلس الوطني الانتقالي في بنغازي، كما أنها دفعت باتجاه الخيار العسكري في المواجهة معارضة دول حلف شمال الأطلسي الأخرى مثل ألمانيا وتركيا واليونان وإسبانيا.

وعلى الرغم من أن الجيش الأميركي يؤكد على أنه مع الخيار العسكري فإنه يدرك مدى تعقد الوضع الميداني على أرض المعارك داخل ليبيا وهو ما يشير إلى صعوبة تدخل القوات البرية. ففي إحدى شهاداته أمام الكونغرس الأميركي أكد روبرت غيتس وزير الدفاع "أن أي رئيس يأمر بتدخل قوات أميركية برية في ليبيا ينبغي أن يعرض على الكشف الطبي لبيان مدى سلامة قواه العقلية" وأكد غيتس كذلك أن الأوضاع في ليبيا تمثل حالة بالغة التعقيد لانعدام الأمن.

[1] حمدي عبد الرحمن، **مخاطر التقسيم في ليبيا وتداعياته**، 2011 على الموقع التالي:

http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions

ولم يكن أمام بريطانيا سوى اللحاق بركب التدافع الدولي على ليبيا فحاولت إيجاد حل وسط بين الموقف الفرنسي وموقف وزارة الدفاع الأميركية بشأن ليبيا.

واتسم موقف العديد من القوى الأوروبية مثل تركيا وألمانيا وإسبانيا واليونان وإيطاليا بالتردد وعدم الوضوح. وعلى سبيل المثال فإن إيطاليا التي أيدت القصف الجوي وقدمت تسهيلات لقوات حلف شمال الأطلسي قامت في الوقت نفسه بتوفير مساعدات لوجيستية لعائلة القذافي.

وعندما تم الإعلان عن قيام المجلس الوطني الانتقالي بتصدير النفط الليبي من ميناء طبرق أرادت المصالح النفطية الإيطالية المحافظة على هيمنة شركاتها في ليبيا. وبالفعل سافر رئيس شركة إيني "Eni" باولو سكاروني إلى بنغازي لبحث التعاون في قطاع النفط.

وفي المقابل حاولت فرنسا بيع نفط الشرق الليبي بعملة اليورو الأوروبية حذر مسؤولون بوزارة الخزانة الأميركية قادة المجلس الوطني الانتقالي وطالبوهم بأن تكون آلية الدفع مقبولة، وهو ما يعني ضمنًا ضرورة أن يكون الدولار هو عملة تجارة النفط الليبي.[1]

وأيًّا كان الأمر يمكن تفسير الموقف الأميركي من الثورة الليبية على ضوء الانقسام بين مواقف ثلاثة داخل المؤسسات والمصالح الأميركية. أول هذه المواقف تعبر عنه الشركات النفطية الأميركية التي تمتلك خبرة واسعة في التعامل مع المجتمعات المنقسمة.

ويمكن فهم ذلك من الإشارات المبكرة التي أعلنها رئيس وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية جيمس كلابر والتي أكد من خلالها تفوق قوات العقيد القذافي وإمكانية استمراره على رأس السلطة في نفس الوقت الذي يمكن فيه تقسيم ليبيا إلى ثلاثة أقاليم شبه مستقلة.

[1] حمدي عبد الرحمن، **مخاطر التقسيم في ليبيا وتداعياته**، 2011 على الموقع التالي:

http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions

أما الموقف الأميركي الثاني فتعبر عنه وزارة الدفاع الأميركية التي لا تريد أن تخوض حربا لمصلحة الشركات النفطية. وقد عبر عن هذا الموقف رئيس هيئة الأركان المشتركة الأدميرال مولن ووزير الدفاع روبرت غيتس أثناء شهادتهما أمام الكونغرس الأميركي.

ويرتبط الموقف الأميركي الثالث من الحرب في ليبيا بصقور الإدارة الأميركية أمثال سوزان رايس وهيلاري كلينتون. إذ يؤكد ذلك الموقف الذي يميل إليه الرئيس أوباما إلى ضرورة رحيل القذافي على الرغم من أن التفويض الدولي لا يشمل "تغيير النظام" في ليبيا.

ولا يخفى أن غياب موقف دولي واضح يحذر من عواقب تقسيم ليبيا نظرًا لانشغال بعض الدول العربية المحورية بحركات الاحتجاج الثوري لديها أدى إلى ظهور دعوات من مراكز بحثية وأكاديمية تحذر من تكرار خبرة التدخل الدولي الإنساني في الحالة الليبية.

ويبدو أن حلف الناتو يحاول أيضا أن يستغل الصراع القبلي، ويعمل على تعميقه للاستناد إليه لفرض سيطرته الاستعمارية على ليبيا، طمعا في الثروة النفطية في ليبيا والشروع في تنفيذ مخطط تقسيم ليبيا إلى عدة دول، وهكذا فإن تخلص ليبيا من نظام القذافي لم يفض حتى الآن إلى إقامة الحكم الوطني المنشود على أسس ديمقراطية تحقق العدالة والتنمية وتحرر ليبيا، بل أدى إلى تعميق الانقسام والصراع، ولتفويت الفرصة على محاولات التقسيم وتفتيت الدولة الليبية والعمل على تقسيمها، فلا بد من العمل على بناء مؤسسات الدولة الليبية، والعمل على المصالحة الوطنية، وعدم التهميش والإقصاء للقبائل التي شاركت في الثورة، وأن التلويح باستخدام القوة ضد الدعوة للفيدرالية أو محاولة إسكاتها بتقديم تنازلات لا تعكس توجهات أو سياسة أو رؤية تنموية أو إستراتيجية بل سياسات اللحظة، وتعكس غموض الرؤية وتمثل التهديد الحقيقي لمرحلة التحول الديمقراطي وبناء الدولة الحديثة، وأن دخول ليبيا إلى مرحلة التقسيم ومخاطر الفيدرالية سيقضي على حلم الدولة الليبية الموحدة، وسيكون المسمار الأخير في نعش التحول الديمقراطي الذي اندلعت الثورة الليبية من أجله، فالدعوة للفيدرالية في ليبيا

تقسيمها لن يضر ليبيا فقط، بل سيتعدى حدودها ليضر ويهدد الأمن القومي لمصر والدول المجاورة.

**سيناريوهات المستقبل:**

سعت الحكومة لاستيعاب التطورات على الصعيد الداخلي، وتم طرح برنامج اجتماعي يعمل على دمج هؤلاء المتمردين من خلال منحهم إعانات شهرية متمثلة في رواتب حكومية تتراوح ما بين 1900 دولار للفرد الأعزب و 3100 دولار للأسرة، فضلا عن محاولة توفير فرص عمل لهم، وإدماجهم في مؤسسات الدولة كالجيش والشرطة، ومع ذلك لازال هناك عدد كبير يعمل في إطار الميليشيات، وكانت النتيجة دمج أعداد قليلة فقط.

وخارجيا تمكنت الحكومة من توقيع عدد من الاتفاقيات الثنائية مع دول الجوار، تتعلق بتأمين الحدود بعد أن استغلت الجماعات المسلحة النقص في القوات الرسمية، كي تبسط سيطرتها على المراكز الحدودية، إلا أن هذه الاتفاقيات تفتقر إلى قوة التنفيذ، نتيجة لغياب وجود جيش قوي، وضعف السيطرة الداخلية وافتقارها إلى التنظيم، وعليه تقف ليبيا اليوم أمام سيناريوهين رئيسيين:

**السيناريو الأول:**

التقسيم الفيدرالي الذي سبق وأن جربته ليبيا من قبل، ويعني تقسيم ليبيا إلى عدد من المناطق[1]، تسيطر عليها ميليشيات، وذلك بإحياء نظام ما قبل عام 1963 خلال الحكم الملكي للبلاد، حيث كانت ليبيا مقسمة إلى ثلاثة أقسام: طرابلس في الغرب وبرقة في الشرق وفزان في الجنوب الغربي، ولعل الاختلافات العميقة بين القبائل، وصعوبة التوصل إلى اتفاق مشترك حول خارطة طريق موحدة للخروج من تلك المرحلة الانتقالية هو العامل الأهم في وضع الدولة الليبية أمام هذا الاحتمال، أو على الأقل الإبقاء على دولة ضعيفة تتعدد فيها مراكز القوى.

[1] أحمد صلاح الدين، **آفاق المجتمع المدني في ليبيا ومرحلة التحول الديمقراطي ( ليبيا والصراعات المناطقية ما بعد القبلية )**، مرجع سابق، ص 151.

والذي يعني نظام حكم قائم على مشاركة السلطة بين الحكومة المركزية وحكومات المناطق أو الأقاليم. وتكون السلطة الإقليمية هي المسؤولة أمام المواطنين في النظام الفيدرالي ويكون لها الحق في التشريع والتنفيذ في كل المجالات، باستثناء الأمور التي يتفق على تصنيفها ضمن النطاق الفيدرالي العام .ويحدِّد الدستور الصلاحيات الفيدرالية والتي غالباً ما تشمل المواضيع السيادية كالسياسة الخارجية والدفاع والاقتصاد وإدارة الموارد الرئيسية كالنفط والماء.[1]

ويغذي هذا السيناريو استمرار التطاحن أو الاقتتال القبائلي، وتصاعد حدة الصراعات المسلحة وبما يدعم تكرار سيناريو العراق والسودان في ليبيا، إذ يمكن النظر إلى إعلان إقليم" برقة "إقليما فيدراليا باعتباره خطوة تمهيدية للانفصال في المستقبل للسيطرة على أكثر من 70% من النفط الليبي بدعم من القوى الخارجية في ظل إعلان ما يسمى بحرس المنشآت النفطية، عن إمكانية تواصل تصدير النفط لحسابهم الخاص بعيدا عن طرابلس، ويكرس لذلك أيضا تعثر جهود بناء جيش وطني ليبي وأجهزة أمنية تفرض هيبة الدولة وسيادتها، إذ أنه وفقا لمنظمات حقوقية غربية فإن أكثر من 70 % من السلاح بيد الميليشيات المسلحة في الشرق الليبي.

وقد تجسدت مخاطر التقسيم من خلال الأحداث والتطورات التالية:[2]

**الحدث الأول:** إعلان قبائل شرق ليبيا عن تأسيس إقليم برقة الفدرالي، من جانب واحد، أثار القلق الشديد من مخاطر اتجاه الوضع في البلاد نحو منزلق تقسيمها إلى ثلاثة أقاليم تحت عنوان العودة إلى ما كان سائدا قبل عام 1964من نظام فدرالي يتكون من الأقاليم الثلاثة وهي: برقة، فزان وطرابلس.

---

[1] **نظام الحكم، توقعات الليبيين من دستور ليبيا الجديدة**، منتدى ليبيا الديمقراطية، ص 06.

[2] حسين عطوي، **ليبيا بين مخاطر التقسيم والصراعات القبلية** على الرابط التالي:

http://www.al-watan.com/viewnews.aspx?n=10465CD3-642B-4642-8ED2-16951DCBBCD3&d=20120325&Writer=0.

وتجيء هذه التطورات في وقت تواجه الحكومة تحدي مجموعات الثوار لقراراتها ورفض المسلحين تسليم أسلحتهم أو إخلاء المباني والمؤسسات الحكومية التي يسيطرون عليها في العاصمة ومدن أخرى، فإقليم برقة يتمتع بأهمية حيوية لليبيا، حيث يحوي نحو 80 %من احتياطيات النفط والغاز في البلاد، بالإضافة إلى موقعه الاستراتيجي بسبب امتداده الواسع على الساحل الليبي، والذي يقع نحو 60 %منه في هذا الإقليم، إضافة إلى ذلك، فإن برقة تضم خمسة موانئ لتصدير النفط، وتحتوي على ثلاث مصاف للنفط من أصل خمس في ليبيا.

وهذه الميزات التي تتمتع بها برقة تشكل خطرا لاندلاع موجة عنف جديدة في ليبيا، كما أنه وبالنظر إلى استمرار انتشار الميليشيات في مناطق كثيرة في ليبيا، فإن إعلان برقة حكمها الذاتي، قد يفتح الباب أمام قبائل أخرى، ويشجعهما على القيام بالمثل.

ولعل الاشتباكات التي شهدتها ليبيا بداية السنة بين قبيلة التبو الإفريقية وقبائل عربية في سبها بجنوب ليبيا، والتي أدت إلى مقتل أكثر من مئة شخص، ربما تعزز المخاوف من انتشار لهيب الحرب الأهلية بسبب شكوى تلك القبائل من غياب الدولة والإهمال، وهي شكوى تتصاعد حتى في طرابلس العاصمة بسبب انتشار السلاح وغياب هيبة الدولة التي لم تستطع الحكومة فرض سلطتها على مناطق داخل العاصمة الليبية نفسها.

ولعل السبب المعلن للانفصال يندرج تحت أبواب المطالب بالاستحقاقات التي تمليها المرحلة التي دشنها انهيار نظام القذافي، حيث أكد الزعماء الذين أعلنوا استقلال إقليم برقة أن سبب إعلانهم هو الاستياء الشائع بين سكان شرق ليبيا منذ فترة طويلة، لما يعتبرونه إهمالاً من جانب حكام البلاد في طرابلس، التي تبعد أكثر من ألف كيلومتر إلى الغرب[1].

[1] ليلى بن هدنة، برقة تفتح الباب أمام أطماع تفتيت ليبيا على الموقع التالي:

http://www.shaffaflibya.com/index.php?option=com_content&view=article&id=1417:g-------&catid=209:2011-10-07-18-23-27&Itemid=198

وأصدر المشاركون في المؤتمر بياناً تحت عنوان" ميثاق برقة للعيش المشترك " طالبوا فيه بالعودة إلى الدستور الملكي، رافضين الإعلان الدستوري الصادر عن المجلس الوطني الانتقالي، ومشددين على أن " نظام الاتحاد الفيدرالي يعد خيارا لإقليم برقة في إطار دولة ليبية مدنية ودستورية تكون شريعتها الإسلام ".

**الحدث الثاني:** اتجاه القبائل الموالية للقذافي للسيطرة على مناطق الجنوب الليبي، بغرض إقامة دولة باسم دولة جنوب ليبيا الديمقراطية تضم كل القبائل الليبية من أصول افريقية والنازحين الليبيين من أنصار القذافي، وتكون عاصمتها مدينة سبها.

ويبدو أنه في هذا السياق تندرج الاشتباكات القبلية المسلحة في جنوب شرق ليبيا بين قبيلتي التبو والزوي، والتي انتهت إلى سيطرة أنصار القذافي وكتائبه العسكرية على مدينة الكفرة بدعم من القوات التشادية وحركة العدل والمساواة في إطار الحرب التي تخوضها للسيطرة على بقية مدن الجنوب، وكذا حصار قبائل رشفانة والعجيلات غرب طرابلس وأولاد سليمان والتبو في مدينة سبها جنوب البلاد، تعتبر من أبرز مظاهر التفتت والانقسام، ولا تزال المواجهات المسلحة التي أودت بحياة العشرات تجري بين مسلحين محسوبين على النظام السابق وقبائل مؤيدة لثورة فبراير[1]، وما يزيد من احتمال أن تكون هذه الاشتباكات مندرجة في سياق سعي القبائل في الجنوب لإحكام سيطرتها على المنطقة في سياق التمهيد لإعلان الانفصال تحت عنوان إقامة فدرالية في الجنوب، على غرار ما حصل في الشرق، الأنباء التي تحدثت عن وجود تحريض أميركي على ذلك حيث قيل أن السيناتور جون ماكين قدم وعداً لأنصار القذافي بإقامة دولة مستقلة لهم في جنوب البلاد. وأن هذا الوعد جاء خلال زيارة قام بها ماكين، برفقة سفير أميركا في ليبيا، ووفد من الكونغرس الأميركي، إلى مخيمات النازحين من أنصار القذافي في طرابلس، وخاصة سكان حي تاروغاء. وكشفت مصادر ليبية أن ماكين نقل رسالة اعتذار باسم الرئيس الأميركي باراك اوباما لأنصار القذافي، وقد وعد بتقديم كل الدعم المادي، والمعنوي والحماية لهم ووجه إليهم الدعوة لزيارة أميركا.

[1] **المواجهات بين المسلحين في ليبيا تمتد إلى العاصمة طرابلس**، صحيفة العرب 2013، على الموقع التالي:

http://www.alarab.co.uk/m/?id=13722

وأعقب ذلك قيام الوفد الأميركي بزيارة سرية لمدينة الكفرة في الجنوب اجتمع خلالها مع أنصار القذافي وقادة كتائبه العسكرية هناك للتأكيد على تعهد واشنطن بإقامة دولة لهم في الجنوب.

**الحدث الثالث:** امتداد الاشتباكات المسلحة القبلية إلى غرب ليبيا حيث أعلن المجلس الوطني الانتقالي الليبي أن ما لا يقل عن 14 شخصا قتلوا وأصيب 80 آخرون بجروح خلال 24 ساعة من المعارك بين مجموعات مسلحة.

وقال المجلس الوطني الانتقالي في بيان على الانترنت إن " عدد الضحايا وصل إلى أربعة قتلى و 35 جريحا في مدينة زوارة وعشرة قتلى و45 جريحا في الجميل وريقدالين " وهما مدينتان تقعان على بعد نحو مئة كيلومتر غرب طرابلس.

موضحا أن المواجهات بدأت عندما اعتقل ثوار سابقون من زوارة لدى مرورهم في مدينة الجميل .وبعد تدخل المجلس الانتقالي أطلق سراح الثوار السابقين وتم التوصل إلى اتفاق بين الطرفين .إلا أن ثوارا سابقين من زوارة عادوا واشعلوا الوضع، حسب بيان المجلس الانتقالي.

وليس من المستبعد أن تكون هذه الاشتباكات في نفس السياق الحاصل لخلق وقائع على الأرض.

**الحدث الرابع :** تحذير رئيس المجلس الانتقالي الليبي مصطفى عبد الجميل من انجراف البلاد إلى الفيدرالية الجهوية والقبلية" بعد أن كنا نخاف من تقسيم البلاد إلى ثلاثة أقاليم "

ودعا في كلمة ألقاها في مصراتة بمناسبة الذكرى الأولى لسقوط حكم القذافي إلى "الانصياع لأهداف الثورة، والحذر من الاستمرار في الوضع الحالي من التمسك بالتشكيلات والكتائب وضرورة الانتقال من الثورة إلى بناء الدولة سريعا".

انطلاقاً مما تقدم يمكن القول أن هذه التطورات الخطيرة تؤكد الأمور الآتية:

**الأمر الأول** :إن ما حصل في ليبيا كان تخلص من القذافي واستئثاره وعائلته والقبائل الموالية له بالسلطة، لكن لم يفض إلى إقامة حكم وطني ديمقراطي يحقق التنمية والعدالة الاجتماعية، ويحرر ليبيا من سياسات التبعية والارتهان للدول الغربية، وإنما أدى إلى تعميق الانقسام والصراع القبلي وزيادة حدته.

**الأمر الثاني:** إن حلف الناتو استغل هذا الصراع القبلي وعمد إلى تغذيته والاستناد إليه لفرض سيطرته الاستعمارية على ليبيا طمعا بثرواتها النفطية ذات الجودة العالية والقريبة من العواصم الغربية التي تحتاج إليها.

وكذلك العمل على الشروع في تنفيذ مخطط تقسيم ليبيا إلى عدة دول، في سياق مشروع سايكس بيكو الجديد لتقسيم الدول العربية، خاصة تلك الغنية بالثروات والتي بإمكانها أن تشكل قوة حقيقة إذا ما استغلت هذه الثروات في التنمية، إلى كيانات متعددة، كما يجري في السودان لإضعافها وإبقائها في حالة متناحرة خاضعة، ومسيطر عليها استعماريا.

**الأمر الثالث** :إن الولايات المتحدة لا يهمها مصلحة الشعب الليبي ولا تحقيق الديمقراطية والحرية وإنما ما يهمها هو تنفيذ مشروعها الشرق أوسطي وفق منظور المصالح الأميركية[1].

انطلاقا مما تقدم يمكن القول أن التحدي الأساسي الذي يواجه الشعب الليبي وقواه الوطنية الحية هو التصدي لمخاطر التقسيم والعمل على حماية وحدة ليبيا وثرواتها من المشاريع الاستعمارية الغربية .وبناء الدولة المركزية على قواعد العدالة والتنمية، وواهم كل من يعتقد أن الفدرالية أو التقسيم هو السبيل لتحقيق التنمية وإزالة الغبن والتهميش الذي ساد في مرحلة حكم القذافي .فمعالجة أخطاء الماضي لا يكون في انتهاج سياسات تعيد إنتاج هذه الأخطاء، بل بمعالجة الأسباب التي أدت إليها والعمل على وضع سياسات سليمة تمنع تكرارها.

**أما السيناريو الثاني:**

هذا السيناريو يحفظ وحدة الدولة الليبية ويعرف بخارطة طريق يتفق حولها الفرقاء ويدعمها رأي عام قوي، وتفصيلا تسعى للإبقاء على الدولة المركزية مع بروز أصوات شعبية أخرى في عدد من المناطق الليبية لدحض مطالب الانفصال، خاصة لما أدت

[1] حسين عطوي، **ليبيا بين مخاطر التقسيم والصراعات القبلية** (1-2) على الموقع التالي:

http://www.al-watan.com/viewnews.aspx?n=10465CD3-642B-4642-8ED2-16951DCBBCD3&d=20120325&writer=0

إليه تلك الدعوات من تدهور في الأحوال الاقتصادية والأمنية، وهو ما تستغله الحكومة الحالية من أجل تكوين رأي عام يمكن الاستناد إليه في وضع خارطة طريق مقبولة ومؤيدة من قبل عموم الشعب، ويتزامن مع ذلك وجود سياسات جادة نحو استيعاب تلك الفصائل المطالبة بالانفصال فضلا عن محاولة إعادة هيكلة وظائف الدولة بما يدعم تواجدها، إضافة إلى محاولة التوجه نحو التعددية السياسية وقدر معقول من حرية التعبير، ولعل السياسات التي تتبعها الحكومة الانتقالية الحالية تمثل عقبة أمام هذا السيناريو، فالحكومة تعمل على ترسيخ اللامركزية من حيث عدم وجود سلطة سياسية قادرة على فرض نفوذها على المناطق المختلفة والأطراف المتناحرة، والتنسيق مع بعض الميليشيات للمساعدات الأمنية، وفض النزاعات القبلية، في ظل غياب جيش قوي، والذي تسعى حاليا إلى تكوينه، وقد قامت بالاتفاق مع حلف شمال الأطلسي وبعض دول الاتحاد الأوروبي لتقديم برامج تدريبية وتدعيمها بمشاورات حول آليات بناء مؤسسات أمنية ودفاعية تساعدها على إحكام سيطرتها ويظل المستقبل في ليبيا مرهونا بعدد من المتغيرات يأتي في مقدمتها الوعي الحكومي لصعوبات تلك المرحلة، والعمل على وضع سياسات جادة للتغلب عليها، وكذلك موقف القوى الخارجية إزاء التطورات في الداخل الليبي.

يظل هذا الاحتمال قائمًا في ظل الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة وبعثتها في ليبيا، وكذا محاولات دول جوار ليبيا، وبعض القوى الدولية الأخرى من أجل الوصول إلى تسوية سلمية للصراع الليبي، عبر مائدة التفاوض، وذلك عبر انتخاب لجنة وطنية لوضع الدستور، واستيعاب الميليشيات المسلحة في إطار جيش وطني، وتحقيق المصالحة الوطنية، وإجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، بما يُرسخ دعائم الدولة الموحدة، القائمة على أساس اللامركزية السياسية، ويسهم في العودة التدريجية للاستقرار السياسي والأمني. وقد يظهر ذلك من خلال بعض الأمور أهمها[1]: حرص أغلب القوى في المجتمع الدولي على إتاحة الفرصة أمام الحوار الوطني الليبي، التحفظات التي أبداها مجلس الأمن الدولي على الدعوات التي طالبت بتشكيل تحالف

[1] أيمن شبانة، **ليبيا: مخاطر التقسيم والصوملة** (القاهرة: المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية)، ص 5.

دولي لمواجهة تنظيم الدولة الإسلامية الأخرى في ليبيا، والتي تُشكل عقبة أساسية في طريق التسوية السلمية في ليبيا.

طبيعة توازن القوى في ليبيا، الأمر الذي يُصعِّب من فرص تحقيق حسم عسكري، لصالح حكومة طبرق أو طرابلس، وهو ما قد يصل بأطراف الصراع إلى القبول بالاحتكام إلى مائدة التفاوض عن قناعة، وليس كأمر واقع.

إن ليبيا اليوم تحتاج إلى قيادة سياسية جديدة قادرة على مواجهة التحدي في مهمة تاريخية لا مجال فيها للنزعات الفئوية، وتطور مشروعا خاليا من نزعة الثأر والانتقام والإقصاء، وتتخذ من التوافق السياسي أساسًا له، وتستطيع هذه القيادة التعامل مع ميراث عدم الثقة الذي ورثته القوى السياسية منذ ما قبل وما بعد سقوط نظام القذافي، وكيفية صياغة عقد جديد بين هذه الأطراف وبالاستناد إلى دستور يمثل خريطة لتنظيم الحياة السياسية، و السعي لبناء دولة ديمقراطية مدنية تعددية تشاركية لا تعادي الأقليات ومختلف القبائل وذلك وفقا لـ[1]:

1.تحكيم الإرادة الشعبية في تحديد المرجعيات واختيار شكل الحكم وسلطاته، والفصل فيما يعترض طريق القوى الوطنية من خلافات، دون ربط الرجوع لهذه الإرادة بأي شروط وتجنب تقديم أي مصلحة فئوية أو قبلية على هذه الإرادة.

2.تعزيز وعي المواطنة والمساواة والديمقراطية وتقبل الرأي الآخر، بدون أي عزل أو تمييز سياسي أو اجتماعي.

3.تكريس منهج التغيير السلمي بصفته الضمان لتعايش قوى القبائل.

4.وضع ضوابط دستورية للتشريعات القانونية بما يحول دون تعدي أي فرد أو أغلبية أو أقلية على حقوق الآخرين وحرياتهم.

وبذل جهود مكثفة من قبل قوى الإسلام السياسي لمواجهة طروحات التطرف لدى بعض القوى الاسلامية الأخرى.

[1] شريفة كلاع، **التهميش القبلي والطائفي كعامل لعدم تحقيق السلم الاجتماعي: حالة ليبيا** (مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الوادي، 2014)، ص 84.

ما يمكن استخلاصة في هذا الفصل أن القبيلة كان لها دور حاسم في التأثير على العملية السياسية في ليبيا سواء في عهد القذافي أو أثناء الثورة أو حتى في الوقت الراهن وهذا ما وضع ليبيا أمام وضعين إما التقسيم الفيدرالي الذي سبق وأن جربته ليبيا من قبل، ويعني تقسيم ليبيا إلى عدد من المناطق حيث كانت ليبيا مقسمة إلى ثلاثة أقسام: طرابلس في الغرب وبرقة في الشرق وفزان في الجنوب الغربي، ولعل الاختلافات العميقة بين القبائل، وصعوبة التوصل إلى اتفاق مشترك حول خارطة طريق موحدة للخروج من تلك المرحلة الانتقالية هو العامل الأهم في وضع الدولة الليبية أمام هذا الاحتمال

أو حفظ وحدة الدولة الليبية وتعرف بخارطة طريق يتفق حولها الفرقاء ويدعمها رأي عام قوي، وتفصيلا تسعى للإبقاء على الدولة المركزية مع بروز أصوات شعبية أخرى في عدد من المناطق الليبية لدحض مطالب الانفصال.

# الخـــاتمة

تناولت الدراسة مدى تأثير القبيلة على العملية السياسية في ليبيا، والتي حاولنا من خلالها الوصول إلى إجابة عن الاشكالية البحثية، فالعودة القوية للقبيلة التي واجهت الأحداث خصوصا في الدول العربية، التي أصبحت تعرف أزمة متعددة الأبعاد لم تجد طوائف المجتمع من بديل لمواجهتها سوى التمسك بالولاءات الأولية، كما فشلت النماذج التحديثية التي أخذت بها الدولة الوطنية، هذا الفشل وضع المجتمع أمام أزمة هوية ما لبثت أن شكلت الولاءات الأولية ملاذا لها.

فقد عاد علماء السياسة إلى الاهتمام ببحث مفهوم القبيلة، حيث تحدث كلود ريفيار عن قبلنة العالم، كما انكبوا على دراسة الكيفية التي تنتقل بواسطتها أشكال التضامن القرابي وتتحول إلى ميادين الحقل السياسي ومجالات التنافس والصراع على السلطة، إلى درجة اتحاد قرابي مع الكثير من الممارسات السياسية أو الارتباط بها.

وعليه توصلنا إلى النتائج التالية:

. ساهمت القبيلة بتحويل ليبيا إلى دولة ذات سيادة، وتعزيز نفوذها والقيام بوضع دستور للدولة وتعزيز شرعية السلطة الحاكمة فيها.

. للقبيلة الليبية موقع في خريطة القوى السياسية، فتقسيم السلطة في النظام الليبي كان يعتمد على نظام المحاصصة القبلية، كما توجد هناك تكوينات قَبَلية صريحة ذات حضور على المشهد السياسي مثل روابط شبان القبائل والنوادي القَبَلية التي تم تدشينها منذ عام 1977بهدف محاصرة المطالب المحلية والمناطقية التي قد يفضي توسعها إلى حالة من التمرد على نظام العقيد القذافي.

. أن القبيلة كانت حاضرة بصورة إيجابية من خلال الحفاظ على التماسك الاجتماعي وتحقيق التضامن، وهيمنة النزعة الاستقلالية، والميل إلى الممانعة في الشخصية الليبية.

. لعبت القبائل دورا أساسيا في نجاح الثورة بشكل عام، فالقبائل المتحالفة مع القذافي وخاصة الورفلة والمقارحة تركته يسقط في معركة طرابلس، كما أكسب تزايد التأييد القبلي للثورة الليبية والتخلي عن دعم القذافي زخما كبيرا للثوار، لاسيما مع إعلان عدد من رموز النظام الليبي، من وزراء وسفراء ودبلوماسيين وعسكريين، انشقاقهم عن نظام القذافي وانضمامهم للثورة.

# قائمة المراجع

- **القرآن الكريم**

## المصادر:


- ابن خلدون، عبد الرحمان، **مقدمة، الجزء الأول من كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر**(بيروت:دار الكتاب العربي، ط5، 1971).
- ـ، **العبر**( بيروت: دار الكتاب اللبناني، ط2، المجلد السادس، الجزء 11، 1983م ).
- ـــ، **مقدمة ابن خلدون**، تحقيق أحمد حامد طاهر (القاهرة:دار الفجر للتراث، ط1، 2004).
- ابن منظور، جمال الدين أبي الفضل محمد بن مكرم ،**لسان العرب**،تحقيق أحمد عامر حيدر (بيروت: دار إحياء التراث العربي،ج11، 1992).
- ـــــ، **لسان العرب**( دار المعارف، ج4).
- ـ، **لسان العرب**(مصر: الدار المصرية للتأليف والترجمة، الجزء الثاني، بدون سنة نشر).
- القلقشندي، أبو العباس أحمد بن علي ، **قلائد الجمان في معرفة قبائل عرب الزمان**، حققه وقدم له ووضع فهارسه: إبراهيم الأبياري ( بيروت: دار الكتاب اللبناني، ط2، 1982م 1402هـ).
- ـــ، **نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب**، تحقيق: إبراهيم الأبياري( بيروت: دار الكتاب اللبناني، ط2، 1980م 1400هـ).
- النويري، أحمد بن عبد الوهاب بن محمد ،**نهاية الأرب في فنون الأدب**،تحقيق: إبراهيم الأبياري (بيروت:دار الكتاب اللبناني ،ط2، 1982).


## الكتب بالعربية:


1. إبراهيم العتيبي ،تنظيمات الدولة في عهد الملك عبد العزيز ( الرياض : مكتبة العبيكان 1993).

2. أحمد بك النائب الأنصاري، المنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب( طرابلس: مكتبة الفرجاني، ط2، الجزء 1، بدون تاريخ).
3. أحمد وهبان، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر(الإسكندرية:كلية العلوم السياسية ،2007).
4. أسامة الغزالي حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث (الكويت: دار المعرفة، 2000).
5. التميمي عبد المالك خلف، أبحاث في تاريخ الكويت ( الكويت :دار قرطاس للنشر والتوزيع ،2006).
6. الصويان سعد عبد الله، الصحراء العربية ثقافتها وشعرها عبر العصور( الشبكة العربية للأبحاث والنشر ،2010).
7. العبادي أحمد عويدي، عشائر الأردن ـ جولات ميدانية وتحليلات ـ ( عمان : الأهلية للنشر والتوزيع ، 2005).
8. المختار الهراس، القبيلة والسلطة تطور البنيات الاجتماعية في شمال المغرب (المغرب: المركز الوطني لتنسيق وتخطيط البحث العلمي والتقني،1986).
9. حسين موسى الصفار، الطائفية بين السياسة والدين( المركز الثقافي العربي، ط1، 2009).
10. حمدان جمال ، الجمهورية العربية الليبية دراسة في الجغرافيا السياسية (القاهرة: عالم الكتب، 1973)
11. حمدان جمال ، الجماهيرية دراسة في الجغرافيا السياسية ( القاهرة : مكتبة مدبولي ،ط1، 1996).
12. دلال القاضي محمود البياتي، منهجية وأساليب البحث العلمي وتحليل البيانات باستخدام البرنامج الاحصائي (عمان: دار حامد،2008).
13. سعاد الشرقاوي، النظم السياسية في العالم المعاصر(القاهرة :دار النهضة العربية 1982).
14. سعد الدين إبراهيم، مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية ( المستقبل العربي، عدد 62، أبريل 1984).

15. عبد الحسين شعبان، فقه التسامح في الفكر العربي الإسلامي .. الثقافة والدولة( العراق: أربيل ، دار ئاراس، ط2 ،2011).

16. عبد الله بلال، وجاء العقيد ( طرابلس : دار مكتبة الفكر ،1970).

17. عبد الوهاب حميد رشيد، التحول الديمقراطي والمجتمع المدني (بيروت :دار الثقافة والنشر،2003 ).

18. عثمان حسن عثمان، المنهجية في كتابة البحوث والرسائل الجامعية، سلسلة الطالب (الجزائر: الشهاب، 1998).

19. علي محمد الصلابي، العدالة والمصالحة الوطنية، ضرورة دينية وإنسانية ( القاهرة: دار ابن خلدون،2012).

20. على محمد الصلابي، الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط (بيروت: دار التوزيع والنشر الاسلامية، ط1، 2001).

21. عمر رضا كحالة، معجم قبائل العرب القديمة والحديثة( بيروت: مؤسسة الرسالة، ج3، 1978م 1398هـ).

22. عوض يوسف الحداد، البعد الجغرافي للفساد في ليبيا ( الأردن: دار البداية،2011).

23. ماكيفر روبرت ،تكوين الدولة ،ترجمة : حسن صعب ( بيروت : دار العلم للملايين ، 1966 ).

24. مجموعة من الكتّاب ، نظرية الثقافة، ترجمة: علي سيد الصاوي مترجم ( الكويت : سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للفنون والثقافة والآداب، عدد 223،1997).

25. مصطفى عبد الجواد محمود، الأحزاب السياسية في النظام السياسي و الدستوري الحديث في النظام الإسلامي (القاهرة: دار الفكر العربي ).

26. مصطفى عبد الله بعيو، المختار في مراجع ليبيا( بيروت: دار الطليعة، ط1، ج2، 1972م 1392هـ).

27. معمر القذافي، الكتاب الأخضر( طرابلس، دون تاريخ).

28. إبراهيم سعد الدين،تأملات في مسألة الأقليات (الكويت:دار سعاد الصباح،1992).

29. ابراهيم فتحي عميش،التاريخ السياسي ومستقبل المجتمع المدني في ليبيا ( القاهرة :برنيق للطباعة والترجمة والنشر ،2008).

30. أبو العباس أحمد بن محمد بن ناصر الدرعي، **الرحلة،** ضمن كتاب الحاجية من ثلاث رحلات في البلاد الليبية، جمع وتحقيق: د علي فهمي خشيم( طرابلس: دار مكتبة الفكر، ط1، 1974م).

31. أبو سالم عبد الله بن محمد بن أبي بكر العياشي، ليبيا في كتب الجغرافية والرحلات

( بنغازي: دار ليبيا للنشر والتوزيع والإعلان، 1968م -1388هـ).

32. الزيود إسماعيل، العشيرة والانتخابات في الأردن ( عمان : دار جليس الزمان، 2009)

33. الصديق محمد الشيباني، أزمة الديمقراطية الغربية المعاصرة: دارسة تحليلية (طرابلس : مركز دراسات و أبحاث الكتاب الأخضر،ط2،1990 ).

34. العروي عبد الله، مفهوم الدولة ( بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1993).

35. الغذامي عبد الله، القبيلة والقبائلية أو هويات مابعد الحداثة (المغرب : المركز الثقافي العربي ،2009).

36. المنصف وناس، الدولة والمسألة الثقافية في المغرب العربي( تونس: 1995).

37. ــــــــــــ، السلطة والمجتمع والجمعيات في ليبيا( تونس، مطبعة الوفاء، 2000).

38. المنوفي كمال، أصول النظم السياسية المقارنة( الكويت: شركة الربيعان للنشر والتوزيع، ط2، 2010).

39. الهادي الهروي، القبيلة والإقطاع والمخزن مقاربة سوسيولوجية للمجتمع المغربي الحديث 1844-1934 إفريقيا الشرق(المغرب،دت).

40. الوردي علي، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي( بيروت: الفرات للنشر والتوزيع، 2009 ).

41. إيهاب زكي سلام، الرقابة السياسية على أعمال السلطة التنفيذية في النظام البرلماني (القاهرة:عالم الكتب ،1983).

42. ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2004).

43. حسن صعب، علم السياسة( بيروت: دار العلم للملايين، ط8، 1985).

44. جا يس جود ويل جيل، الانتخابات الحرة والنزيهة :القانون الدولي والممارسة العملية، ترجمة :أحمد منير وفايزة حكيم (مصر :الدار الدولية للاستثمارات الثقافية،ط1 2000).

45. خير الدين علي عويس، دليل البحث العلمي(مصر: دار الفكر العربي، ط1، 1997).

46. خلدون النقيب، صراع القبلية والديمقراطية: حالة الكويت ( بيروت: دار الساقي، 1996).

47. خلدون النقيب، المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008).

48. رمزي الشاعر،الأيديولوجية وأثرها في الأنظمة السياسية المعاصرة (القاهرة: دار النهضة ، 1979).

49. سليمان الطماوي، السلطات الثلاثة في الدساتير العربية المعاصرة وفي الفكر السياسي الإسلامي(دراسة مقارنة) (لبنان : دار الفكر العربي ط 5 ،1996).

50. طارق محمد عبد الوهاب، سيكولوجية المشاركة السياسية( القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر ،1999).

51. طه جابر العلواني، العراق الحديث بين الثوابت والمتغيرات (مكتبة الشروق 2004).

52. طه عبد العاطي نجم، الصحافة و الحريات السياسية دراسة في التوجهات الإيديولوجية (الإسكندرية: دار المعرفة 2004).

53. عاطف أحمد فؤاد، علم الاجتماع السياسي ( الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية 1995).

54. عبد العزيز إبراهيم عيسى ، محمد محمد عبد الله عمارة ، السياسة بين النمذجة و المحاكاة (الإسكندرية : المكتب الجامعي الحديث 2004).

55. علي الدين هلال، ونيفين مسعد ، النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير
( بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط3، 2005).

56. علي عبد اللطيف حميدة، المجتمع والدولة والاستعمار في ليبيا ( بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 1998).

57. علي محمد محمد الصلابي ، الحركة السنوسية في ليبيا (عمان : دار برنيق للطباعة والنشر والتوزيع ،1999).

58. غسان سلامة، نحو عقد اجتماعي عربي جديد: بحث في الشرعية والدستورية
( بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية سلسلة الثقافة القومية، عدد 10، 1987 ).

59. فضل أبو غانم ،القبيلة والدولة في اليمن ( القاهرة : دار المنار ، ط1 ،1990).

60. فليب يرو ، علم الاجتماع السياسي ، ترجمة :محمد عرب صاصيلا ( بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر ، 1998).

61. محمد السويدي ، علم الاجتماع السياسي – ميدانه وقضاياه – (جزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ،1998).

62. محمد محمد إسماعيل، عمر المختار (القاهرة: مكتبة القران، 1992).

63. محمد نجيب بوطالب، سوسيولوجية القبيلة في المغرب العربي ( بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، ط2، 2009).

64. مسعود ضاهر، المشرق العربي المعاصر من البداوة إلى الدولة الحديثة

65. ( بيروت:معهد الإنماء العربي، 1986 ).

66. ناجي عبد النور، النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية (قالمة: مديرية النشر لجامعة قالمة، 2006 ).

67. هنري حبيب ، ليبيا بين الماضي والحاضر ( طرابلس : منشورات المنشاة الشعبية للنشر والتوزيع والإعلان ، 1981).

68. هنريكودي أغسطيني، سكان ليبيا، ترجمة وتقديم خليفة محمد التليسي(الدار العربية للكتاب، الجزء 1، دت).

69. ـــــــ، العصبية والدولة(لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية ،ط 5 ، 1992).

70. محمد عابد الجابري، العقل السياسي العربي(لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ط3 ، 1995).

71. عبد المنصف حافظ البوري ،الغزو الايطالي لليبيا دراسة في العلاقات الدولية (بيروت:الدار العربية للكتب ،1983)

72. محمد مهدي عاشور، التعددية الإثنية في جنوب إفريقيا(طرابلس:دار الكتب الوطنية 2004).

## الكتب بالأجنبية:

73. Marcel Prelot, Science Politique (P.U.F. Paris, 1967) .

74. Joffe, Qadhafi' s Islam.

75. Hanspeter Mattes, The Rise and Fall of the Revolutionary Committees( in Vandewalle, 1995) .

76. David Blundy and Andrew Lycett, Qaddafi and the Libyan (Revolution London, 1987).

77. Salahedin Hasan al sury, A New System for a New State : Libyan Experiment in Statehood.

78. Gy Hermet , Dictionnaire de la science politique et les institutions politiques 3ème édition ,Armand Colin,Paris ,1998

79. Daniel Louis Seiler , Les partis politiques ,Armand Colin,paris,2000.

## دراسات وتقارير:

1. إبراهيم شرقية، إعادة أعمار ليبيا: تحقيق الاستقرار من خلال المصالحة الوطنية ،دراسة تحليلية عن مركز بروكنجز الدوحة، 9 ديسمبر 2013.

2. أحمد صلاح الدين، آفاق المجتمع المدني في ليبيا ومرحلة التحول الديمقراطي ( ليبيا والصراعات المناطقية ما بعد القبلية )، ورقة مقدمة للمؤتمر السنوي الثالث للعطاء الاجتماعي والمشاركة المدنية في العالم العربي( تونس: تكافل 2013).

3. الاحتجاجات الشعبية في شمال إفريقيا والشرق الأوسط: فهم الصراع في ليبيا، تقرير مجموعة الأزمات الدولية رقم 107 حول الشرق الأوسط/ شمال إفريقيا، 2011.

4. الأمل إسماعيل، إشكالية الإصلاح في النظام السياسي الليبي، الحوار المتمدن، العدد3061، 2010/07/12.

5. البيان الختامي لملتقى القوى الاجتماعية الليبية الأول، بني الوليد، 2012/05/21، والبيان الختامي، الملتقى الثاني للقبائل الليبية، بني الوليد، 2012/6/7.

6. العطاء في ظل التغيير والتغيير في ظل العطاء" العطاء الاجتماعي في مصر وليبيا وتونس"، الجامعة الأمريكية بالقاهرة ،مركز جون جرهارت للعطاء الاجتماعي والمشاركة المدنية ،2013.

7. المستقبل الليبي يبحث عن خارطة طريق..... الوضع الحالي في ليبيا على الصعيد السياسي والأمني والمستقبلي، دراسة حصرية، مركز المزماة للدراسات والبحوث.

8. أيمن شبانة، ليبيا: مخاطر التقسيم والصومالة (القاهرة: المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية).

9. بوحنية قوي، المجتمع المدني بليبيا وموريتانيا: صراع القبيلة والدولة ، تقارير ( مركز الجزيرة للدراسات،ج 3، 2014) .

10. حسني بن زابيه، القبلية وخصوصية ثورة فبراير المجيدة، المواطنة: السنة الأولى: العددان الأول والثاني، 2011.

11. زهير حامدي، ثلاث سنوات على الثورة الليبية :التحديات والمآلات، دراسات عربية( الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد7 ،مارس 2014).

12. علي عبد اللطيف أحميدة، المجلس الوطني الانتقالي الليبي: المنطلقات والرهانات، مركز الجزيرة للدراسات.

13. ـــــــــ، دولة مابعد الاستعمار والتحولات الاجتماعية في ليبيا، ترجمة عمر أبو القاسم الككلي( سلسلة: دراسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012).

14. فولفرام لاخر، تصدعات الثورة الليبية القوى الفاعلة والتكتلات والصراعات في ليبيا الجديدة، ترجمة: عدنان عباس علي، دراسات عالمية( أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد20، ط1، 2014).

15. محمد السنوسي الداودى، فجوة الأمن :تداعيات انفجار الأوضاع في ليبيا، دراسات السياسة الدولية ( القاهرة: العدد197، يوليو 2014).

16. محمد نجيب بوطالب، الأبعاد السياسية للظاهرة القبلية في المجتمعات العربية: مقارنة سوسيولوجية للثورتين التونسية والليبية ( الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011) .

17. مصطفى شفيق علام، البعد القبلي في الثورات العربية مقارنة بين حالتين اليمنية والليبية، ورقة مقدمة للمؤتمر السنوي الثالث للعطاء والمشاركة المدنية في العالم العربي(تونس: تكافل، 2013).

18. منى حسين عبيد، أبعاد تغيير النظام السياسي في ليبيا، دراسات دولية (جامعة بغداد: مركز الدراسات الدولية، العدد الحادي وخمسون).

19. منصورية مخفي، نظام القذافي في قبضة القبائل الليبية، سلسلة تقارير(مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، مارس 2011).

20. نظام الحكم، توقعات الليبيين من دستور ليبيا الجديدة، منتدى ليبيا الديمقراطية.

## المعاجم والقواميس:

1. ابتسام القرام ، المصطلحات القانونية في التشريع الجزائري– باللغتين العربية الفرنسية – (الجزائر، البليدة: قصر الكتاب، 1998).

2. أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية: انجليزي– فرنسي– عربي(بيروت: مكتبة لبنان، ط1، 1978).

3. أحمد سعيفان، قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية(بيروت: مكتبة لبنان،ط1 2004 ).

4. إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، معجم مصطلحات عصر العولمة :سياسية، اقتصادية، اجتماعية، نفسية، إعلامية(القاهرة :الدار الثقافية للنشر، ط1،2004).

5. الفيروز أبادي، القاموس المحيط(بيروت: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، ط 6، 1998).

6. القاموس الاجتماعي (مصر :دار النهضة للطباعة والنشر، 1975).

7. دينكن ميتشل ،معجم علم الاجتماع ، ترجمة:إحسان محمد الحسن (بيروت: دار الطليعة ،1981).

8. روزنتال ويودين، الموسوعة الفلسفية، ترجمة سمير كرم (بيروت: دار الطليعة ، ط6 1987).

9. صلاح سالم زرتوقة ، الموسوعة السياسية العالمية :أنماط الاستيلاء على السلطة في الدول العربية :دراسة في الأساليب : النمط الوراثي – النمط الانقلابي – أنماط أخرى1985 .1950 (القاهرة: مكتبة مدبولي ،ج15،دت).

10. عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة (المؤسسة العربية للدراسات والنشر،ج4).

11. عبد الوهاب الكيالي و كامل زهيري، الموسوعة السياسية (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات و النشر، 1974).

12. غي هرميه، برتراند بادي، فيليب برو، معجم علم السياسة والمؤسسات السياسية: عربي– فرنسي– انجليزي، تر: هيثم اللمع (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2005).

13. كامل زهيري، موسوعة الهلال الاشتراكية ، نقلا عن طارق فتح الله خضر ، **دور الأحزاب السياسية في ظل النظام النيابي(دراسات مقارنة)** (لبنان:ب.د.ن، 1986).

14. مجد الدين الفيروز آبادي،القاموس المحيط ، تحقيق:مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة وإشراف محمد العرقسومي (بيروت :مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع ،ط5، 2008).

15. مجموعة من المؤلفين، المعجم العربي الأساسي، بتكليف المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم،1989 ).

16. محمد محمود ربيع وآخرون، موسوعة علم السياسة ( الكويت: جامعة الكويت، 1994).

17. محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع (القاهرة: دار المعرفة الجامعية، 2005).

## المجلات والصحف:

1. آمال العبيدي، القبيلة والقبلية في ليبيا، صحيفة ليبيا اليوم، 2010/08/31.

2. المهدي الشيباني دغمان، الأحزاب السياسية التفاتة سوسيولوجية( ليبيا جامعة الزيتونة، مجلة الجامعة، العدد السادس عشر، المجلد الأول، فبراير، 2014).

3. ابراهيم مرتضى ابراهيم الاعرجي، السلوك الانتخابي وعلاقته بالاعتقاد بعدالة العالم لدى طلبة جامعة بغداد( جامعة بغداد، مجلة كلية الأدب، العدد98).

4. خالد حنفي علي، خرائط القوى القبلية والسياسية والجهادية في ليبيا بعد الثورة، مجلة أوراق الشرق الأوسط، العدد64، سبتمبر2014.

5. ـــــــ، دولة منزوعة السيطرة :محفزات وكوابح تفكك ليبيا بعد الثورة، ملحق مجلة السياسة الدولية، تحولات إستراتيجية (القاهرة: العدد 195 ، يناير 2014 ).

6. رضوان السيد، مشكلات الثورة الليبية... ومشكلات الثورات العربية، صحيفة الشرق الأوسط، 2011/08/26.

7. صحيفة الشرق الأوسط،العراق،العدد ،19،11771/02/2011.

8. صحيفة الشرق الأوسط،العراق،العدد ،20،11772/02/2011.

9. صحيفة الشرق الأوسط،العراق،العدد 11773 ، 2011/02/21.

10. صحيفة الشرق الأوسط،العراق،العدد 11774 ، 2011/02/22

11. قارح سمارح ،التغير الاجتماعي والتنشئة السياسية( الجزائر: مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العددان الثاني والثالث، يناير 2008).

12. عبد الستار حتيتة، الخريطة القبلية الليبية: شبكة ولاءات تحدد مصير القذافي، صحيفة الشرق الأوسط، 2011/02/22.

13. عبد الله الراشد، الثقافة السياسية( مجلة شؤون سعودية، عدد 21، ديسمبر 2004).

14. محمد عبد الحفيظ الشيخ، إشكالية تعثر الانتقال الديمقراطي في ليبيا بعد 2011 ، مجلة دراسات شرق أوسطية ( عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، العدد 68، 2014)

15. هشاشة الوضع الأمني تعمق الأزمة الاقتصادية في ليبيا، صحيفة العرب، 14 يناير 2013 .

16. شريفة كلاع، التهميش القبلي والطائفي كعامل لعدم تحقيق السلم الاجتماعي: حالة ليبيا (مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الوادي، 2014).

## مذكرات التخرج:

1. الزبير بن عون، تحليل سوسيولوجي للصراع في الهيئات المحلية المنتخبة . دراسة حالة المجالس المنتخبة بولاية الأغواط . مذكرة ماجستير في علم الاجتماع الاتصال في المنظمات ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة،2011. 2012 .

2. أحمد بنيني ، الإجراءات الممهدة للعملية الانتخابية في الجزائر ، **أطروحة دكتوراه،** جامعة باتنة :2006/2005.

3. أبو زيد بريم، إعداد قاعدة بيانات رقمية للخرائط المساحية بواسطة نظم المعلومات الجغرافية، رسالة ماجستير، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، 2005.

4. إيدابير أحمد، التعددية الإثنية والأمن المجتمعي:دراسة حالة مالي، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،جامعة الجزائر:2012/2011.

5. توفيق محمود أبو حديد، التعصب القبلي في السلوك الفصائلي السياسي الفلسطيني وأثره على التنمية السياسية، أطروحة ماجستير، نابلس: جامعة النجاح الوطنية،2010.

6. جمعة عمر عامر المودي، المبادرات والاستجابات السياسية في السياسة الخارجية الليبية تجاه افريقيا غير العربية، مذكرة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط.

7. خداوي محمد، القبلية، الأحزاب والانتخابات في ظل التعددية في الجزائر، مذكرة الدكتوراه تخصص انثروبولوجيا، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2014/2013.

8. خلود محمد خميس، التغير السياسي في ليبيا وإستراتيجية التدخل الأمريكي،بحث مقدم إلى كلية العلوم السياسية،جامعة تكريت،2011.

9. دهام محمد العزاوي، الثورة الليبية:رؤية في الدوافع والإبعاد المستقبلية، بحث مقدم إلى كلية العلوم السياسية، جامعة تكريت،2011.

10. زردومي علاء الدين، التدخل الأجنبي ودوره في إسقاط نظام القذافي، مذكرة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص دراسات مغاربية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013/2012.

11. سامية شابوني، النزاع الرواندي بين المعطيات الداخلية والمؤثرات الدولية، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الجزائر2010/2009.

12. نعيمة ولد عامر، المشاركة السياسية في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر : كلية العلوم السياسية ،2001 .

13. ماهر حلمي حسن الريشة، نحو علم افتراق اجتماعي سياسي عربي كمؤثر في التخطيط السياسي (مقاربة نظرية)،مذكرة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية ،جامعة النجاح الوطنية في نابلس فلسطين .

14. يوسف أبو الفضل محمد مصطفى، التجارة الخارجية للجماهيرية العربية الليبية، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، قسم الجغرافيا، جامعة القاهرة، 2007.

15. يوسف محمد زكي، مناخ ليبيا دراسة تطبيقية لأنماط المناخ الفسيولوجي، مذكرة الدكتوراه في العلوم، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005.

## المواقع الإلكترونية:

1. لطف الله خوجة "الشيعة وسلاح الطائفية"،موقع الكتروني:

http://www.Said.net.

2. عبد الحفيظ عوض ربيع، **عدد سكان ليبيا**، مؤخوذ من

http://tamimi.own0.com/t52472-topic

3. محمد العياط، القبائل الليبية، مؤخوذ من

http://boaziza.yoo7.com/f10-montada

4. محمد بوعود، **خريطة القبائل:من مع القذافي ومن ضده**، نقلا عن شبكة الانترنت الموقع:

http//www.english.al-akhbar.com.

5. مرتضى السيد، **دور القبيلة ومستقبلها في المملكة العربية السعودية** على الرابط التالي:

http://www.saudiaffairs.net/webpage/catag/t14/gi14article01.htm

6. منتديات شباب ليبيا مأخوذة من الموقع التالي:

78432 topicwww.Zangetna.com/t

7. مجلس إقليم برقة الانتقالي:

http//www.ctc ly.Org

8. تقرير برقة وطرابلس وفزان ،لكل إقليم في ليبيا تاريخه . قناة العربية . 7 مارس 2012.

http//www.alarabiya.net/articles/2012/03/07/199220.htmi

9. زاهي بشير المغيربي، **المشهد السياسي الليبي: صعود قوى جديدة**، مركز الجزيرة للدراسات

. Aljazeera. net/NR/EXERES/8653 AABE- 452B- http://www

4A42-A 903-033DA048737F. Htm.

10. " **الساعدي القذافي: لن يتدخل بعد اليوم أي مسؤول في مدينة بنغازي**"، الوطن الليبية، 18 فبراير 2011، على الموقع:

Www. Alwatan libya. Com/more. Asp ? This ID= 14425&This Cat=1

11. **خطاب التأسيس للمجلس الوطني الانتقالي المؤقت**، 5 مارس2011 ، متوفر على الرابط:
.http://www.ntclibya.org/english/founding-statement-of-the-interim-transitional-natioonal-council/

12. **الإعلان الدستوري** الصادر بتاريخ 3 أوت2011:
http://www.hnec.ly/uploads/publisher/6-ntc-2011

13. **المفوضية العليا للانتخاب . ليبيا 2012**: http://www.hnec.ly

14. **المادة 30 من الإعلان الدستوري :**
http://www.hnec.ly/uploads/puplisher/6-ntc-2011 .

15. **القانون رقم 4 الصادر عن المجلس الوطني الانتقالي**، بتاريخ 28 يناير2012
http://www.hnec.ly/uploads/publisher/4_elec_4_latest.

16. حمدي عبد الرحمان، **أحداث ليبيا تفتح ملف المرتزقة ودورهم في الحياة السياسية الأفريقية**، صحيفة الاقتصادية الإلكترونية، 2011/03/04 على الرابط

التالي: http://www.aleqt.com/2011/03/04/article-511034.html

17. **قبائل ليبيا والثورة والقذافي**، صحيفة السفير اللبنانية، 2011/3/10. على الرابط التالي:

http://www.assafir.com/MulhakArticle.aspx?EditionId=1793&MulhakArticleId=87699&MulhakId=1376 .

18. **القذافي يدعو القبائل لمعركة حاسمة في طرابلس**، صحيفة الشعب الصينية اليومية، 2011/08/22، على الرابط التالي:

http://arabic.people.com.cn/31662/7576424.html .

19. تأثير القبلية على العملية السياسية فى ليبيا : دراسة حالة لقبل و بعد ثورة فبراير 2011

http://www.afrigatenews.net/conten

20. السيد ولد أباه، **ليبيا ما بعد القذافي: إلى أين؟**، صحيفة الإتحاد الإماراتية، 2011/09/05، على الرابط التالي:

http://www.alittihad.ae/wajhatdetails.php?id=61212 ixzzlX65Vdrva

**بليبيا**"، 2012/08/17، على الرابط التالي: **السياسي العزل قانون بشأن جدل**".

e 240-8894-42e9-9136-www.aljazeera.net/news/pages/f587 f4ad04831fa8.

21. "**احتجاز أعضاء المؤتمر العام والضغط عليهم بشأن إقرار قانون العزل السياسي**"، قورينا، 2012/3/6. على الرابط التالي: www.qurynanew.com/49660.

22. **دراسة ليبيا والفيدرالية : سياقات الماضي ومآلات المستقبل**، مركز الجزيرة للدراسات. http://studies.aljazeera.net/positionestimate/2012/04/201242694 97183645.htm.

23. "**حزب الاتحاد الوطني ...أول حزب فيدرالي ليبي** " الجزيرة نت، 2012/11/23، على الرابط التالي: Www. Aljazeera. Net/news/pages/4b438793-e334-48da-81b5-9af26a4a6068.

24. **الفيدرالية في ليبيا :بين الشرعية والمناورة السياسية** ، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية http://acpss.ahramdigital.org.eg/Review.aspx?Serial=64.

25. "**استقالة حسن الأمين من المؤتمر الوطني العام**"، ليبيا المستقبل، 14 مارس 2013:

http://al-mostakbal.org/news/clicked/31841.

26. إبراهيم منشاوي، **الصراع يحتدم، مأزق الجماعات المسلحة في ليبيا**، المركز العربي للبحوث والدراسات، على الرابط التالي:

http://www.acrseg.org/: 2390.

27. حسين فاروق، **شرق ليبيا وإعلان الحكم الذاتي "الفيدرالية طريق التقسيم"**
http://main.islammessage.com/newspage.aspx?id=12021

28. ليلى بن هدنة، برقة تفتح الباب أمام أطماع تفتيت ليبيا على الموقع التالي:

http://www.shaffaflibya.com/index.php?option=com_content&view=article&id=1417:g-------&catid=209:2011-10-07-18-23-27&Itemid=198

29. حمدي عبد الرحمن، **مخاطر التقسيم في ليبيا وتداعياته**، 2011 على الموقع التالي:

http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions

30. **المواجهات بين المسلحين في ليبيا تمتد إلى العاصمة طرابلس**، صحيفة العرب 2013، على الموقع التالي:

http://www.alarab.co.uk/m/?id=13722

31. حسين عطوي، **ليبيا بين مخاطر التقسيم والصراعات القبلية** على الرابط التالي:

http://www.al-watan.com/viewnews.aspx?n=10465CD3-642B-4642-8ED2- 16951DCBBCD3&d=20120325&Writer=0.

32. تقرير بيت الحرية: **دول على مفترق طرق في ليبيا لعام 2011**.على الموقع التالي:

http://web.archive.org/web/20090401211454/http://www.freedomhouse.org/template.

# الملاحـــق

**الملحق رقم:01**

## خريطة: ليبيا

**الملحق رقم:02**

**خريطة: التوزيع العرقي لسكان ليبيا**

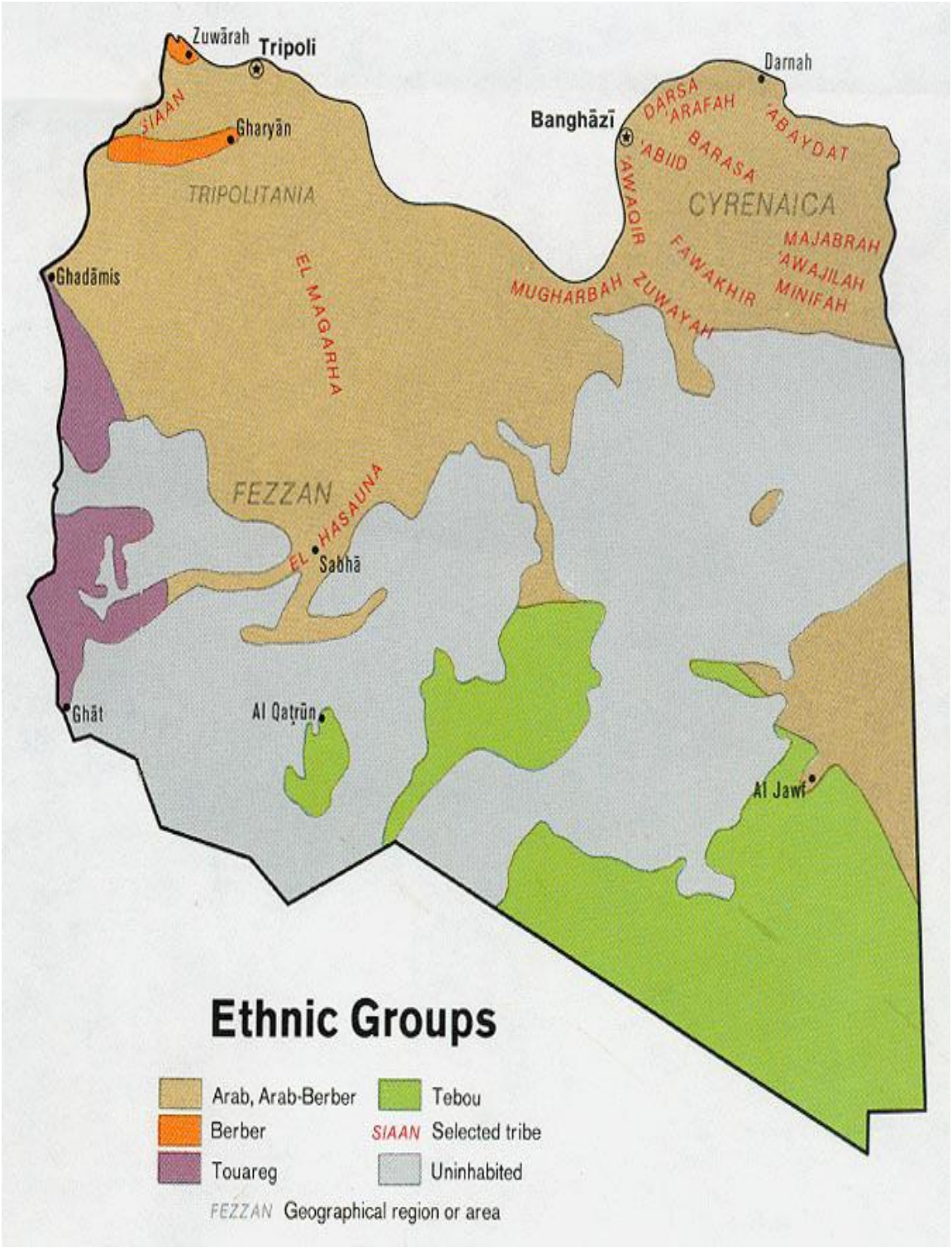

**مقدمة**

**الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة**

**المبحث الأول: ماهية القبيلة..... 02**

المطلب الأول: مفهوم القبيلة..... 02

المطلب الثاني: القبيلة من منظور التيارات الفكرية..... 08

المطلب الثالث: القبيلة والمفاهيم المشابهة لها..... 17

**المبحث الثاني: مفهوم العملية السياسية..... 22**

المطلب الأول: المشاركة السياسية..... 22

المطلب الثاني: الأحزاب السياسية..... 26

المطلب الثالث: السلوك الانتخابي..... 31

**المبحث الثالث: التعريف بالدولة الليبية..... 36**

المطلب الأول: نبذة تاريخية..... 36

المطلب الثاني: الموقع الجغرافي والمقومات الجغرافية..... 42

المطلب الثالث: المقومات البشرية في ليبيا..... 44

**الفصل الثاني: القبيلة ودورها في العمل السياسي**

**المبحث الأول: علاقة القبيلة بالسياسة.....50**

المطلب الأول: وظيفة القبيلة وتحولها السياسي..... 50

المطلب الثاني: السلوك السياسي للفرد والجماعة في التنظيم القبلي..... 56

المطلب الثالث: القبيلة وحدة اجتماعية سياسية..... 59

**المبحث الثاني: القبيلة في المجتمع العربي..... 62**

المطلب الأول: دور القبيلة في الحراك السياسي في المنطقة العربية..... 62

المطلب الثاني: التنظيمات الاجتماعية الأولية والثقافة السياسية في الدول العربية ما بعد الاستقلال..... 66

**المبحث الثالث: القبائل الليبية ودورها التاريخي في العملية السياسية..... 71**

المطلب الأول: تاريخ القبائل الليبية..... 71

المطلب الثاني: دور السياسي للقبائل في التاريخ الليبي.....81

المطلب الثالث: صراع القبيلة والدولة في ليبيا..... 88

**الفصل الثالث: القبيلة وتأثيرها على العملية السياسية في ليبيا قبل وبعد الثورة**

**المبحث الأول: القبيلة ومدى تأثيرها على العملية السياسية قبل الثورة....95**

المطلب الأول: المشهد السياسي الليبي قبل الثورة.....95

المطلب الثاني: قضية الشرق الليبي.....103

المطلب الثالث: التوجهات القبلية ومدى حضورها في العملية السياسية قبل الثورة..107

**المبحث الثاني: تأثير القبيلة على العملية السياسية أثناء الثورة..... 112**

المطلب الأول: التطور السياسي في ليبيا الثورة.....112

المطلب الثاني: التوظيف السياسي للمعطى القبلي وخريطة القوى القبلية في الثورة.. 121

المطلب الثالث: دور القبيلة في الثورة الليبية.....132

**المبحث الثالث: تأثير القبيلة على العملية السياسية بعد الثورة..... 141**

المطلب الأول: خارطة القوى السياسية الجديدة في ليبيا بعد الثورة.....141

المطلب الثاني: القبلية و تأثيرها على العملية السياسية بعد ثورة فبراير والتحديات التي واجهتها.....154

المطلب الثالث: اتجاهات المشهد السياسي والسيناريوهات الممكنة.....163

**الخاتمة..... 179**

**الملاحق..... 182**

**قائمة المراجع.....185**